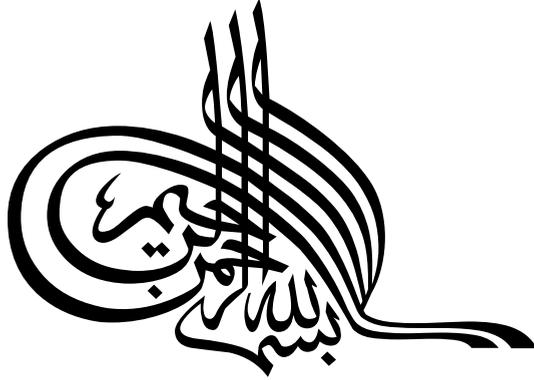


**الرسالية في العمل الإسلامي
استيعاب ومداخلة**

الرسالية في العمل الإسلامي استيعاب ومدافعة

المهندس محمد الحمد اوي



الكتاب: **الرسالية في العمل الإسلامي استيعاب ومدافعة**

الكاتب: المهندس محمد الحمداوي

الناشر: حركة التوحيد والإصلاح

الطبعة: الأولى 2008

الإيداع القانوني: MO27752008

ردم ك: 7-744-27-9954-978

شكر خاص:

يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى جميع من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، وأيضا كل المتفاعلين مع الأفكار الواردة فيه، قبل صدور هذا الكتاب سواء من خلال اقتراحاتهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم في سياق الندوات والمحاضرات التي شاركت فيها، أو من خلال التفاعل مع ما نشر من الكتاب على صفحات جريدة "التجديد" وموقع الإصلاح www.alislah.org، والتي ساهمت في التحفيز على الاستمرار في الكتابة وتطوير الأفكار، من خلال المقال الأسبوعي الذي التزمت بنشره في جريدة التجديد تحت عنوان رسائل حركية. وبهذه المناسبة أشكر المشرفين على المنبرين الإعلاميين.

ولا يفوتني أن أوجه شكرا خاصا للباحث الشاب عز الدين العزماني المحرر الخاص برئاسة الحركة (2007 - 2008) والذي اجتهد في تحويل كلماتي وأفكاري إلى مشاريع مقالات أسبوعية شكلت أرضية لإخراج هذا الكتاب.

ولقد شرفني بالتقديم لهذا الكتاب الأستاذ محمد يتيم آخر رئيس لي في حركة الإصلاح والتجديد قبل الوحدة، وتشرفت كذلك "بكلمات عن المقالات" كتبها مشكوراً الدكتور أحمد الريسوني أول رئيس لي في حركة التوحيد والإصلاح.

محمد الحمدواوي

﴿إِنْ أَرِيتُمْ إِلَّا لِدِينٍ أَوْ لِحَيَاةٍ دِينِيَّةٍ
أَوْ لِحَيَاةٍ دُنْيَايَا دِينِيَّةٍ أَوْ لِحَيَاةٍ دُنْيَايَا دُنْيَايَا
تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

بين يدي الكتاب

الأستاذ محمد يتييم

طلب مني الأخ محمد الحمداوي رئيس حركة التوحيد والإصلاح أن أكتب كلمات تقديمية بين يدي هذا الكتاب. وقد حرصت على ذلك نظرا لأني أعلم أنه يمثل إضافة نوعية للمكتبة الحركية الإسلامية خاصة، والمكتبة الإسلامية المعاصرة عامة التي أصبح من النادر أن تجد فيها إضافات نوعية.

كنت أدرك منذ الوهلة الأولى أن التقديم لكتاب - قد يكون صغيرا في حجمه، ولكن كبيرا في موضوعه ومضمونه - ليس بالأمر الهين أو السهل. إن ذلك يقتضي قراءته وإعادة قراءته بابا بابا ومطلبا مطلبا، وذلك يتطلب تركيزا كبيرا بالنظر إلى كثافة الأفكار والأطروحات التي يتضمنها الكتاب والتي تختصر تحولات منهجية وفكرية ومراجعات كبيرة تمت عبر عدة مراحل في الحركة التي يرأسها.

- الكتاب الذي بين أيدينا من جهة ثانية ليس من الكتابات السهلة التي سادت في الساحة الإسلامية في وقت من الأوقات، إن الأمر يتعلق بكتاب يجمع إلى الفكر الاستراتيجي، خبرة متراكمة ليس فقط لدى كاتبها ولكن لدى الحركة التي عاشها الأستاذ الحمداوي بكل كيانه منذ أن التحق بالحركة، وفي مختلف مستوياتها التنظيمية إلى أن أصبح من رموز الهندسة التنظيمية للحركة، وهندسة التخطيط سواء في صيغته الأولى أو في صيغته المتقدمة أي التخطيط الاستراتيجي.

- الكتاب يجمع إلى الخبرة الميدانية والمعاناة اليومية، معاناة البناء الفكري والتنظيمي والسعي إلى تجسيد مفهوم الرسالية الذي تبنته الحركة في واقع تربوي وسلوكي وتنظيمي وهيكل ونضالي على مختلف الجبهات.

- الكتاب يتضمن عمقا فكريا ربما فاجأ وسيفاجئ من كان لديهم أدنى شك، بأن الأستاذ الحمداوي لم ينتخب على رأس حركة التوحيد والإصلاح فقط بسبب أزمة استقالة الدكتور أحمد الريسوني، ولانشغال بعض القيادات والرموز التاريخية بالعمل السياسي، وإنما أيضا لأنه لا يقل كفاءة علمية وفكرية، وقدرة على النظر التركيبي والتوجيه الفكري، ناهيك عن الملكات التنظيمية وملكات التخطيط والقدرة على المتابعة التي لم تستغن عنها الرموز المذكورة سواء قبل مشروع الوحدة أو بعدها.

ينتقل بنا الكتاب عبر ثلاثة أبواب محكمة البناء لبسط مفهوم الرسالية وآفاق المشروع المجتمعي لحركة التوحيد والإصلاح، ومفهوم الاستيعاب الرسالي وآلياته وعوائقه وبسط مقتضيات المدافعة المجتمعية وتحديات الانفتاح الرسالي. ويقف بنا على أحد أكبر الإبداعات المعاصرة في نظرية العمل الإسلامي المعاصر التي ما فتئت تثير اهتماما من الحركات الإسلامية، بل أخذت تستقطب بعض التجارب السياسية التي برزت في المغرب أخيرا وتسعى إلى منافسة حركة التوحيد والإصلاح

في هذا الصدد يقف الأستاذ الحمداوي ليبسط لمفهوم أساسي تبلور لدى الحركة ألا وهو "وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم" مستعرضا في عجالة للتحويلات الكبرى التي عرفتها حركة التوحيد والإصلاح، أي التحول من المنهج الانقلابي ثم المنهج

الاستبدالي نحو المنهج الرسالي، عبر مسار من المراجعات الفكرية والتنظيمية والاستراتيجية.

ورسالية المشروع تعني تلك الجهود المبذولة فكريا وعمليا من أجل جعل مشروعنا الإصلاحى ملكا للمجتمع، وما يقتضيه ذلك من دفع منطق الطائفية والتمركز حول الذات، وتعزيز فلسفة وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم.

ويعرج المؤلف أيضا على ما سماه بـ "المجال الحيوي للمشروع المجتمعي" معرفا بدوائر الفعل والتأثير لمشروعنا داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات، مؤكدا على تجاوز ثنائية "الديني" و"اللاديني"، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد، وأن توجهات "اللاتدين" في تراجع مستمر، وإن كانت أكثر جرأة وأوفر إمكانيات، وهو ما سيعبر عنه في موقع لاحق من الكتاب بما اصطلح على تسميته بـ "ما بعد الجبهة الدينية".

إن مكونات المجال الحيوي الأصلية لمشروع الحركة - حسب الحمد داوي - تقوم على ثلاثة الدعوي والمدني والسياسي، أي الثلاثية المشكلة لمشروعنا المجتمعي بأبعاده الكبرى. وأهم ما يميز البعد الحركي والدعوي في مشروعنا المجتمعي، هو أن شمولية المقاصد والأهداف على مستوى التصور وشمولية مجالات عمل الحركة لا تعني أن تنظيم الحركة هو الذي سيتولى تحقيق الوظائف المتصلة بذلك التصور الشمولي وبتكاملية مجالاته، بل إن المطلوب أن نعتمد مفهوما يكثف مختلف تلك الأنساق والبنىات ضمن نموذج حركي مرن، وهو ما يسمى لدى الحركة بـ "الوظائف الأساسية" و"المجالات المتخصصة".

وفي الارتباط بذلك يطرح الأستاذ الحمداوي سؤال مردودية الأعمال المتخصصة بشكل عام و"العائد الحضاري" لفعل المشاركة السياسية وما يرتبط بها من أسئلة من قبيل: كم أطرت دعويًا المشاركة السياسية من شابٍّ وشابّة؟ وكم استثمر دعواتها في تربية "المشاركين سياسيًا" و"المصوتين انتخابيًا" وتزكية أخلاقهم وتنمية أذواقهم وتسديد أفكارهم؟ هل بذل دعواتها الوقت الكافي والجهد اللازم للاستثمار الدعوي في المكاسب "البشرية" للمشاركة السياسية؟

بصورة أخرى فإن ذلك يقتضي طرح سؤال الرسالية على مستوى العمل السياسي، ومدى استصحاب "البعد الدعوي" لمشاركتنا السياسية، وإعطائها زخماً بنائياً أكبر، يمكنها من الاستمرار فيما بعد المد الجماهيري الذي تحقّقه، ولن يكون ذلك إلا بإيجاد خيط رفيع بين "التدبير اليومي" لفعل المشاركة، و"التأطير الحضاري" لتتائجها المقدرة.

إن فعل المشاركة السياسية - كما نتطلع إليه يؤكد المؤلف - يقاس بحجم "النجاح الدعوي" أكثر مما يقاس بحجم "النجاح الانتخابي"، فهذا الأخير قد ينتهي مع انتهاء "لحظة المد".

أما المبحث الثاني المتعلق برسالية التنظيم فقد خصصه الكاتب لجملة من المراجعات في مفاهيم وأبعاد التنظيم، وبناء على ذلك إعادة النظر في مقولة ما بعد التنظيمات

في هذا الصدد أبرز المؤلف فكرة نوعية في تصور حركة التوحيد والإصلاح ألا وهي: وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم.

وبناء عليه فلا مجال للكلام عن أن العدالة والتنمية هو الجناح السياسي لحركة التوحيد والإصلاح ولا أن الحركة هي الدراع الدعوي للحزب، بل هما شريكان في مشروع أوسع.

إن أطروحة "التنظيم الرسالي" تبعا لذلك تجعل الولاء للمشروع الخادم للمجتمع متقدما على الولاء للتنظيم، من خلال جعل عمل التخصص في مجاله قائما على منطق الانتماء للمشروع، وليس بكونه فرعا للتنظيم المركزي المحوري.

ومن مستلزمات ذلك توسيع رهان "النحن" وتجاوز الضيق للانتماء والقطع مع فكرة التنظيم الجامع، الذي يحمل لواء تمثيل جماعة المسلمين، لقد قلنا - يقول المؤلف - في بداية المراجعات: "نحن لسنا جماعة المسلمين، ولكننا جماعة من المسلمين"، وهذا التحول في فكرنا وفي نظرنا للمجتمع، سمح - جزئيا - بالقطع مع الفكر الطائفي والفتوي، وانتهى إلى إبداع مقولة التنظيم الرسالي الذي يراهن أساسا على الأثر أوالعائد المجتمعي للفعل الدعوي، أكثر مما يراهن على التجميع والتعبئة والحشد البشري

ويعرج المؤلف في العلاقة بالنحن على قضية الاختلاف داخل الجماعة الواحدة حيث يؤكد على أننا قد لا نستطيع أن نلغي النزاع والخلاف داخل الجماعة، ولكن نستطيع حتماً أن نتجنب كثيرا منه بالتنبيه على مخاطره ومفاسده قبل أن يقع، وعند وقوعه نخفف من أضراره ونستعين بالصبر لتدبيره وتجاوزه.

يعرض المؤلف بالتحليل والنقد إلى خطاب "ما بعد التنظيم" مؤكداً أن هذه المقولة تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد، حتى وإن لم يكن في شكله الهيكلي المعتاد تماما

كما أن خطاب الصحوة في بداياته كان يتبنى مقولة "ما بعد المذاهب"، من منطلق أن المذهبية الفقهية تحيل على التعصب، والانغلاق، وتفرقة الأمة وتفكيك وحدتها، فكان التبشير ب"بعثة جديدة" تتجاوز مآزق المذهبية، وتؤسس ل"لامذهبية" ترتبط مباشرة بالكتاب والسنة اقتداء واتباعا، لكن هذا الخطاب قد تحول إلى ضده، فكان مسار البحث عن بديل للمذهبية وقوعا في مذهبية أخرى، لا هي حافظت على وحدة وتماسك المجتمع ولا هي قدمت حلولا للسليبات الأولى.

ينتقل بنا المؤلف في الباب الثاني لعرض آليات وعوائق الاستيعاب التصوري والتنزيل العملي للرسالية، حيث يحدد خمس آليات تحقق هذا الاستيعاب. فالاستيعاب يحتاج أولا إلى الآلية التصورية التي تعمل القيادة على تعميقها وشرحها للأعضاء، ويحتاج ثانيا إلى الآلية المنهجية التي تقوم على خلق فضاءات فكرية للنقاش والتساؤل والتفكير النقدي في المشروع، ويحتاج ثالثا إلى الآلية التربوية التي تركز على قيم المسؤولية والفعالية والإتقان في الإنجاز، ويحتاج رابعا إلى الآلية التدافعية التي يستصحب المشروع من خلالها التحديات الكبرى بروح واقعية، ويحتاج خامسا وأخيرا إلى الآلية التخطيطية التي تساعد على استثمار الفرص وابتكار الحلول والبدائل

أما عن العوائق التي يتعين تجاوزها فمنها الارتهان لمنجزات "مرحلة التأسيس حيث يساهم منطق "نموذجية الماضي" في تعطيل حواس إدراك الحاضر وفرصه وعناصر قوته، وأيضا في تعطيل قدرتها على التكيف مع المعطيات الجديدة للدعوة في مسارها الجديد

ومنها آفات النقد من أجل النقد. فالدخول في مسار التحول قد تصاحبه بعض المشاكل والأعراض الجانبية التي تشوش على المضي فيه، والتي يتخذها الراضون للتغيير أو المتخوفون منه، ذريعة للدعوة إلى التراجع

أما الباب الثالث فخصصه المؤلف لقضية المدافعة المجتمعية وتحديات الانفتاح

الرسالي

والمدافعة المجتمعية - حسب الأستاذ الحمداوي - ليست مدافعة صراع يسعى من خلالها كل طرف إلى إنهاء الآخر بنويًا، أو الصراع العدمي الذي يقرر فيه أحد الطرفين أنه إن خسر فيجب أن يخسر الجميع معه، بل المقصود عندنا هو التدافع الإيجابي والتنافس الشريف الذي يسعى فيه الجميع إلى تحقيق النجاح بالنظر إلى أهداف موضوعية تتصل بالمجتمع والأمة والإنسانية، وليس بالضرورة وفق حتمية مغالبة الخصم والقضاء عليه.

إن الانفتاح الذي يحقق أبعاد الرسالية في توجهات الحركة الإسلامية، يحتاج إلى تعميق واستيعاب مسار يؤمن بالتعددية، ويوسع من دائرة الـ"نحن" ومن مفاهيم الجماعة والانتماء، ويمتنع في المقابل عن منطلق التصنيف الإقصائي للمجتمع، أو التصنيف التعبوي، حيث يصير المعيار في نجاح التنظيم هو مدى مساهمته في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتبني همومه وقضاياها، ومدى استفادة المجتمع واستفادة الأمة من أعمال ومبادرات هذا التنظيم أو تلك الجماعة.

وهكذا يتناول المؤلف العلاقة مع الحقل الديني منتقدا مفهوم الجبهة الدينية الذي هيمن على الوعي الحركي بخصوص العلاقات الممكنة ضمن هذا المجال، داعيا إلى

مراجعتة مراجعة جوهرية تطرح إشكالية الإصلاح ضمن رؤية تفاعلية للدفاع عن جميع المتضررين من الفساد والإفساد، والاهتمام بباقي الفاعلين مؤكداً أن الاشتراك في المرجعية لا ينبغي أن يكون منتهى العلاقة، بل ينبغي أن يكون مدخلها ومقدمتها للتعاون في القضايا المجتمعية الكبرى، وما نسميه الأبعاد الجديدة للعلاقة بين الفاعلين في الحقل الديني.

ويعرج المؤلف على آليات تدبير الاختلاف بين الإسلاميين أنفسهم تنظيماً وطرقاً صوفية على اعتبار أن الحوار والتدبير العقلاني للاختلاف حاجة موضوعية وضرورة حضارية، للحيلولة دون سيادة ثقافة التخوين والتشكيك.

وفي سياق تناول العلاقة مع الآخر يؤكد أن تحديات الانفتاح في المجال الحركي الإسلامي تطرح التفكير في منطلقات جديدة للتفاعل مع الآخر، أي المكونات التي تشتغل من خارج المرجعية الدينية، أو تعتمد تأويلاً علمانياً للدين وتطرحه كإشكالية فردية، أو المكونات التي تستبدل بالمرجعية الإسلامية مرجعية كونية تعلي من شأن المواثيق الدولية على حساب الخصوصية الثقافية المحلية.

كما تضم ضمن تيارات المنافسة الصراعية، والنزوعات الاستئصالية التي لا تكفي برفض الدين باعتباره مرجعية في الفعل التاريخي، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهد من أجل "اقتلاع جذور" العاملين من أجله.

وهكذا يتضح أننا أمام كتاب دسم، يجمع بين دفته عشرات من الأفكار النوعية التي تعتبر عصارة تجربة حركية كاملة واستقراء تاريخي ضماني للتناج والمآلات التي آلت إليها عدة تجارب في الساحة الإسلامية والعربية نجاحاً وإخفاقاً، بل إحالات على

التجربة الإنسانية الطويلة والتجربة الإنسانية المعاصرة، ويعكس انشغالا يوميا بمحاولة الانتقال بالتجربة الحركية إلى طور جديد، طور يرصد المكتسبات ويستثمر عناصر القوة، ويستعد بالوعي والعمل لمواجهة الإكراهات والتقليل من آثار عناصر الضعف بل ربما تحويلها إلى عناصر قوة، مع التأكيد على أهمية الاستيعاب القيادي والدافعية الذاتية والتفكير الجماعي والتفكير النقدي الاستباقي والمدافعة المجتمعية وأهمية الانفتاح ومراجعة مفاهيم النحن والآخر ونقد بعض الآليات الفكرية التي تم إنتاجها من قبل الحركة الإسلامية مثل الجبهة الدينية وطرح مفهوم مبتكر هو ما بعد الجبهة الدينية، كل ذلك من خلال مفهوم الرسالية المنطلق من إعادة تحديد رسالة الحركة ودورها في المجتمع.

إنه كتاب جدير بالقراءة، ولكنه أيضا جدير بالدراسة، لأنه حلقة من الحلقات التي أطلقتها الحركة تحت عنوان: إطلاق حركية فكرية جديدة سواء من خلال ندوة السؤال، وفي اتجاه الانتقال من طور الثقافة الشفوية إلى طور التأليف، الذي قدم الأستاذ الحمداوي دليلا ملموسا على أن حركتنا تتوفر فيه على طاقات خلاقة فيه.

والمأمول أن يشكل هذا الكتاب منطلقا لترسيخ ثقافة التأليف والكتابة وثقافة القراءة، ليس بمعناها البسيط بل إلى قراءة بمعناها النقدي والتناصي أي أن يكون الكتاب مادة لندوات ومحاضرات وتوقيعات، وأن يتم الاحتفاء به بما يناسب قيمته العلمية والتاريخية.

محمد يتيم

سلا 21 شوال 1429

موافق 21 أكتوبر 2008

كلمات عن العقالات

الدكتور أحمد الريسوني

مما يجدر ذكره في مجال التأليف والإنتاج العلمي، أن الكتب الأكثر أهمية ونفعا عبر التاريخ، هي تلك التي تأتي بناء على طلب مؤكد، أو حاجة ملحة تكون بمثابة الطلب المؤكد. وأذكر هنا - على سبيل المثال - كتاب (الموطأ) للإمام مالك، في الفقه والحديث، وكتاب (الرسالة) للإمام الشافعي، في علم أصول الفقه...

وهذه الباقية من مقالات الأستاذ محمد الحمداوي جمعت الأمرين معا؛ فهي بطلب وتكليف أولا، وهي تستجيب لحاجة ملحة ثانيا.

فهي أولا تأتي ضمن وعي عام متزايد بضرورة تدوين تاريخ الحركة الإسلامية المغربية، وتدوين أفكارها ومبادئها ورؤاها. وهو أمر تحتاجه وتطلبه جهات متعددة كما هو معلوم.

وهي تأتي - ثانيا - ضمن نقلة نوعية نضجت وتقررت لدى حركة التوحيد والإصلاح، وتمثلت في جعل "الإنتاج العلمي والفكري والفني"، أحد المحاور الاستراتيجية الخمسة لعمل الحركة في السنين المقبلة.

وهي تأتي - ثالثا - بطلبات مباشرة للأخ الأستاذ الحمداوي، وخاصة حين يتحدث - في مناسبات مختلفة - بصفته رئيسا لحركة التوحيد والإصلاح، وبصفته أحد المخططين والموجهين لمسارها... فكثيرا ما تكون مضامين تلك الأحاديث غير مدونة وغير محررة، وفيها ما فيها من الجدة والجودة والفائدة...

فمن هنا وجد الأخ الحمداوي نفسه كاتباً ومؤلفاً من حيث لم يحتسب!
هذه الثروة النفيسة من التحليلات والنظريات والاجتهادات الدعوية والإصلاحية، ليست من قبيل الأفكار التي يقوم الكتاب والمؤلفون باعتصارها وتوليدها وتركيبها وتنقيحها، من خلال قراءاتهم وحفرياتهم وتأملاتهم، بل هي ثمرات طبيعية وفواكه دانية، قطفها المهندس الزراعي المتخصص في حقله وميدان عمله... هي ثمرات طبيعية نضجت من خلال تجاربه الدعوية ومسؤولياته القيادية. وهي فواكه دانية تبلورت بين يديه في خضم الممارسة الميدانية والنقاشات الشورية، في صفوف الحركة ومؤسساتها.

وإن هذه المقالات لتجسد - كذلك - السمة البارزة التي تميز حركة التوحيد والإصلاح وقياديتها، وهي كونها تجمع في نسيج واحد بين فكر الحركة وحركة الفكر، فهي فكرة حركية وحركة فكرية.

فجزى الله أخانا الحمداوي خير الجزاء، وزاده علماً وعملاً، وتوفيقاً وقبولاً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أحمد الريسوني

جدة في 25 شوال 1429

/ 24 أكتوبر 2008

توطئة:

عبر كتاب "عشر سنوات من التوحيد والإصلاح" باعتباره وثيقة تاريخية تحصيلية حاولت تكثيف جهود المراجعات التصورية والاستراتيجية والهيكلية التي عرفتها الحركة، حيث أبان الكتاب على أن حصيلة العشرية الأولى تؤشر على تقدم كبير على طريق إنجاز استحقاقات وشروط التأسيس المتمثلة في الوحدة وإرساء التخصصات وبناء التنظيم الرسالي، وذلك في ظل توسع الصحوة وانتشار التدين، وفي المقابل بروز خطابات التطاول على حرمت الإسلام والتجربى على ثوابته على هامش الصحوة المتنامية.

طور جديد

واليوم تدخل الحركة طورا جديدا من التجديد في فعلها الإصلاحية، وبذل الجهود من أجل فتح آفاق أوسع للتجربة على مستوى الانفتاح الرسالي وخدمة قضايا المجتمع الأساسية، بما يساهم في ترشيد الصحوة وتسديد قوامها على مستوى الفكر والممارسة معا.

إذ لا مرأى أن الصحوة المباركة ببلادنا قد حققت الكثير من الأهداف النبيلة التي كانت في مرحلة السبعينات من القرن الماضي مجرد أحلام، حتى صارت اليوم يقظة شملت العقول والقلوب والعزائم، وساهم تجديدها لفهم الدين بشكل أو بآخر في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتقويم المسالك المعوجة، فأعدت للتدين الحياة والحركة والنمو، فأنتجت بذلك واقعا صحويا جديدا.

تحدي المدافعة المجتمعية

وبناء على هذا التراكم التاريخي الهام صار لازماً على الحركة الإسلامية اليوم أن تؤسس لطفرة جديدة تنتقل عبرها نحو واجب ترشيد هذه الصحوة، مما يقتضي الدخول في مرحلة المدافعة المجتمعية، رداً لقيم التطرف والغلو أو التسبب والجرأة على الدين، ضمن رؤية مندمجة لإقامة الدين وإصلاح المجتمع، تتجاوز مجرد انبعاث وإحياء قيم الدين وإشاعة مظاهره في الحياة الفردية والجماعية، وتتعدى أعمال الإحتجاج وردود الفعل في إنكار بعض المنكرات، نحو القيام بتأصيل شرعي مجتهد وإنتاج فكري متجدد وعمل فني مبدع من جهة، وإطلاق مبادرات نوعية في الإصلاح ومقاومة الفساد والإفساد للمساهمة في إقامة نهضة تستند إلى ركائز الاجتهاد والتجديد والإبداع.

إن المشروع النهضوي الذي نأمل به باعتباره خياراً منحازاً لخط الأمة وهويتها، يقوم على استحقاق حضاري مرحلي يتوسل منهج الإصلاح، وما يعنيه ذلك من خوض غمار "مدافعة تاريخية" ودائمة ضد الفساد والإفساد.

ولا ينبغي أن نفهم في هذا السياق أن المدافعة هي الصراع العدمي أو الصفري، بل هي التنافس الشريف الذي يخدم مصالح العباد في العاجل والآجل، والتي تنطلق من روح الاختلاف واحترام الرأي الآخر.

إن المدافعة المجتمعية للمشاريع المنافسة التي تخترق الخلفية النظرية والعملية لهذا الكتاب، تدل جوهرياً على ضرورة الانطلاق من مكتسبات التدين في توسيع المجال الحيوي للعمل الإسلامي، لأجل منافسة فعالة للمشاريع المجتمعية القائمة والتدافع معها بمشروع مجتمعي إسلامي وطني؛ أي الانطلاق من الصحوة إلى النهضة.

أطروحة الكتاب

ولكي نخوض غمار هذه المدافعة المجتمعية بتحدياتها وآثارها المنتظرة، لابد من تعميق تصوري لخياراتنا المرحلية، من خلال مراجعات فكرية تعزز الفهم الرسالي لدورنا الإصلاحي في المجتمع، وتساعد على الاستيعاب التجديدي الذي يمس الآليات التصورية والمنهجية والتربوية والتخطيطية لعملنا الإسلامي الرسالي بكل أبعاده ومجالاته وتجلياته.

أهداف الكتاب

ولئن كان وضع "المخطط الاستراتيجي" لحركة التوحيد والإصلاح في مؤتمر 2006 إيذانا بانطلاق هذا الطور الجديد الذي تختصره ثلاثة الرسالية والاستيعاب والمدافعة فإن النقاش بصده يحتاج إلى فتح آفاق أوسع مما هو تقني وإجرائي، نحو آفاق نظيرية وفكرية، تعمق أسئلة المرحلة وتضع رهاناتها على سكة الفعالية الإنجازية والمجاهدة الميدانية، في أفق ما يمكن أن نسميه تجديد التجديد.

صحيح أن المخطط الاستراتيجي الذي وضعت الحركة انطلق من رؤية تصورية ونقاش تشاركي جماعي، غير ان وضعه على سكة الإنجاز التاريخي يستلزم حدا معقولا من الكتابة التفاعلية التي تساهم في الإنضاج والاقتراح والتفكير في مسار الفعل والتنزيل والإنجاز، مما يجعلها بالأساس كتابة مفعمة بروح الخبرة العملية والمثال التاريخي، ومتوقدة بروح الإنجاز والفعل.

محتويات الكتاب

والكتاب الذي نقترحه هنا كإسهام في هذا الاتجاه، يدشن حواراً تصورياً حول المرحلة، حواراً يستصحب استشكالات المحيط وتساؤلات الأعضاء وتحديات الوطن والأمة، وقد شكلت جريدة التجديد وموقع الإصلاح منابر لفتحه وخوضه بشكل تفاعلي، سواء تعلق الأمر بتعليقات القراء أو مناقشات الفعاليات والأعضاء، وهذه مناسبة لنشكر هؤلاء جميعاً على إسهاماتهم واقتراحاتهم كل من موقعه.

ويضم الكتاب ثلاث أبواب أساسية، وكل باب ينقسم إلى مباحث وفروع:

الباب الأول: الرسالية وآفاق المشروع المجتمعي لحركة التوحيد والإصلاح

الباب الثاني: الاستيعاب.. الآليات والعوائق

الباب الثالث: المدافعة المجتمعية وتحديات الانفتاح الرسالي

الرباط في رمضان 1429 الموافق شتنبر 2008

محمد أحمد الحمداوي

الباب الأول: الرسالية وآفاق المشروع المجتمعي لحركة التوحيد والإصلاح

مداخل:

من مسلمات العمل الحركي الإسلامي أنه لا يمكن الفصل بين التنظيم والفكر الذي يؤطره، بل يمكن اعتبار كل تنظيم هو نتيجة منهجية و لازمة للفكر الذي يحمله، ما دام لكل تنظيم أهداف محددة، سواء في التغيير أو في الإصلاح أو غيره، كما أن الاختيارات الفكرية لمجموعة معينة هي التي تحدد أيضا الشكل التنظيمي الذي توطر من خلاله نشاطها النضالي من أجل تجسيد أفكارها في الواقع.

وتكشف مقولة "وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم" التحولات الكبرى التي عرفتتها حركة التوحيد والإصلاح، أي التحول من التنظيم المحوري الهرمي إلى تنظيم رسالي، عبر مسار من المراجعات الفكرية والتنظيمية والاستراتيجية.

لقد كان التنظيم الانقلابي المنعطف الأول في مسيرة الحركة الإسلامية المغربية، بحيث اعتمد حينها الدعوة إلى مشروع سري يتوسل التغيير الجذري، ويرتكز على مقولات فكرية مثل "التميز" و"المفاصلة" و"الاستعلاء"، ويقوم تنظيما على السرية، ويفهم من الدعوة مفهوما خاصا يرتبط بأهداف التنظيم ومشروعه.

ولما انعطف العمل نحو التنظيم الجامع بعد الانفصال الذي حصل مع التجربة التأسيسية الأولى، تم تجاوز العقلية الانقلابية للتنظيم على اعتبار أنه لم تعد هناك أية مبررات لمثل هذا التوجه، لكن المراجعة المذكورة كانت في بدايتها محدودة، فالانتقال من فكرة التنظيم الانقلابي السري لم يمض بعيدا حيث اكتفى بتبني فكرة التنظيم الجماعة أي التنظيم باعتباره "إطارا للانتماء والتجميع" بدل أن يكون "إطارا للتنفيذ".

لقد تغير مفهوم الدعوة تبعاً لذلك من التركيز على من لهم الاستعداد للتنفيذ في إطار التنظيم السري، إلى كونها عملاً يقوم به أعضاء التنظيم من أجل "تكثير السواد"، وقد استمر هذا التوجه إلى حين الإعلان عن حركة التوحيد والإصلاح⁽¹⁾.

مع عملية الوحدة بدأ التحول من التنظيم المحوري والمركزي، نحو التنظيم الرسالي الداعي إلى الإصلاح، والرافع لواء الانفتاح والمشاركة على المجتمع والدولة ومؤسساتها، من خلال إبداع أطروحة التخصصات، حيث يأخذ مفهوم الحركة أبعاداً جديدة وينتقل من إطار للانتماء والحشد لأعضائه، كما كان عليه الأمر في التنظيمات السابقة، إلى إطار للفعل والتعاون والتكامل، بين مجموعة من التخصصات، التي تشترك مع الحركة في مشروعاتها وأهدافها، والمستقلة عنها تنظيمياً، وهكذا لم يعد التركيز على عدد أعضاء التنظيم وحجمه فقط، بل تعداه إلى أثر التنظيم وأعضائه وفعاليتهم ونتائجهم ومردوديتهم في المجتمع ومؤسساته والدولة ومؤسساتها.

إن "التنظيم الرسالي" أو رسالية التنظيم تعني جوهرياً "الحضور المكثف والفعال والمؤثر لأفراده، في الوسط الذي يتواجدون فيه، بجميع الوسائل الممكنة والمناسبة والفعالة، وتوظيفها بشكل رشيد، للإسهام في إقامة الدين، ونشر قيم الهداية والاستقامة والتزكية، فيما بين أفراد التنظيم ومجال اشتغالهم، ومن ثم فالرسالية هي

(1) - بالنسبة لمن يريد التعمق في المسارات التاريخية الكبرى لحركة التوحيد والإصلاح يمكن العودة إلى كتاب "عشر سنوات من التوحيد والإصلاح" (منشور بموقع الحركة www.alislah.org)

مجاهدة متواصلة من أجل إقامة الدين على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع، بالتعاون مع الهيآت الرسمية والشعبية من أجل جبهة تسعى إلى تعميق التدين في حياة الناس والهيآت، إن إضفاء الطابع الرسالي على أعمال الحركة هو أساس قيام استمرارها والإطار العام لكل أعمالها، وذلك بحمل الرسالة وأداء الأمانة، رسالة الدين وأمانة العمل به والدعوة إليه.

فحركة التوحيد والإصلاح إذن وفق هذا التصور هي "حركة رسالية بحكم وظيفتها الدعوية والتربوية في المجتمع، وكذا بفعل سعيها المستمر من أجل تثبيت هدفها العام المتمثل في إقامة الدين، وتفعيل دورها في إصلاح المجتمع". وعلى ضوء هذه المقدمات الأساسية يحاول هذا الباب التوقف عند أبعاد الرسالية على مستوى المشروع (المبحث الأول)، ثم على مستوى التنظيم (المبحث الثاني).

المبحث الأول

رسالية مشروعنا المجتمعي

نقصد برسالية المشروع الذي نحمله تلك الجهود المبذولة فكريا وعمليا من أجل جعل مشروعنا الإصلاحى ملكا للمجتمع، وما يقتضيه ذلك من دفع منطق الطائفية والتمركز حول الذات، وتعزيز فلسفة وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم.

وسنحاول أن نبسط هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية؛ الأول نلامس فيه طبيعة المشروع وماهيته، والثاني نعالج فيه سيورة المشروع ومستلزمات ذلك، والثالث يقارب المجال الحيوي للمشروع وأبعاده الدعوية والمدنية والسياسية.

المطلب الأول

الرسالية وطبيعة المشروع

تقتضي دراسة الرسالية باعتبارها خاصية ملازمة للسياق الحالي في مسيرة تطور مشروعنا، الوقوف عند ماهية هذا المشروع وطبيعته ونوعية التحولات التي عرفها، والمراجعات التي خضع لها، ثم أيضا الوقوف عند المقولات الأساسية لحركة التوحيد والإصلاح في سياقها التاريخي والمجتمعي الحالي.

أي مشروع تحمله الحركة الإسلامية؟

إن المشروع الإسلامي الذي يضع النهضة أفقا، والتجديد الفكري

والشرعي منهجا، هو بطبيعته يقوم على أمل في الوصول إلى إعادة الاعتبار

للإسلام في الفاعلية الحضارية والمجتمعية

ربما كان هذا السؤال من أهم الأسئلة التي تثار كل مرة وتتجدد باستمرار، وربما كان مفهوم "المشروع الإسلامي" من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والسجال، وفي بعض الأحيان للحيرة والحذر من قبل بعض الخصوم، تلك الحيرة التي قد تجعل بعضهم يصنف الحركة الإسلامية في دائرة الطريقة الصوفية أو الحزب السياسي أو الجماعة الدينية، وهم بذلك يحرصون على حصرها في دائرة محددة، للتشويش على طبيعتها الحضارية.

إن المشروع الإسلامي الذي يضع النهضة أفقا، والتجديد الفكري والشرعي منهجا، هو بطبيعته يقوم على أمل في الوصول إلى إعادة الاعتبار للإسلام في الفاعلية الحضارية والمجتمعية، بحيث تصير منظومته العقدية والقيمية حاکمة لسلوك المسلم الفردي والجماعي.

طبيعة المشروع الإسلامي؟

إن المشروع الإسلامي بالمعاني المشار إليها سلفا، مشروع متكامل ومندمج في اهتماماته وانشغالاته، والاندماجية هنا تدل على حاجة إلى تأصيل منهجي وفكري يقوم به

مفكرون، وإلى اجتهاد شرعي أصولي في بناء مرجعيته المنهجية يضطلع به علماء مؤصلون عاملون، وإلى إعداد وتخريج الإنسان الصالح المصلح الحامل للفكرة الإسلامية التجديدية والمتمثل لها، والذي له وعي بانتمائه التاريخي لهذا المشروع والتزامه بمقتضياته، وهو عمل يسهر عليه المرءون، ثم بعد هذا وذاك فهذا المشروع محتاج إلى أكثر من وعاء أو إطار، أكان جمعية أو حزبا سياسيا أو نقابة أو منبرا إعلاميا لتنزيل هذا المشروع وتحقيق أهدافه.

بهذا المنظور يأخذ المشروع الإسلامي الإصلاحي عمقه المعاصر، والمرتبط بالخبرة التاريخية للمسلمين، والمتفاعل أيضا مع مفرزات الحداثة، وفي هذا الصدد يمكن أن نلاحظ -مثلا- في المثال الأوربي بأن مشاريع البناء المجتمعي مشاريع مندمجة تكاملية، تتعدد مداخلها ويتكامل الفاعلون فيها، وهو ما تعبر عنه الأدبيات بالتشاركية أو الاندماجية.

ويمكن أن نقدم في صدد الاستدلال بالنموذج الأوربي، مثال التعاطي المجتمعي مع قضية البيئة، إذ سنجدها قد تحولت إلى قضية مجتمعية يتكامل في علاجها، الفكر والسياسة والاقتصاد والعمل الجمعي والعمل الحكومي.. إلخ، وهذه المكانة المتقدمة للحفاظ على البيئة في المجتمع الأوربي، لا تتأثر بنتائج حزب الخضر التي لا تتجاوز 6 أو 10 في المائة من نسبة الأصوات التي يحصل عليها في العمل السياسي المباشر.

لكن، ما هي القضية المجتمعية للحركة الإسلامية الإصلاحية التي يحملها المشروع الإسلامي التكاملي المندمج كما وصفناه؟

إنها بلا شك قضية المرجعية الإسلامية، التي يتأسس على ثباتها واستقرارها في النظام المجتمعي العام مبرر وجود الحركة الإسلامية، لأنها المدخل الأساسي للإسهام الفاعل والحضاري في إقامة الدين على كافة المستويات، التي تهتم الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة والإنسانية جمعاء.

المشروع المجتمعي للتوحيد والإصلاح:

في سياق هوية المشروع المجتمعي الإسلامي وطبيعته المتصلة بالفهم التجديدي للمرجعية الإسلامية يتحدد المشروع المجتمعي لحركتنا، من خلال تحقيق "عمل إسلامي تجديدي لإقامة الدين وإصلاح المجتمع"، وأيضا من خلال رسالتنا التي تسعى إلى "الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة وبناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة، من خلال حركة دعوية تربوية، وإصلاحية معتدلة، وشورية ديموقراطية، تعمل وفق الكتاب والسنة، وتعتمد الحركة أساسا إعداد الإنسان وتأهيله، ليكون صالحا مصلحا في محيطه وبيئته، كما تلتزم منهج التدرج والحكمة والموعظة الحسنة، والتدافع السلمي، والمشاركة الإيجابية والتعاون على الخير مع غيرها من الأفراد والهيئات⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذه الرؤية والرسالة وفي ظل طبيعة المشروع الإسلامي الذي نحمله تتأطر سيرورة مشروعنا المجتمعي الإصلاحية.

(1) - ننوه إلى أن رؤية الحركة ورسالتها ستصاحبنا في عمليات التحليل والشرح والتفسير على امتداد محاور الكتاب ومقولاته المركزية.

المطلب الثاني

سيرورة مشروعنا المجتمعي

نقصد بسيرورة مشروعنا المجتمعي تلكم الرهانات التي يحملها عند الانتقال من الفكرة إلى الفعل، ومن المبدأ إلى الممارسة، بما يقتضيه ذلك من تفاعل مع الإشكاليات المجتمعية الأساسية، من خلال مشروع مجتمعي تكاملي ومندمج.

من هذا المنطلق يصير معيار تقدم المشروع الإسلامي أو تراجعته أو في أسوأ الحالات أفوله، هو مدى تحقق هذه الغاية، أي تحول المرجعية الإسلامية إلى ثابت مجتمعي لا يتنازع حوله الفاعلون بمختلف مشاربهم، وليس تركيز النظر التداولي والتقييمي على مجال واحد، بل ينبغي أن يتعداه لينسجم مع طبيعة المشروع الإسلامي التكاملي والشمولي والمندمج، فالتركيز مثلا على البعد السياسي في هذا المشروع، سيجانب صاحبه الصواب في تقييم حركة المشروع بين المد والتراجع.

ثنائية الصعود والأفول

فالحركات الإسلامية ذات المنهج التجديدي، لا تهتم

بسؤال الصعود، دون الوعي بقانون الأفول، ولا تهتم بسؤال

التراجع، دون العناية بعوامل الصعود من جديد

يغلب على الدراسات والأبحاث التي تتناول مسارات تطور الحركة الإسلامية، وأيضا الانطباعات التي تتشكل حول تلك المسارات، أن تدرج هذا التطور ضمن ثنائية حدية؛ فإما تتحدث عن الصعود، أو عن الأفول، دونما الوقوف عند الأبعاد العلائقية التي تربط بين المرحلتين والبحث في عوامل الصعود ودراسة مسببات الأفول، وكل ذلك ضمن مسيرة تطور الدعوة وحركتها التاريخية.

ولذلك، سنحاول استعادة التفكير في هذه القضية، ووضعها ضمن سياقات التطور الطبيعي للظواهر التاريخية والمجتمعية.

الظواهر الطبيعية وفلسفة الأطوار

فالتطور كمفهوم لا ينبغي أن يفهم منه الانتقال الذي يحدث قطيعة بين ما كان قائما، وما صار من جديد على الأصل، إذ التطور لغويا هو "الانتقال من طور إلى طور جديد"، وهذا الانتقال في الأطوار قد يكون إيجابيا، فنسمي ذلك تقدما أو نموا أو صعودا، وقد يكون سلبيا، فنسميه حينها انحدارا أو نكوصا أو أفولا، بل ويمكن أن

يندرج كل طور في مراحل خمس أساسية؛ أولها مرحلة النشأة، حيث تتبلور الفكرة المؤسسة، وتتلقى بحماس وحيوية لحظة الانطلاق، وثانيها مرحلة الصعود، حيث التوسع في المجال الحيوي للفكرة المؤسسة، والتطلع إلى النمو، والقوة الاقتراحية، وثالثها مرحلة الأوج والازدهار، حيث العطاء والكسب وفاعلية الأفكار واستثمارها في عمليات الإنجاز والتحقق التاريخي، مع تقلص في وثيرة النمو وبطء في درجته، ورابعها مرحلة الأفول، حيث الفتور والتراجع في نسبة النمو، وتآكل واستنفاد الأفكار المؤسسة، وتوقف القوة الاقتراحية، ثم المرحلة الخامسة والأخيرة، وهي مرحلة الكمون، حيث تكون الحيوية أضعف، ويتقلص الانفتاح على المحيط ويحل محله الحوار الداخلي حول المشاكل والمعيقات.

وتتميز هذه المرحلة بأمر جوهري، فإما أنها تؤشر على الزوال بالنسبة للحركة التي تستوعب سنن التطور التاريخي القائمة على الحاجة للتجديد المستمر للذات، أو في المقابل قد تؤشر على مرحلة جديدة في الصعود بالنسبة للحركة التجديدية التي تقوم على التواضع والمراجعة الفكرية المستمرة للتجربة والمكتسبات وعناصر القوة والضعف.

ومن عجيب الله في مخلوقاته، أن اليرقة (وهي أول طور من أطوار النمو عند عدد كبير من أنواع المخلوقات) عندما تكون في أوج حيويتها في آخر مرحلة من نموها، تخزن في جسمها ما يكفيها لمرحلة الكمون أو السبات لتدخل في "الشرنقة" التي تحيل

على مرحلة الأفول، غير أنها في هذه المرحلة تستعيد قدرتها على الاستمرار، فتتحول إلى فراشة لتنتقل بحيوية نحو طور جديد.

وانظر إلى الشجرة في مرحلة حيويتها ونشاطها تمتلئ أزهارا، ويتوج هذا الصعود بتحول الزهرة إلى ثمرة تنمو وتنضج قبل مرحلة الأفول والسقوط في الأرض. غير أن هذه الثمرة وأثناء سقوطها تحمل في أحشائها بذرة محاطة بما يكفي من المواد المغذية التي تساعد للخروج من مرحلة الكمون على شكل فسيلة كلها حيوية وأمل في الانطلاق لطور جديد من النمو والصعود.

إن هذه المراحل التي تعرفها الأطوار التي تحكم الظواهر الطبيعية، ليست منفصلة بعضها عن بعض، بل هي متداخلة ومتراصة، فضمن مرحلة النشأة تكمن شروط النضج والازدهار، وضمن مرحلة الصعود والازدهار تكمن شروط وعوامل الانهيار والأفول، وضمن مرحلة الأفول والكمون تكمن شروط الصعود من جديد.

الظواهر التاريخية وفلسفة الأطوار

وقد أدرك فلاسفة التاريخ من أمثال "ابن خلدون" و "أرلوند توينبي" و "مالك بن نبي" هذه الحقيقة الطبيعية التي تحكم كل الأنساق الطبيعية، وطبقوها على الظواهر الحضارية والتاريخية فتحدثوا عن "قانون الدورات الحضارية" حيث تتعاقب لحظات القيام والازدهار، ثم الانهيار، ليس بطريقة ميكانيكية، ولكن بالنظر إلى عوامل

وشروط تتحكم في ذلك التطور وتحكمه، وهو ما يجعل من مسألة التحكم في مسارات التطور، رهينة بمقتضى الوعي بالشروط التاريخية والاجتماعية والنفسية لكل مرحلة، والعمل على التفكير في حلول لها، بالتنظير والاستشراف.

إن هذه الفلسفة ذاتها تحكم منطق التطور في مسارات الحركات الإسلامية، فهي تخضع أيضا لقانون الدورات الحضارية؛ وعليه وجب أن يتحول التفكير من سؤال الصعود أم الأفول بشكل حدي وقطعي، إلى التفكير في المنهجية التي يتعين العمل بها في مرحلة الازدهار والصعود، أو في مرحلة الفتور والتراجع.

إن فلسفة الأطوار والمراحل المتداخلة التي تحكم الظواهر الطبيعية (مرحلة النشأة، مرحلة الصعود، مرحلة الأوج والازدهار، مرحلة الأفول، مرحلة الكمون) هي ذاتها تحكم منطق تطور الظواهر الحضارية والتاريخية والاجتماعية، والحركة الإسلامية باعتبارها ظاهرة حضارية ومجتمعية تخضع لنفس تلك الفلسفة، ومقتضاها أن الحركة الإسلامية لا تعيش مرحلة صعود مستقلة عن مرحلة الأفول والتراجع، بل تلك القوانين كامنة في جميع الأحوال (أنظر الخطاطة (1)).

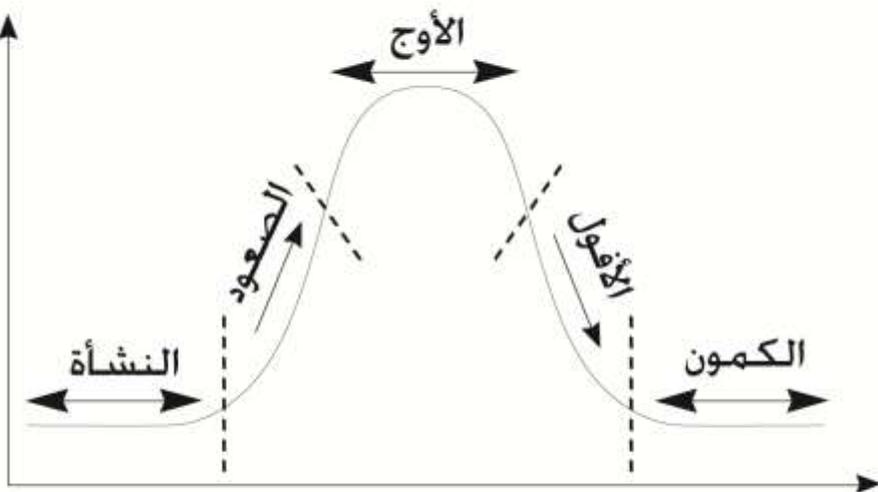
قانون الأطوار في تجربة الإخوان المسلمين:

وإن شئنا أن نستحضر مثلا حول هذه المسألة، فكانت تجربة جماعة الإخوان المسلمين بغناها ورصيدها التاريخي الهام أكثر دلالة على ما نقوله، فقد عرفت طور التأسيس مع الشيخ حسن البنا بأفكارها المؤسسة، شروطا مختلفة عن طور التضييق

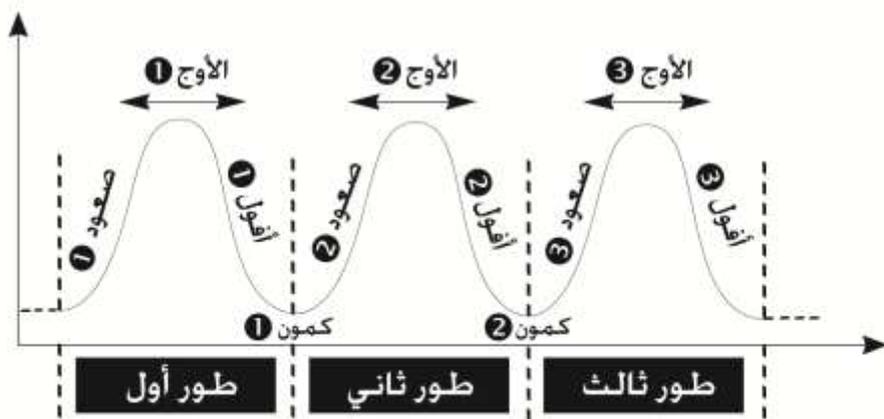
الذي مارسه النظام الناصري على الجماعة، ثم دخلت الجماعة طورا جديدا خلال فترة السادات عرفت فيه مراحل صعود وأوج وتراجع، وبالتأكيد أن الجماعة قد دخلت طورا جديدا اليوم أهلها لتكون المنافس السياسي الأول في معارك الإصلاح المجتمعي، والثابت ضمن هذه التجربة الطويلة أن الجماعة قد مرت بأطوار، وأن كل طور قد عرف مراحل في النمو، لا يمكن أن نفهمها فقط ضمن ثنائية الأفلو والصعود الحدية.

خطاظة توضيحية(1):

قانون الأطوار



المراحل الخمس لطور واحد



تعاقب الأطوار والدورات

ولذلك فالحركات الإسلامية ذات المنهج التجديدي، لا تهتم بسؤال الصعود، دون الوعي بقانون الأفلو، ولا تهتم بسؤال التراجع، دون العناية بعوامل الصعود من جديد، بل هي تهتم أكثر بالبحث في كيفية تفاعلها مع شروط وقوانين تطورها صعودا أو أفولا بطريقة تركيبية.

مستلزمات قانون الأطوار

وفي هذا الصدد ينبغي الانتباه إلى أن مرحلة الصعود والنجاح في سلم تطور التنظيمات، يقتضي الاشتغال وفق المنهجية الاستيعابية، عن طريق تدارك أي فتور أو تراجع مهما بدا صغيرا أو بطيئا وعدم الانشغال فقط بالنجاحات والطمأنينة للخيارات، مما سيسهم في تحقيق آفاق أوسع في الكسب والعطاء والاجتهاد، تحافظ على المكاسب في مرحلة ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "قمة الصعود" وتمديدها، خاصة وأن هذه اللحظة هي الأخطر في حياة التنظيمات البشرية، وعدم القدرة على تمديدها قد يؤدي إلى النزول المفاجئ.

وفي المقابل، ينبغي الانتباه إلى أن مرحلة التراجع، تقتضي "عملا استثنائيا" لاستعادة المبادرة وتجنب حالات الإحباط والانهيار والاستسلام، فالاستعداد النفسي والتربوي يقوم على تثبيت معاني الصبر والأمل والحافزية، مما يسهم في تأكيد حقيقة أساسية وهي أن "التراجع" ليس حتميا وليس أبديا، بل يمكن التغلب عليه، ببذل المزيد من الجهد وتطوير القدرات والاستعدادات، أما الاستعداد الفكري فيستلزم عملية تجديد شاملة في الأفكار والوسائل والمنهجيات، بهدف عدم الارتهان لنفس

عوامل الصعود في الطور السابق، لأن القاعدة تقتضي "أن لكل طور عوامل صعوده وعناصر أفوله".

إن هذه الاستعدادات الفكرية والنفسية، تمكن التنظيمات من "الاستئناف السريع" لوظيفتها وحيويتها وفعاليتها، خاصة وأن مرحلة التراجع يتبعها مباشرة كمون يسبق مسارين حتميين؛ إما الزوال بالنسبة للحركة التي لا تجدد ذاتها بشكل مستمر، وإما استئناف الصعود بالنسبة للحركة التجديدية التي تقوم على التواضع والمراجعة المستمرة للتجربة وعناصر القوة والضعف.

وإذا حاولنا أن نصف الوضعية الحالية لحركة التوحيد والإصلاح، فيمكن أن نتكلم عن مرحلة صعود في طور "التنظيم الرسالي"، بعد انتهاء طور "التنظيم الجامع" الذي امتد خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات. وتعتبر الوحدة الاندماجية بين تنظيمين إسلاميين نقطة انطلاق طور الرسالية الذي شكلت فيه المشاركة السياسية رافعة نوعية للتفاعل مع الخصوصية المغربية، وانعكس ذلك بشكل عميق على الإستراتيجية التنظيمية للحركة والتي تبلورت ضمن ما نسميه فكرة التخصصات.

وكما شرحت ذلك في السابق، فإن مرحلة الصعود في حالتنا، تقتضي العمل على إطالة المرحلة في أفق الدخول في "دورة جديدة" في العمل الإسلامي التجديدي، وفي ظل هذا الوعي التاريخي دخلت الحركة منعطف التخطيط الاستراتيجي ليصونها من التفكير بمنطق اليومي، وأطلقت "مبادرة السؤال"، التي تسهم في الوقوف عند التحديات الكبرى والتفكير في سبل الاستجابة لها، واستباق كل حالات الانسداد قبل

وقوعها، أو لتجاوز حالات التراجع المتوقعة التي قد تظهر بعض بوادرها، وهو ما حاولت ندوة مجلس الشورى الأخيرة ملامسته من خلال تقييم خيار المشاركة السياسية والنظر في آفاق هذا الخيار وسبل تطويره.

وهي كلها آليات تنطلق من منهج المراجعة والتجديد والتطوير المستمر، وتبغى تحقيق المزيد من العطاءات والمكاسب، تفاعلا مع مرحلة الصعود والعمل على تمديدها، واستباقا لمرحلة الأفول والعمل على تقليصها. وهي رهانات لا يمكن تحقيقها إلا بتقوية عملية إعداد وتخريج العضو الرسالي المتفاعل بشكل إيجابي، مع تلك المراحل (صعود أم أفول) والمنخرط بإرادة قوية وتفاؤل في النجاح.

المشروع المجتمعي المندمج

إن قياس درجات تطور المشروع الإسلامي لا ينبغي أن تقف عند حدود

تقييم حصيلة العمل السياسي المتغيرة بطبيعتها، بل ينبغي أن تأخذ بعين

الاعتبار درجات حضورها في العمل المجتمعي العام.

لقد قطع المشروع الإسلامي الإصلاحي بالمغرب منذ مدة غير يسيرة مع منطلق التمركز حول مسعى إقامة الدولة، وتركيز الجهود على المجال السياسي كمدخل وحيد للإصلاح، ليتجه نحو منطلق الرسالة التي تقوم على تعددية مداخل الإصلاح وتداخلها، والتي تتطلب مجهودا أكبر في البناء المجتمعي، ونفسا أطول في منهج الفعل والحراك، وأيضا توازنا وأمانة في تقييم الأعمال وحصيلتها، بما يستوعب مبدأ التدرج والمسؤولية والتدافع الإيجابي.

كما أن المشروع الإصلاحي في بعده السياسي (الحزبي) في عمليات التدافع، قد يكون مستهدفا، وقد تتجه العوامل والشروط الدولية في غير صالحه، وقد يكون السقف الديموقراطي منجسبا وكابحا لتقدمه، ولذلك فتحليل موقع الحركة الإصلاحية ضمن سياق سياسي معين ينبغي أن يندرج ضمن الوعي بموازن القوى وبالتغيرات المؤثرة في نتائج هذا المشروع على صعيد معين، سياسي أو اجتماعي وألا يكون البعد الانتخابي إلا جانبا من جوانب التقييم لا غير.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نقدم ثلاثة أمثلة تبين درجات "التحول" والانعطاف التي يمكن أن يعرفها المشروع المجتمعي للحركة الإسلامية.

تكامل السياسي والمجتمعي

ففي المثال التركي، سنجد أن التوجه العام كان يتجه نحو تصالح المجتمع التركي مع هويته الإسلامية ونظام قيمه الأخلاقية، وهو ما جاء كنتيجة لترددات وتموجات قوية وحاسمة مر بها المشروع الإسلامي هناك، فبدءا بما أتاحت له التربة الخصبة من البناء الروحي والثقافي والاقتصادي من فرصة الاستئناف، مروراً بالتحويلات التي عرفت القيادة الإسلامية من أن يصل الزعيم أربكان إلى هرم السلطة كنائب للوزير الأول منذ 1974، إلى أن يصير مبعدا وخاضعا للتضييق والسجن، فالفاعل السياسي في تصاعد أو تحجيم، لكن التوجه العام للمجتمع اتجه إلى المصالحة مع الدين ورفض العلمانية.

وفي المثال المصري، فإن التواجد الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين في المجتمع الأهلي، بمختلف تشكيلاته (نقابات، أطباء، مهندسين، الجامعة..) أعطى مناعة للمشروع المجتمعي الذي تحمله، وعزز مساهمتهم في توجه المجتمع نحو التدين والالتصاق بالإسلام مرجعية في السلوك والتمثل، إذ لم يتأثر هذا التوجه بترددات العمل السياسي، فنجد بأن النتائج الانتخابية التي حصلوا عليها على امتداد مشاركتهم السياسية عرفت تغيرات أساسية، فقد حصلوا على 36 مقعدا في البداية قبل أن تنزل لتتراوح بعد ذلك بين 17 مقعدا، ومقعد واحد، لتعود الحصيلة بعد ذلك إلى الصعود، بحصولهم على 88 مقعدا في الاستحقاقات الأخيرة، وهو ما يبين أن العمل المجتمعي حينما يكون قويا لا تتأثر حصيلته الدعوية بالنتيجة المؤقتة للعمل السياسي.

وحتى في المثال التونسي، فإنه رغم حالة الاستبداد والشمولية والتضييق والمنع الذي يمارسه النظام التونسي ضد حركة النهضة وضد قياداتها، فإن محكمة تونسية بقضائها في الأيام القليلة الماضية⁽¹⁾ بعدم دستورية المشور الذي يحظر ارتداء الحجاب على الموظفات والطالبات في المؤسسات والإدارات الرسمية، يعبر بذلك عن استحالة استمرار الأداة الأمنية فاعلا واحدا في التعامل مع حالة التدين التي يعرفها المجتمع التونسي، والتي تتجذر وتتأصل يوما عن يوم، ضدا على العلمنة التي يفرضها النظام من فوق.

إن هذه الحالات الثلاث، تبين بشكل واضح، بأن قياس درجات تطور المشروع الإسلامي لا ينبغي أن تقف عند حدود تقييم حصيلة العمل السياسي المتغيرة بطبيعتها، بل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار درجات حضورها في العمل المجتمعي العام.

إن الأسس التي بينا من خلالها طبيعة المشروع المجتمعي الإسلامي، أي الاندماج والتكاملية، والتعمق في فهم الحالات والنماذج التي عرضناها، بما تحيل عليه من أن الارتباط بالتدين وبالمرجعية الإسلامية هو الأساس في بناء الموقف من درجة تطور المشروع الإسلامي تقدما أو تأخرا.

إن الضمانة الحقيقية لتحسين "تقدم" المشروع الإسلامي الإصلاحي، هو إسناده بعمق مجتمعي وبفعالية مدنية، وتوازن معرفي ومنهجي في تشكيل الشخصية الرسالية الحاملة له.

(1) - المقال صدر في التجديد بتاريخ 18/10/2007

المطلب الثالث

المجال الحيوي للمشروع المجتمعي

يعالج هذا المحور ما نسميه بالمجال الحيوي لمشروعنا، ونقصد به دوائر الفعل والتأثير لمشروعنا داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات، وأيضا تجاوز ثنائية "الديني" و"اللاديني"، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد، وأن توجهات "اللاتدين" في تراجع مستمر، وإن كانت أكثر جراءة وأوفر إمكانيات.

إن مكونات المجال الحيوي الأصلية لمشروعنا تقوم على ثلاثية الدعوي والمدني والسياسي، أي الثلاثية المشكلة لمشروعنا المجتمعي بأبعاده الكبرى.

العمل الدعوي: وظائف متكاملة

إن معاني "الإسهام في إقامة الدين" تجعل من التنظيم أداة وظيفية للتعاون على الدعوة والتربية وعلى تكوين الأعضاء تكويناً رسالياً يجعلهم قادرين على الإسهام في إقامة الدين حيثما حلوا وارتحلوا

كما أوضحنا سلفاً فإن أهم ما يميز البعد الحركي والدعوي في مشروعنا المجتمعي، هو أن شمولية المقاصد والأهداف على مستوى التصور وشمولية مجالات عمل الحركة لا يعني أن تنظيم الحركة هو الذي سيتولى تحقيق الوظائف المتصلة بذلك التصور الشمولي وبتكاملية مجالاته، بل إن المطلوب أن نعتمد مفهومًا يكثف مختلف تلك الأنساق والبنىات ضمن نموذج حركي مرن، وهو ما نسميه بـ "الوظائف الأساسية" والمجالات المتخصصة، فالوظيفة والوظيف يعينان العمل الدائم المستمر المتكرر المنتظم، كما أن وصفها بالأساسية، يجعل منها أساساً لقيام الحركة واستمرارها، وأساساً لكافة أعمالها.

وقد تم تحديد هذه الوظائف الأساسية في ثلاث هي: الدعوة، التربية، التكوين.

الدعوة، التربية، والتكوين

فوظيفة الدعوة هي الوظيفة الأساسية الأولى التي قامت الحركة لأجلها، وهي وظيفة خارجية بالأساس، إذ هي من واجبات أعضاء الحركة رجالاً ونساءً يمارسونها

باستمرار تجاه عامة الناس وخاصتهم خلال تواصلهم العادي معهم، أو بشكل منظم في لقاءاتهم "الدعوية" المفتوحة.

ووظيفة التربية مشتركة بين العمل الداخلي والعمل الخارجي، إذ من واجب الحركة أن تقوم بدورها التربوي تجاه كل من أبدى رغبة - من عامة الناس - في الانخراط في مجالسها التربوية لينال حظه من التربية القرآنية والإيمانية التي لا يستقر حال الناس على الصلاح إلا بها، ومن جهة أخرى فإن من واجب الحركة أن تتعهد سائر أعضائها بالتربية المستمرة وفق البرامج التربوية للحركة لضمان الحفاظ على الحد الأدنى من التربية الحسنة ومن الأخلاق العالية التي تتناسب مع شخصية الداعي والمربي.

أما وظيفة التكوين فهي وظيفة داخلية محضة لتخريج الأطر، تستهدف الفئة التي يعول عليها في تسيير وتنظيم شؤون الحركة في المستقبل، من خلال التنظيم المركزي أو من خلال التخصصات.

وهكذا فإن الدعوة والتربية والتكوين في إطار حركة التوحيد والإصلاح، لم تعد خاصة بأولئك الذين لهم استعداد لاستقطاب الناس من أجل التنظيم فحسب، بل باتت تعني الفاعلية والعمل والإنتاج، أي إنجاز مهمها كبر حجمه أو صغر في إطار إقامة الدين بمعناه الشامل سواء تحقق من خلال تنظيم الحركة أو بالتعاون مع غيرها يصبح إنجازا في إقامة الدين الذي هو هدف قائم باستمرار.

مجالات عمل الحركة

إن توسيع المجال الحيوي لفعلنا الدعوي العام من خلال الوظائف الأساسية المذكورة، يستلزم وضع مجالات عملنا ضمن مستويين أساسيين:

- مستوى التنظيم المركزي: الذي يشمل الوظائف الأساسية الثلاث، أي الدعوة والتربية والتكوين، باعتبارها أساس عمل الحركة لإشاعة الدعوة إلى الله في المجتمع من خلال أعمال الحركة وأعضائها، وللإسهام كذلك في تعليم الدين للراغبين في ذلك من خلال التأطير التربوي، ولتكوين أطر إسلامية قادرة على التأطير التربوي والدعوي في المجتمع، ومؤهلة للعمل في القطاعات المتخصصة والمساهمة في تسييرها.

فالتنظيم المركزي بالمعنى السالف شرحة يمثل إطارا مرجعيا ورافدا قويا وضروريا لكل مجال من مجالات عمل الحركة في المجتمع.

- مستوى الأعمال المتخصصة: تعد سياسة التخصصات من أهم إبداعات الفكر الاستراتيجي والتنظيمي للحركة المواكب للمراجعات الفكرية الجوهرية، ومعناها توجيه أعضاء الحركة إلى العمل في واحدة من مجالات العمل، من خلال تأسيس هيئة مستقلة لهذا الغرض، أو الانخراط في هيئات ومؤسسات قائمة، أو من خلال شعب فرعية داخل تنظيم الحركة.

وقد جاء هذا التوجه ليكون "ترجمة عملية لرغبة الحركة في الانتقال من تنظيم جامع بديل متعدد الوظائف إلى حركة رسالية فاعلة في محيطها ومنفتحة عليه وعلى طاقاته".

وأما الدواعي التفصيلية لهذا التوجه كما حددتها الورقة الخاصة به، فهي:

* التخفيف من وظائف الهيئات المسيرة في التنظيم العام ليركز على مهام التربية والدعوة والتكوين،

* توسيع مجالات العمل الإسلامي من خلال انفتاح أكبر على المجتمع ومؤسساته،

* مساندة تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني.

* تنمية أداء الحركة ورفع مستوى الكفاءة والخبرة والإتقان في مختلف مجالات عملها،

* وضع الفرد المناسب في مجال العمل الذي يناسب تخصصه وتكوينه وميوله،

* انفتاح أوسع على كفاءات في المجتمع لا يمكن استيعابها إلا في إطار مجال تخصصها.

وهكذا فإن الأعمال المتخصصة كما ظهر في الدواعي الستة المذكورة، تمثل أبواباً وأشكالاً للانفتاح على المجتمع ومؤسساته وطاقاته البشرية وإمكاناته المادية والاجتماعية، كما أنها تتيح لذوي الكفاءات والتخصصات والخبرات من أعضاء الحركة أن يستعملوا ذلك كله ويوظفوه في خدمة المجتمع والمساهمة في إقامة الدين بمختلف قطاعاته ومرافقه.

وإذا كان من شأن التنظيم وعمله الدعوي والتربوي أن يجتذب الناس إليه ويستقبلهم عنده ويجعل منهم أعضاء ومساندين، فإن من شأن التخصصات أن تخرج هؤلاء الأعضاء والمساندين، وتدمجهم في المجتمع ومؤسساته وخدماته، فالتخصصات تسهم مباشرة في تفعيل الحركة التنموية والنهضوية للمجتمع.

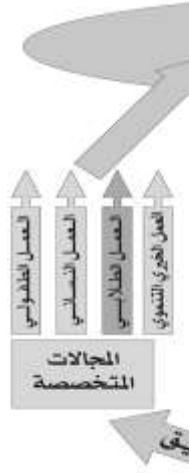
إقامة الدين .. إسهام وتعاون

لقد شكلت هذه الانتقالات العميقة في التفكير الاستراتيجي للحركة قاعدة للتحول نحو اعتماد مخطط استراتيجي يحدد رؤيتها الجامعة ورسالتها الأساسية ومجالاتها الاستراتيجية.

ولا تخفى في ضوء رؤية الحركة ورسالتها العلاقة بين التأكيد على مقصد "الإسهام في إقامة الدين" وبين مفهوم التنظيم الرسالي، ف"الإسهام" يدل على أن الحركة تعتبر نفسها مساهمة مع الآخرين في إقامة الدين، وتعبير إقامة الدين " يدل على تخلص مشروع الحركة من هاجس إقامة الدولة كهدف مركزي وجامع ويجعل بذله الإسهام في إقامة الدين، يحرر من آفة الانقلابية كما يحرر من آفة الطائفية أو من مفهوم الجماعة المخلصة.

والتعبيران معا أي "الإسهام" و"إقامة الدين" يجعلان من التنظيم أداة وظيفية للتعاون على الدعوة والتربية وعلى تكوين الأعضاء تكويناً رسالياً يجعلهم قادرين على الإسهام في إقامة الدين حيثما حلوا وارتحلوا، ومن ثم لا يصبح من اللازم أن تتحقق أهداف الحركة ضرورة من خلال التنظيم ولا من خلال المتمين إليه فحسب، بل تصبح أهداف الحركة مجالاً واسعاً للتعاون على الخير مع الغير، كما تصبح مجالاً للشراكة مع هيئات وحركات ومؤسسات أخرى تلتقي مع الحركة في مجال من مجالات عملها.

الخطاظة التوضيحية (2)



العمل المدني كمجال حيوي

إن الشهود الحضاري يتحقق من خلال الحضور القوي والمتعدد

الأشكال والأساليب في مختلف مجالات المجتمع وفضاءاته، ذلك أن الحضور

شرط ضروري لصحة أداء الشهادة.

البعد الثاني من أبعاد مشروعنا المجتمعي يتمثل في العمل المدني والجمعي باعتبارها رافعة للعمل الدعوي ومجالاً من مجالاته الحيوية.

ومن نافلة القول، أن للمشروع المجتمعي الذي تحمله الحركة الإسلامية - والذي تحدثنا عن هويته وطبيعته وأساقه التنظيمية والاستراتيجية سلفاً - دوراً تاريخياً في "إعادة بناء" هذا العمل الجمعي، وتسديده بالرؤية التي تجعل العاملين فيه متحمسين لمسؤولياتهم الكبرى تجاه المجتمع والدولة، من خلال الإسهام الحيوي والفاعل في مهام التأطير والتنشئة المجتمعية والتحسيس والبناء القيمي، وذلك بهدف استئناف مسيرة حضارية تنموية مباركة، وضع الإسلام قواعدها وشيد المسلمون بنيانها، وتشكل قاعدة للانطلاق في أي عمل مدني وتنموي.

العمل المدني الإسلامي

إن العمل المدني في مشروعنا المجتمعي يتأسس على مبدأ الشهود الحضاري،

مصدقا لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى

النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ البقرة 143. والشهادة على الناس هنا،

التي هي منطلق العمل المدني الذي نرومه، تتحقق على مستوى الأداء من خلال الحضور القوي والمتعدد الأشكال والأساليب في مختلف مجالات المجتمع وفضاءاته، ذلك أن الحضور شرط ضروري لصحة أداء الشهادة.

وبالإضافة لهذا السند المرجعي فإن انخراط عملنا الإسلامي في قلب التحديات التي تفرضها المشاركة السياسية والاجتماعية، صار يستلزم التوفر على برامج عملية مقدره، وإنجازات ميدانية، تساهم في إصلاح الأوضاع التي يعيشها مجتمعنا في مختلف المجالات، حيث لم يعد كافيا في مرحلة "الدخول العملي في تحديات المشاركة" القيام فقط بدور التعبير عن الضمير العام أو إعلان الموقف العاطفي الذي يستجيب لانتظارات الناس والمجتمع.

وأعتقد أن العمل الإسلامي المدني الذي يجعل النهضة أفقا وتقدم البلد وتنميته هدفا وبرنامجا، يحتاج أن يحدث تحولا جديدا في صيغته الحالية، بما يسمح له بتطوير آلياته ومنهجية عمله ومنظومة علاقاته العامة. فإذا كانت الحركة في سياق المراجعات التي دشنتها في مشروعها العام، قد حققت انتقالا عميقا من عقلية التنظيم الشمولي أو المحوري الجامع إلى عقلية العمل النهضوي العام والنشاط المجتمعي المفتوح، فإنها اليوم معنية بدخول طفرة جديدة على مستوى بناء شبكات ونسيج جمعي يعمل على تنمية وتطوير المجتمع، ويؤهله لتحمل مسؤولياته الحضارية والأخلاقية.

حول سؤال الاستقلالية

وهنا قد يطرح علينا سؤال أساسي: إذا كان هذا التصور الذي نضعه ينطلق من رؤية تجعل من ارتباط الجمعيات بمشروع مجتمعي ضرورة حضارية، فهل يتعارض ذلك مع "قضية الاستقلالية"؟

إن عبارة "جمعية مستقلة عن أي جهة سياسية" التي تجتهد أغلب الجمعيات في تصدير وثائقها المؤسسة بها، تتجه إلى ما يتعلق بالتدبير والعلاقات، وليس إلى ما يتعلق بالانطلاق من نفس المرجعية أو بالعلاقة التشاركية مع مشاريع مجتمعية.

إن الارتباط بمشروع مجتمعي مسألة حيوية في مسيرة البناء المجتمعي العام، فالعمل الطفولي مثلا أو التنموي ينبغي أن يصب في مشروع مندمج، ومكمل لعمل جمعيات أخرى، تنطلق من نفس المرجعية وتخدم نفس الأهداف من زوايا أخرى. فكما أنه من الطبيعي أن نجد فرقة مسرحية تتحيز لإحياء التراث الأمازيغي، وأخرى ثقافية تنحاز لخط اليسار، فمن الطبيعي أيضا أن نجد الجمعية النسائية أو التنموية المندمجة في مشروع الحركة الإسلامية.

وهذه التعبيرات والتحيزات للمشاريع المجتمعية القائمة تساهم في بناء وخلق دينامية قوية في الفعل المجتمعي العام، وتترك الفرصة للمجتمع أمام اختيارات متعددة. وهذا هو جوهر الديمقراطية التمثيلية، التي تحمل رهانات الفعالية في الإنجاز، وفي نفس الوقت تسمح للمجتمع باختيار الأصلح من بين المشاريع المجتمعية المتدافعة.

إننا نتصور بأن العلاقة النموذجية التي ينبغي أن تكون بين المجتمع المدني والهيئات الحكومية هي علاقة التعاون والتكامل، إذ أن تحقيق النهضة الشاملة يتطلب تعاون

الجميع في إبداع الأفكار وخلق المبادرات وتحقيق الإنجازات. وحيث إنه من الضروري وجود دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ذات تمثيلية حقيقية وتصون سيادة الوطن، فإنه من الضروري أيضا وجود مجتمع مدني حيوي وفعال ومنتج، وحامل لمشاريع مجتمعية متنوعة، تساهم في خلق التنافس الإيجابي والتدافع الفكري.

وخلاصة القول، أن الاستقلالية المطلقة للجمعيات عن أي مشروع مجتمعي، هو منطق مضاد لطبيعة الأشياء القائمة على التعدد والتنوع. صحيح أن الاستقلالية التنظيمية في التسيير ومجال التخصص ينبغي احترامها والالتزام بها، إلا أن توضيح الجمعيات لمرجعيتها وإعلانها عن طبيعة المشروع المجتمعي الذي تندمج فيه، سيسمح لها بأن تقوم بوظيفتها الأصلية في التحسيس والتوعية، وإبداع منهجيات جديدة في عملها تستوعب التحديات الأساسية للمجتمع.

العمل السياسي كمجال حيوي للدعوة

نتطلع إلى إسهام مشاركتنا السياسية في تجديد الفعل

السياسي ووصله بمنظومة القيم المرجعية للأمة والوطن، وأيضاً في

تطوير الثقافة السياسية للمجتمع

لعل من الثمرات النوعية لمسيرة تطور مشروعنا المجتمعي ما تمخض عنه من تجربة سياسية أحدثت واقعا جديدا في بلادنا، بما يشكل البعد الثالث والأساسي في المجال الحيوي لهذا المشروع.

فبعد أن صار للحركة الإسلامية حضور مجتمعي وازن، لفت انتباه الناس في الشرق والغرب، واهتمام اليسار واليمين، وجرى الحديث عن فاعل إسلامي جديد، وسرعان ما تحقق اندماج الحركة في محيطها السياسي، بعد مراجعات عميقة في الفكر والممارسة، انتهت بمشاركة سياسية أنتجت حركية ملفتة في الفضاء العمومي السياسي والمدني، خلخلت به اعتقاد البعض بأن الحركة الإسلامية إنما تستهدف تغييرا جذريا للأنظمة القائمة! وأن أطرها وقيادتها "الإسلامية" لا تعرف إلا من خلال المعتقلات! فها هي ذي الحركة الإسلامية تشارك من داخل المؤسسات، وتقدم نخبة نظيفة تخدم المجتمع، وتساهم في استقرار البلد، إلى جانب غيرها من الفاعلين، وتحقق الانتصارات الانتخابية المتتالية، من فرط الإقبال الجماهيري عليها، واستحسانها من بين منافسيها القائمين أو المفترضين.

في سياق هذا الكسب المتحقق من الاعتراف السياسي بالحركة الإسلامية فاعلا أساسيا في المشهد السياسي، أزال البعض عنه "النظارات السوداء" التي كان ينظر بها إلى الحركة الإسلامية، واعترف بشرعية الحركة الإسلامية المؤسساتية والمجتمعية، واستمر البعض الآخر في حقه الإستتصالي وغيه العلماني المتطرف.

وفي غمرة هذه التطورات، وما تنتجه في كل حين، من تحديات وإشكالات، كانت نقاشات الحركة الإسلامية "الذاتية" مهتمة أكثر، تارة بالنتائج وبالاعداد وبالأرقام التي تحققها في كل استحقاق انتخابي صعودا أو أفولا، وتارة أخرى، بمظاهر التأثير السلبي لفعل المشاركة على المنسوب التربوي لأبناء الحركة، وانشغل البعض الآخر تارة ثالثة، بمسألة احتواء الحركة الإسلامية من قبل الدولة من خلال مدخل المشاركة السياسية.

سؤالنا الحيوي

حكايات كثيرة وانشغالات عديدة وأسئلة مشروعة للفاعل الحزبي الإسلامي بشكل مباشر إلا أنها تبدو ثانوية بالنسبة للفاعل الدعوي المهتم أكثر بقضية الدعوة ومدى انتشارها، وهي أسئلة عكست التفاعل الفكري والسياسي والوجداني مع "لحظة ما بعد فعل المشاركة"، غير أن ضغط اللحظة، وعنف المخاض في إخراج التجربة في الداخل والخارج، لم يسعف أبناء المشاركة للتفكير والبحث في ما أسماه "العائد الحضاري" لفعل المشاركة السياسية، ويلتفتوا جميعا إلى مستمسكات الدعوة من خلال فعل المشاركة واستثمار نتائجها في الآفاق، متسائلين راغبين في الاستجابة:

كم أطرت دعويًا المشاركة السياسية من شاب وشابة؟ وكم استثمر دعواتها في تربية "المشاركين سياسيًا" و"المصوتين انتخابيًا" وتزكية أخلاقهم وتنمية أذواقهم وتسديد أفكارهم؟ هل بذل دعواتها الوقت الكافي والجهد اللازم للاستثمار الدعوي في المكاسب البشرية "للمشاركة السياسية؟"

إننا نرى أن من مقتضيات اللازمة، لإنجاح مرحلة "ما بعد الإقدام على المشاركة" فعلاً وحقاً، أي بعد انتقال المشاركة من فكرة تصورية إلى تجربة حية وواقع جديد، نرى أن من مقتضيات ذلك، استصحاب "البعد الدعوي" لمشاركتنا السياسية، وإعطائها زخماً بنائياً أكبر، يمكنها من الاستمرار فيما بعد المد الجماهيري الذي تحققه، ولن يكون ذلك إلا بإيجاد خيط رفيع بين "التدبير اليومي" لفعل المشاركة، و"التأطير الحضاري" لتتأججها المقدرة.

دعوة ثم دعوة

إن من "أسباب نزول" المشاركة السياسية الأساسية، اعتبارها محطة دعوية، تسهم في تمكين أفراد جدد من "فقه دينهم" بعد الانتهاء السياسي أو التصويت الانتخابي، والقيام بجهود "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وفعل الخيرات والاستباق إليها، وترسيخ قيم وأخلاق جديدة في العمل العام، قوامها أن يصير العمل العام "ورشة" لتعميق قيم الصدق والنبل والتضحية ونكران الذات، وغيرها من القيم النبيلة في المعاملات السياسية والاجتماعية والنقابية.

وفق هذه الرؤية وعلى هداها، نتطلع إلى إسهام مشاركتنا السياسية في تجديد الفعل السياسي ووصله بمنظومة القيم المرجعية للأمة والوطن، وأيضا في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، بعد أن نجحت في إقناع الناس بالمشاركة الإيجابية، وقطع الطريق أمام خطابات اليائس والتئيس.

وعلى سبيل ختم ما بدأناه، واستخلاص ما أردنا التنبيه عليه، فإن فعل المشاركة السياسية - كما نتطلع إليه - يقاس بحجم "النجاح الدعوي" أكثر مما يقاس بحجم "النجاح الانتخابي"، فهذا الأخير قد ينتهي مع انتهاء "لحظة المد"، لكن النجاح الدعوي والحضاري الذي يستجيب لـ "قابليات" التجاوب مع الرؤية الإصلاحية العميقة للإنسان في كينونته ومنهج حياته، يساهم في إطالة "مرحلة المد"، وإعطائها عمقها الفكري والتربوي والاجتماعي، الذي ينعكس على رسوخ الدين في وعينا الجمعي وفي انتمائنا الحضاري، وأيضا على تجذر قيم التدين في سلوكنا المجتمعي العام، الذي به تتحقق التزكية والرسالية والنهضة المنشودة، وهي الأبعاد التي بدونها لن يكون فعل المشاركة السياسية سوى "لحظة عابرة" من لحظات العبور الأخرى.

المبحث الثاني رسالية التنظيم

إن الأبعاد الرسالية لمشروعنا المجتمعي كما رأينا في المبحث الأول تحتاج إلى تعميق الخلفية المفاهيمية والاستراتيجية للتنظيم، بما يساهم في الإجابة عن إشكاليات الشمولية في التنظيم، والتكاملية في دوائر الانتماء، وتوسيع دائرة النحن.

ولذلك سنسعى في هذا المبحث نحو الإسهام بجملة من المراجعات في مفاهيم وأبعاد التنظيم، وبناء على ذلك إعادة النظر في مقولة "ما بعد التنظيمات".

مفهوم التنظيم وقضية الشمولية

خبرت حركتنا هذه المعادلة الصعبة بين حقيقة الإسلام

الشامل وشمولية التنظيم، فخطت لذاتها مساراً مستقلاً وخصاً،

من خلال اختيارها للتنظيم الرسالي

من نافلة القول أن هيكله أي تنظيم مجتمعي وبناءه التنظيمي يحملان رؤية للمشروع وفلسفة في الفعل المجتمعي والسياسي، فأن يكون المشروع حاملاً لـ "فكرة الإصلاح" مثلاً ليس هو أن يكون حاملاً لـ "فكرة البديل"، وهذا يجد تعبيره أيضاً في بنية التنظيم وهيكلته التنظيمية.

شمولية الإسلام لا تستلزم تنظيمياً شمولياً

إن هذه المقدمة البديهية، تنقلنا إلى تساؤل محوري: كيف يكون المشروع الإسلامي

شاملاً، دون أن يكون التنظيم الذي يحمله شمولياً؟

فلئن كان المشروع الإسلامي يتميز بخاصية الشمولية، باعتبار مرجعيته، أي الإسلام كدين شامل، يتكامل فيه التعبدية الروحية، بالفقه السياسي والتشريعي بالأخلاقي، وهذه مسألة أساسية في التصور الإسلامي، الذي لا يجعل من الإسلام مجالاً متخصصاً في السياسة أو الاقتصاد دون غيرها من المجالات، بل الإسلام هو منهج شامل لإصلاح حياة الفرد والمجتمع، فإن الصعوبة تكمن في الانتقال من هذا

المشروع الإسلامي الحضاري الشامل، إلى العمل الإسلامي باختياراته التنظيمية والسياسية.

حيث نلاحظ أن العديد من الحركات الإسلامية عندما انتقلت لتختار طبيعة التنظيم الذي يحمل هذا المشروع، ومن منطلق الانشداد إلى فكرة الانتماء الشامل، وخاصة عند "لحظة انطلاق" مشروعها التغييري، قد اتجهت إلى جعل التنظيم الحامل لهذا المشروع ولفكرته، يتأسس على منطق "الشمولية التنظيمية" من خلال تنظيم هرمي محوري متعدد الأذرع والأجنحة. إن هذا الانتقال من فكرة "الإسلام الشامل" إلى اختيار "التنظيم الشمولي"، يؤدي في كثير من الحالات التي تتبعنا تجاربها، إلى التماهي بين الدين والتنظيم، مما يتسبب في تخوف المتبعين وتوجسهم من هذا التنظيم الذي يبدو بشكل أو بآخر بديلا عن الدولة والمجتمع.

قد يقول قائل إن التنظيم الهرمي الشمولي، يتميز بمستوى عال من الجندية والانضباط والفاعلية لدى أعضائه، بحكم تركيزه على ضبط التنظيم ومركزته، غير أن هذا الضبط لا تكون له أية فائدة أمام ما سيعانيه من ضعف الانفتاح المؤسسي، وهو ما لا يسمح بالاستمرار في ظل العصر العولمي الذي نعيشه، والذي يتسم بتعدد مداخل الفعل المجتمعي وتنوعها وتعقدها أحيانا، بحيث يصبح التنظيم المحوري ذي الأذرع عائقا وكابحا في الاستمرار والتقدم بالمشروع. إن هذه الأبعاد التي تستحكم التنظيم الشمولي الهرمي لحظة انتقاله للفعل، تكون غاية في الخطورة على المشروع الإسلامي الذي يحمله في ذاته، لما ينتجه من التوقع والتفكير بمنطق مثالي، أو بمنطق البديل، الأمر الذي يحصر حتى الوعي بحقيقة الإسلام ذاته.

وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم

وعليه فلا مجال للكلام عن أن العدالة والتنمية هو الجناح السياسي لحركة التوحيد والإصلاح ولا أن الحركة هي الدرع الدعوي للحزب، بل هما شريكان في مشروع أوسع. لقد خبرت حركتنا ذات الهوية الإسلامية الإصلاحية، والمسلك الرسالي والأفق النهضوي، هذه المعادلة الصعبة بين حقيقة الإسلام الشامل وشمولية التنظيم، فخطت لذاتها مساراً مستقلاً وخصوصاً، من خلال اختيارها للتنظيم الرسالي كفلسفة في الإدارة التنظيمية والإستراتيجية للمشروع الإصلاحي الذي تحمله.

إن هذه الأطروحة التي تبنتها الحركة، تجعل التنظيم "إطاراً للتعبير عن المشروع المجتمعي"، وتتجاوز فكرة التنظيم المطلوب كهدف في حد ذاته، لتفتح على مجالات أوسع في المجتمع، وعلى فاعلين متعددين وأيضاً مختلفين، وعلى شبكة علاقات خادمة للمشروع المجتمعي، بغض النظر عن طبيعتها ومجال اهتمامها أكان الدعوة أو التنمية أو البيئة أو الثقافة.. الخ

إن أبعاد الرسالية لها أهمية حاسمة وإستراتيجية، ذلك أنها تقوم أولاً على مبدأ "وحدة المشروع" بدل "وحدة التنظيم"، بحيث يصبح كل طرف في المشروع الرسالي، فاعلاً ومستقلاً ومبادراً، يشتغل بطريقة تكاملية في إطار المشروع الواحد، دون الحاجة للعودة إلى التنظيم الأصلي، كما أن هذه الأطروحة تقوم على مبدأ الاستقلالية التنظيمية بين المؤسسات المشاركة في المشروع المندمج، وأيضاً على الشراكة الواضحة في ضوء معايير ومؤشرات محددة ومعلنة.

ولكن الأهم من كل ذلك أن أطروحة "التنظيم الرسالي" تجعل الولاء للمشروع الخادم للمجتمع متقدما على الولاء للتنظيم، من خلال جعل عمل التخصص في مجاله قائما على منطق الانتماء للمشروع، وليس بكونه فرعا للتنظيم المركزي المحوري، مما يحرر إرادته ومبادراته، ويوسع مجال مشاركته باعتباره طرفا في مشروع مجتمعي أوسع.

من هذا المنطلق وبهذا المعنى، فإن حركتنا مثلا حينما تساند مؤسسة رسمية كوزارة الأوقاف، وحينما تدعم العلماء وغيرها من المؤسسات الفاعلة في الشأن الديني، فذلك لكونها تنطلق من منظور مشروع أوسع من التنظيم، وهو نفسه الأمر الذي يتحقق حينما تقوم جمعية نسوية مثلا بدعم حملة الأسرة التي تنادي بها الحركة، فيكون دعمها ليس لتنظيم الحركة، بل يكون تشاركا ومساهمة في المشروع المجتمعي الذي تنخرط فيه الحركة أي مشروع إقامة الدين وإصلاح المجتمع، الذي تتصور الحركة أنه لا يمكن أن يدعي أي تنظيم أو هيئة رسمية أو غير رسمية أو جماعة أنه مشروعها الخاص، بل الأصل أن المشروع المجتمعي هو للجميع، والتنظيم لأصحابه، وهذا مما يتيح طرحننا للتنظيم الرسالي الذي نتبناه.

الخيار الأصعب

لا شك أن هذا الخيار هو الأصعب من خيار التنظيم المحوري الشمولي، وأيضا من التنظيم الشبكي الفاقد للرسالية والمشروع، وهو ما يجعلها أكثر صعوبة من حيث التمثل والتنزيل، بحيث تبرز محاذير تهدد غايتها وأهدافها، من قبيل هيمنة الفكر الشخصي على بعض التخصصات التي تنتمي للمشروع الواحد، بحيث يعتقد

أشخاص بعينهم أن المجال التخصصي صار مجالاً لهم، يفعلون فيه ما يشاءون، مما ينعكس على رسالية التخصص ويفقده مضمونه الرسالي الحضاري في الإصلاح، ويؤدي في نهاية المطاف إلى بروز "جزر تنظيمية" بولاءات ذاتية. إن المشروع الإصلاحي المندمج بأبعاده الرسالية، يتحمل مسؤوليات كبيرة في ترسيخ هذا الوعي الذي يخدم المجتمع، وهو ما يعني أن المفروض في أصحابه أنهم يحملون مبادئ سامية قوامها نكران الذات وعدم التمرکز على التنظيم، وهي مسؤوليات لا شك أكبر مما يتطلبه التنظيم الشمولي الذي يطرح نفسه بكل بساطة بديلاً عن الموجود. ذلك هو السبيل الذي اخترناه، بين الحفاظ على الإسلام باعتباره منهجاً شاملاً لترشيد حياة الفرد والجماعة وبين التنظيم الشمولي، وذلك من خلال اتخاذنا للرسالية والتجديد منهجاً، وللإصلاح سبيلاً، وللتشاركية والانفتاح مسلكاً في إدارة العلاقات، كل ذلك للإسهام الفاعل في النهضة الراشدة التي نرومها جميعاً، بالمساهمة في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به.

مفهوم الانتفاء وقضية التكاملية

إن تعدد دوائر الانتفاء في إطار المشروع الواحد، يعني الانطلاق من مقومات التكاملية بين المجالات، والتوازن في الأولويات، وهو ما يرتبط في الجوهر بالاختيارات الإستراتيجية للمشروع العام الذي يوجه الانتفاء الهوياتي

إن توسيع مفهوم التنظيم حتى تكون له أبعاد جديدة، يستلزم إعادة النظر في مفهوم الانتفاء وتوسيع آفاقه، من خلال وقفة خاصة تعيد النظر في مكوناته وشروطه، وأيضاً تسدد الإشكاليات التي يطرحها في الممارسة المجتمعية للهيئات والتنظيمات والمؤسسات والمجتمعات، خاصة وأن مقتضيات الانفتاح والتوسع التي ندعو إليها، تطرح قضية جوهرية تتعلق بتعدد دوائر الانتفاء وتوسعها، بما قد يؤدي إلى هلامية الانتفاء وضعف المسؤولية في دائرة محددة.

تكامل دوائر الانتفاء

إن عدم الوعي بضرورات التكامل بين دوائر الانتفاء عند تعددها، يؤدي حتماً إلى تبلور منطق التعارض فيما بينها سواء على المستوى الأفقي أو العمودي، ومن ذلك أن يعتبر البعض بأن القبول بالمرجعية الدولية، يلغي ضرورة الالتزام بالمواثيق المنبثقة من المرجعية المحلية، أو أن يعتبر آخرون أن الخصوصية المغربية للحقل الديني تستدعي ضرورة الانغلاق وعدم الانفتاح على الاجتهادات والمذاهب الأخرى، ومن ذلك أيضاً أن يعتبر بعض أبناء الصحوة الإسلامية أن الانتفاء لتنظيم إسلامي يتعارض ضرورة

مع مفهوم الانتماء العام لجماعة المسلمين، فينطلقون لمحاربة التنظيمات والمطالبة بحلها، أو أن يعتبر آخرون أن استقلالية الجمعيات في التدبير والتسيير يستدعي ضرورة القطيعة مع الجمعيات الأخرى ورفض أي تنسيق مندمج في إطار مشروع مجتمعي.

إن هذه الأمثلة وغيرها، تجلي لنا بشكل أساسي إشكاليات التعارض في فهم سيورة المشاريع المجتمعية، نتيجة تعدد دوائر الانتماء، مما يفرض الحاجة لمراجعة مفهوم الانتماء وتبيان مكوناته وتوسيع دائرته، لأجل استيعاب هذه الإشكالية وتجاوزها، وفق فلسفة تكاملية نحافظ من خلالها على قوة الشعور بالانتماء الهوياتي ذي الطبيعة المرجعية وأيضا الإحساس بالمسؤولية في مجال الاشتغال الوظيفي ذي الطبيعة التدبيرية.

بين الانتماء الهوياتي والانتماء المجالي

ومن نافلة القول، أن الانتماء لأمة أو مجتمع أو مؤسسة أو غيرها، يشترط ابتداء الإيمان بفكرها وتصوراتها وشروط العمل فيها، والانخراط في تنزيل المشاريع بفاعلية حسب مجالات العمل المختلفة، والحقيقة أن هذا المعنى الواسع للانتماء، يدل على أن هناك بعدين أساسيين في الانتماء:

- البعد الأول: يتعلق بالانتماء للمشروع إيمانا به، وتمثلا لقيمه ومعاييرهِ والتزاما بقراراته وأعماله. وذلك انطلاقا من رؤيته العامة وأهدافه الكبرى.

- البعد الثاني: يتعلق بالانتماء لمجال من مجالات تدخل المشروع، والإبداع فيه، بحسب القدرات والمؤهلات التي تتوفر لدى فرد، وتجعله يختار الاشتغال في مجال دون الآخر.

بحيث قد يختص البعض بالمجال الفكري، والآخرين بالمجال الإعلامي، أو بالمجال الاجتماعي، أو بالمجال السياسي، أو بالمجال التربوي.. وهكذا، بحيث لا تحتاج قيادة المشروع إلى استعادة عمليات الإقناع في كل محطة بالخيارات الكبرى، بل يقتضي الانتماء لمجال من مجالات العمل الفرعية، استصحاب روح الانتماء، التي تتصل بالمشروع العام، بشكل دائم.

لذلك يمكننا أن نسمي البعد الأول بالانتماء الهوياتي، ونسمي البعد الثاني بالانتماء المجالي، بحيث أن البعد الهوياتي محدد للأهداف والموجهات الكبرى للانتماء، أما البعد التديري أو المجالي فهو يتصل فقط بالفضاء الذي يعبر عن مؤهلات الفرد وقدراته في الإبداع والإنجاز، ومن هنا أعتبر بأن الانتماء في الأصل له ماهية واحدة، غير أن له دوائر متعددة متداخلة ومتكاملة فيما بينها، تتصل بمجالات العمل.

العضو يختار دائرة تأثيره!

إن هذا التصور، أقصد تعدد دوائر الانتماء في إطار وحدة المشروع، يقوم على دور الفرد في تحديد تراتبية الانتماء التي يختارها، وفق أولويات، وبحسب قدرات تمكنه من

تحمل المسؤولية كما ينبغي عند الاختيار، بحيث يصير المشتغل بقضايا الأمة، أو بقضايا الأسرة، أو بقضايا الطفولة أو غيرها من مجالات الاشتغال ومواقع التأثير، يصير إلى بذل وسع وجهد أكبر في مستوى اشتغاله التديري أو المجالي، ويبقى البعد الهوياتي هو الأصل في توليد معاني الانتماء ومنظومة قيمه الدافعة، نحو مزيد من العطاء والفعالية، دونما قطيعة مع باقي المجالات التي قد تحتاج لمساعدته أو لدعمه.

إن تعدد دوائر الانتماء في إطار المشروع الواحد، يعني الانطلاق من مقومات التكاملية بين المجالات، والتوازن في الأولويات، وهو ما يرتبط في الجوهر بالاختيارات الإستراتيجية للمشروع العام الذي يوجه الانتماء الهوياتي، وليس لتقديرات شخصية، أو لشروط ظرفية، تتعلق بالإشتغال التديري أو المجالي.

تطوير مفهوم الجماعة وتوسيع دائرة النحن

إن توسيع دائرة النحن يسمح للتنظيمات الإسلامية

بالتوجه نحو العناية بدورها في التوجيه المرجعي لتوجهات

وسياسات ومواقف التدين بالبلد الذي تنتمي إليه

إن تطوير النقاش حول مستقبل الصحوة الإسلامية في ظل الانفتاح "غير المتحكم فيه" للعوامة في بنياتنا الثقافية والاجتماعية، يجعلنا مدعويين أساساً لإعادة التفكير في مفهوم الجماعة، بما هو مفهوم محدد لمفهوم التنظيم.

نحن جماعة من المسلمين

إن آفاق هذه المراجعات المفاهيمية والثقافية، تنطلق من تراكم تاريخي للحركة الإسلامية في القطع مع فكرة التنظيم الجامع، الذي يحمل لواء تمثيل جماعة المسلمين، لقد قلنا في بداية المراجعات: "نحن لسنا جماعة المسلمين، ولكننا جماعة من المسلمين"، وهذا التحول في فكرنا وفي نظرتنا للمجتمع، سمح - جزئياً - بالقطع مع الفكر الطائفي والفتوي، وانتهى إلى إبداع مقولة التنظيم الرسالي الذي يراهن أساساً على الأثر أو العائد المجتمعي للفعل الدعوي، أكثر مما يراهن على التجميع والتعبئة والحشد البشري.

غير أن التحولات لم تصل إلى حد مراجعة مفهوم الجماعة في اتجاه توسيع الـ"نحن"، وتقليص دائرة "هم"، وذلك بإعادة تعريف مفهوم الجماعة، باعتباره هو المجتمع ذاته.

فجماعة المسلمين في التصور الإسلامي غير خاصة بطائفة أو فئة أو نخبة في المجتمع، إنما هي الأمة ذاتها، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ الأنبياء 92، كما أنها الجماعة التي تقوم على الاعتصام بحبل الله، ولذلك فقد دعا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى التزام جماعة المسلمين، حيث جاء في الحديث: "عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحه الجنة، فليلزم الجماعة"، ثم إن جماعة المسلمين تحكمها قيم التواصي بالحق والتواصي بالصبر في عملية التواصل بين مكوناتها.

من أجل توسيع المجال الحيوي للتدين

إن هذه الدلالة في أبعادها الثقافية والاستراتيجية، ذات أبعاد عميقة، في اتجاه توسيع المجال الحيوي للتدين داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات، وأيضا تجاوز ثنائية "الديني" و"اللاديني"، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد، وأن توجهات "اللاتدين" في تراجع مستمر، وإن كانت أكثر جرأة وأوفر إمكانيات.

إن هذه التحولات المنتظرة في فكرنا المجتمعي، ستسمح - لا محالة - بتحويل رهاناتنا الدعوية، من مطلب "نجاح التنظيم" بمعايير ومؤشرات الجماعة "المغلقة"، إلى

مطلب "تطور منسوب التدين في المجتمع"، كما ستتجه التنظيمات الإسلامية وفق هذه الآفاق الجديدة، إلى العناية بدورها الاستراتيجي في المجتمع، أي المساهمة في التوجيه المرجعي لتوجهات وسياسات ومواقف التدين بالبلد الذي تنتمي إليه.

الخطوة خطوة نحو التدين الملتزم

من الأمثلة الجلية التي تحضرنى في مقام الاستدلال على ما سبق، أن الحجاب صار متعدد الأشكال لدى النساء، فهناك "الحجاب الملتزم" وهناك ما سماه أحد الدعاة بـ "الحجاب المتبرج"، وهناك النساء العفيفات المتدينات من غير المحجبات، والحال هاته، كيف يمكننا من خلال توسيع مفهوم الجماعة المسلمة، والتي لا نستثني منها إلا من أبت وأعلنت عداها للدين، أن نعتبر "الحجاب المتبرج" خطوة نحو "الحجاب الملتزم"، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة العفيفة غير المتحجبة، لأنه - على كل حال، ذلك السلوك لا يعبر عن انتماء "علماني" أو "لا ديني" حتى يمكننا اعتباره تعبيراً عن استرجاع التيار العلماني لبعض مظاهر التدين، بل يمكن اعتباره مثلاً "تديناً ناقصاً" يمثل مستوى ما بلغته الصحوة في مجال التأطير السلوكي.

وإذا كان هذا، مثيراً لبعض التحفظات، أو المناقشات، في الجوانب الشرعية خاصة، فماذا نقول عن حالات التدين المجتمعي العارم التي يعبر عنها تفاعل عموم الشعب مع بعض الأحداث التي أسبى فيها لمقدسات المسلمين (حدث الرسوم الدانماركية مثلاً)، أو بعض مظاهر الاحتفاء بالحرمان والمقدسات والرموز الدينية وتعظيمها، كما هو الحال في ليلة القدر عندنا في المغرب، أو القراءة الجماعية للقرآن الكريم في المساجد. ليس كل المنضوين في لواء هذه الأعمال الدينية والحضارية متمين إلى جماعة المسلمين، ثم ألا تسمح لنا هذه النظرة بتقليص حجم حضور الآخر "اللا ديني" في وعينا الدعوي والحركي.

وعى دعوي جديد !

في اتجاه آخر، فإن هذا المنظور الذي نقترحه، يستحضر باقي الفاعلين الدينيين، أفرادا ومؤسسات، أي كيف يكون جميع الفاعلين الدينيين أعضاء في الجماعة بمفهومها الواسع، أي جماعة المسلمين، بما يعفينا من ضيق التنظيم وأصره، في النظر لمستويات تطور التدين ونضجه في المجتمع، بحيث يصير "التنظيم الإسلامي" جزءا من جماعة المسلمين تصورا وممارسة.

أكد أن متطلبات هذا الوعي "الجديد" بمفهوم الجماعة، يستلزم اشتغالا عميقا في إعادة بناء تمثلات الدعاة والناس في اتجاه القبول بهذا المدى الواسع لمعنى "جماعة المسلمين"، وأيضا يستلزم من "التنظيمات الإسلامية"، جهدا إضافيا في توجيه المتدينين واستيعاب منطقتهم وطريقة تفكيرهم، بما لا يؤدي إلى انسلاخ رؤيتنا الدعوية الإصلاحية، التي تروم بناء إنسان الحضارة وليس إنسان المظاهر والصورة، وأيضا تروم التدين الرسالي المنتج حضاريا، وليس التدين السلبي الذي يتكيف أكثر مع مظاهر العولمة، مما يساهم في إعادة البناء، والثورة على السلوكات الفاسدة في نظامنا المجتمعي العام، وفق سنن الدين ومقاصده ومعايره الأساسية.

ماذا عن الاختلاف داخل الجماعة الواحدة؟؟

إننا قد لا نستطيع أن نلغي النزاع والخلاف داخل الجماعة، ولكن
نستطيع حتماً أن نتجنب كثيراً منه بالتنبيه على مخاطره ومفاسده قبل أن
يقع، وعند وقوعه نخفف من أضراره ونستعين بالصبر لتديره وتجاوزه.

إن الاختلاف داخل الجماعة الواحدة وكيفية تديرها لتنوع العاملين واختلاف طبائعهم وطريقة تفكيرهم، قد يكون دافعا للكثير من الاختلالات والمشاكل التي تساهم في تعطيل فعالية العضو والتنظيم معاً، والحد من مردوديتها وعطائها.

الاختلاف آية من آيات الله

وأول نقطة نريد التأكيد عليها أن الاختلاف بين الناس هو آية من آيات الله عطفها سبحانه وتعالى على آية خلق السماوات والأرض: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾. فلا شك أن من السنن الجارية في كل تنظيم بل في جميع الظواهر الكونية والإنسانية، سنة الاختلاف والتنوع، ذلك أن الناس يختلفون في طريقة تفكيرهم وفي قدراتهم، ويختلفون في طريقة التعبير عن مشاعرهم ومواقفهم، كما يختلفون في طريقة تواصلهم مع الآخرين...

(1) - سورة الروم الآية 22

في مقولة الوحدة الكيانية

فلا يكفي أن نقول أن التنظيم يقوم على وحدة الكيان وعلى معاني الأخوة بين أفراد ومكوناته، والتي من مقتضياتها وحدة الجماعة ووحدة الغاية، لأن هذا المنطلق لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة أساسية، وهي أن لكل عضو ضمن مسيرة تطور الجماعة العام مساره الخاص المتصل بطبيعته المختلفة عن الآخرين، والتي قد تصل في مستوى من مستويات التعبير عن ذاتها إلى درجة التناقض.

وعليه، فإن البعد العاطفي القائم على منطلق وحدة الكيان، غير كاف لاستيعاب الاختلافات الداخلية الطبيعية بين أفراد التنظيم، وجعلها قوة وميزة تنافسية للتنظيم.

ولعل المثال الأبرز في الاقتصار على البعد العاطفي يتجلى في حالة الأنظمة السياسية العربية التي ما فتئت تلوك خطابات عاطفية حول الوحدة العربية والمصير المشترك والدين الواحد واللغة الواحدة، غير أنها لم تستطع في الواقع أن تتفادى في الحدود الدنيا الاختلافات والصراعات العميقة القائمة بينها.

وفي تقديري لو أن الحكام العرب اعترفوا لشعوبهم أنهم مختلفون فيما بينهم في نظرتهم لكثير من القضايا وأنهم ورثوا حدودا مشتركة متنازع حولها، وأن تحالفاتهم

الخارجية مؤثرة على علاقاتهم البينية، لكان بالإمكان أن يبحث الجميع عن حلول واقعية لأسباب حقيقية عوض الارتباط بأحلام الوحدة العاطفية.

في مقولة المعين التربوي الواحد

من جهة ثانية، لا يكفي في تدبير الاختلاف والتنوع الاتكاء على مقولات المعين الموحد في التربية، وأنه هو صمام الأمان الذي سيعصم التنظيم من آفات الاختلاف، لسبب بسيط وهو أن التربية ليست قالبا يخرج نموذجا موحدًا ومنمطا، وإلا فالتربية النبوية للجيل الفريد من الصحابة قد أعدتهم لاستيعاب تصوري لوحدة الأصول، وفي نفس الوقت ظلت الطبائع مختلفة ومتعايشة بما يضمن أن تكون قوة لا نقمة، وها نحن نجد في سيرة صحابة رسول الله كيف أن أبا بكر رضي الله عنه له طبع يختلف عن طبع عمر بن الخطاب، وأن عمر كان يدبر الأمور بشكل مخالف لما قام به عثمان، وأن عليا يختلف عن الثلاثة رضي الله عنهم جميعا.

الطبائع تختلف !

وهكذا، فلا يكفي أن ننطلق من قاعدة وحدة الجسم والمشروع والتنظيم والمعين التربوي فقط، بل لابد من مراعاة الاختلاف في الطبائع بين أفراد التنظيم، والاهتمام بالخصوصيات النفسية والاستعدادات المختلفة لكل فرد، ولا بد أيضا من تنمية قدرات القيادة في إدارة الاختلاف وتدريب الأعضاء على مهارات حل النزاع.

إننا قد لا نستطيع أن نلغي النزاع والخلاف داخل الجماعة، ولكن نستطيع حتماً أن نتجنب كثيراً منه بالتنبيه على مخاطره ومفاسده قبل أن يقع، وعند وقوعه نخفف من أضراره ونستعين بالصبر لتدبيره وتجاوزه.

كيف نتوصى بقبول الاختلاف وتناهي أن يصل الخلاف إلى النزاع؟؟ لقد نهى الله جل وعلا المؤمنين في القرآن الكريم عن التنازع، مبيناً أنه سبب الفشل، وذهاب القوة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَلْهِعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال 46.

ما بعد التنظيمات تنظيمات متجددة

والحقيقة أن "ما بعد التنظيم" هي مقولة

تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد، حتى وإن لم

يكن في شكله الهيكلي المعتاد

ما بعد التنظيمات الإسلامية؟؟؟ الدعاء الجدد بديل عن الحركات الإسلامية....، الجماعات بدعة حزبية..،

تعبيرات تسود اليوم في الخطاب حول الحركة الإسلامية، من زوايا مختلفة، فهذه زاوية الداعية الذي يدعونا إلى إلغاء التنظيمات وحلها، لأنها أصبحت تشكل عبئاً على الصحوة الإسلامية، وهذه زاوية الباحث الناقد الذي تتجلى له قوة موجة الدعاء الجدد المرتبطة بثلاثية الصورة والخطاب والمال، فيصير إلى الحديث عن "ما بعد التنظيمات"، وتلك زاوية المعادين للحركة الإسلامية في الداخل أو الخارج الذين يحاولون التأسيس لمسلمة استنفاد "الإسلام السياسي" لدوره ووظيفته..

وهكذا تتداخل الخطابات حول النموذج التنظيمي القائم وإن اختلفت لتعبر عن حقيقة جارية في الصحوة الإسلامية، تستوجب الاهتمام والتفكير الجاد، ذلك أننا لا ننكر أن التنظيمات قد عرفت بعض سلبيات الحزبية والانغلاق والجمود، غير أن تقييم وظيفة "التنظيم" بما هو هياكل وأجهزة ونظام قرارات، يجب أن يبنى على رؤية تجعل

المشروع ذا أسبقية على التنظيم، وعلى مراجعات مستمرة للهياكل التنظيمية بحسب المتغيرات الأساسية التي يعرفها المحيط.

حالة المخاض

ولأجل وضع القضية في مكانها الطبيعي، وأكد منذ البداية بأن حالة التأثر والقلق لها دوافع حقيقية، ترتبط بـ "حالة المخاض" التي تعيشها الصحوة الإسلامية - بشكل طبيعي - في مسيرة انتقالها من طور إلى طور، بحيث يصير البحث عن انطلاقة جديدة، مدخلا لتحميل النموذج التنظيمي القائم كل مظاهر التعثر، فتنامي نفسية "البحث عن المفقود" و"القفز على الموجود" دونما العناية "بتطويره وتجديده، خاصة وأن عملية التجديد - كما نعلم - ليست بالضرورة قطيعة مع ما كان.

والحقيقة، أن الاشتغال بالموجود وتطويره، في المرحلة الانتقالية، يتطلب بالإضافة إلى الفعاليات والكفاءات الشرعية، والقيادات التنفيذية والتنظيمية، إشراك فئة العلماء والباحثين المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، حتى تتكاثف الجهود من زوايا مختلفة من أجل الاستجابة لتحديات مرحلة التحول من طور إلى طور، والتي تحتاج إلى تطوير القدرات العلمية والمنهجية في فهم وتحليل التحولات، وتسهم في دراسة العمل الإسلامي من زاوية الرؤية المجتمعية، مما سيسهم في ترسيخ فلسفة تطوير الموجود قبل التبشير بالموعود أو المطالبة بالمفقود.

ما بعد المذاهب مذاهب جديدة

ومن نافلة القول، أن خطاب "ما بعد التنظيمات" ليس جديدا، بل له مثيل في التاريخ القريب للصحوة الإسلامية ببلدنا، حيث كان خطاب الصحوة في بداياته يتبنى

مقولة "ما بعد المذاهب"، من منطلق أن المذهبية الفقهية تحيل على التعصب، والانغلاق، وتفارقة الأمة وتفكيك وحدتها، فكان التبشير ب"بعثة جديدة" تتجاوز مآزق المذهبية، وتؤسس ل"لامذهبية" ترتبط مباشرة بالكتاب والسنة اقتداء واتباعاً، غير أن المتأمل يكتشف أن هذا الخطاب قد تحول إلى ضده، فكان مسار البحث عن بديل للمذهبية وقوعاً في مذهبية أخرى، لا هي حافظت على وحدة وتماسك المجتمع ولا هي قدمت حلولاً للسلبات الأولى، بل وصار التعصب وإقصاء الآخر منهجاً، والطعن في عقائد المسلمين والاستعلاء عليهم مسلكاً، وأنتج هذا المذهب الجديد، الذي كان يروم تجاوز المذهبية في الأصل، مقولات من قبيل "نحن الحق والآخرون الباطل"، و"نحن الفرقة الناجية".

والحقيقة أن "ما بعد التنظيم" هي مقولة تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد، حتى وإن لم يكن في شكله الهيكلي المعتاد، وإذا كان ركوب موجة تحطيم النماذج التنظيمية القائمة يقوم على دعوى "تصلبها" أو "تعصبها"، فينبغي الانتباه إلى أن التعصب يرتبط بالفكرة والاختيار حتى وإن لم يعكس قالباً تنظيمياً واضحاً، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن التعصب للفكرة والاعتقاد بصوابيتها المطلقة، أخطر على مجتمعاتنا من التنظيم الذي يبدو مغلقاً في الظاهر، لكنه قد يتيح مجالاً مقدراً للتعبير عن الاختلاف؛

تطوير الموجود مقدم على التبشير بالمفقود

والخلاصة، أن التحرر من سلبيات النماذج التنظيمية القائمة، لا يتطلب بالضرورة حلها والبحث عما بعدها، لأن من بديهيات التفكير التنظيمي والاستراتيجي أن "ما بعد التنظيم" هو تنظيم جديد، بل المطلوب في العمق هو العمل على طرح أسئلة حقيقية، تساهم في التجديد النوعي للأداة التنظيمية للمشروع الإسلامي، تثبيتاً للإيجابيات، وتجاوزاً للسلبيات، ومن مداخل ذلك فتح نقاش جاد وحيوي حول الصيغ المطروحة في عالم اليوم لتجديد التنظيمات، كصيغة التيار، أو الشبكة، أو النسيج الجمعي، أو غيرها من الأشكال التي يمكنها أن تجمع بين أفراد وجماعات ضمن مشروع مجتمعي واحد، وأيضاً تطوير نقاش أساسي حول مفاهيم الانتماء والجماعة والتنظيم... من زوايا جديدة تستوعب التحولات المجتمعية الحقيقية وتجاريها.

ودون طرح مثل هذه الأسئلة الحقيقية، سيظل منطق "مهاجمة التنظيمات" على هامش تحديات المرحلة التاريخية الراهنة، التي تستوجب العمل بفعالية ونجاعة في تنزيل الأفكار والمشاريع المطروحة، وقد يكون - في أسوأ التقديرات - سبباً في تحقق الفوضى التي يريد لها البعض أن تكون "خلاقة"، بتفكيك الموجود والارتهان للموجود المفقود.

الباب الثاني:

الاستيعاب التصوري.. الآليات والعوائق

مداخل:

إذا كانت الرسالية هي الطابع الذي يطبع مشروعنا المجتمعي على مستوى التصور والتنظيم، فإن وضع دعائم هذا البنيان الرسالي في سكة الطريق، تمثلا وتفصيلا وتشغيلا، يحتاج إلى تعميق آليات الاستيعاب حتى تصير الرسالة ملكا للناس وللأعضاء، يستلهمونها في كل أعمالهم وانشغالاتهم، ويصرون إلى الاستمسك بمقوماتها وتحدياتها دون انتظارية أو تردد أو حيرة.

إن مسيرة الإصلاح بدون استيعاب عميق للأبعاد الرسالية في مشروعنا المجتمعي كمن يبحر دون أن يعرف إلى أين يريد أن يصل.

كما أن طريق الإصلاح لا ينبغي أن يتخذ بطريقة مثالية، بل لابد أن يكون التفكير في العوائق جزءا من التفكير في المسار العام، ذلك أن الوعي بالعوائق يساعد على دفعها والتغلب عليها وتحصين المشروع المجتمعي من آفاتها، حتى لا تتحول إلى أوارام تحد من آفاق التأثير المجتمعي.

فالارتهان لمنجزات مرحلة التأسيس يجعل المشروع متوقفا عند ما أنجز ولا يدفع به نحو المستقبل الذي هو أفق النهضة الإسلامي، والنقد من أجل النقد يعطل الطاقات ويوجهها إلى غير وجهتها الصحيحة، وعدم الوعي بالأعراض الجانبية في مسار الفعل المجتمعي يكون سببا في التردد، والاتكال على منجزات الجماعة يؤدي إلى سيادة الاسترخاء لدى الأفراد.

إن التفكير في آليات الاستيعاب وعوائق الطريق من مستلزمات تعزيز الأفق
الرسالي لمشروعنا المجتمعي.

المبحث الأول

آليات الاستيعاب

من المسلمات التي نحتاج إلى التذكير بها بين الفينة والأخرى، هي أن العمل الدعوي الرسالي ليس مجرد آمال وأحلام وتطلعات في المستقبل فقط، وليس مجرد شعار للتعبئة وتجييش النفوس، بل هو بين هذا وذاك عمل مساهم في البناء الشامل للأمة.

ولذلك يحتاج هذا العمل إلى العديد من الدعائم والآليات، لعل أبرزها خمس آليات تحقق هذا الاستيعاب، فهو يحتاج أولا إلى الآلية التصورية التي تعمل القيادة على تعميقها وشرحها للأعضاء، ويحتاج ثانيا إلى الآلية المنهجية التي تقوم على خلق فضاءات فكرية للنقاش والتساؤل والتفكير النقدي في المشروع، ويحتاج ثالثا إلى الآلية التربوية التي تركز على قيم المسؤولية والفعالية والإتقان في الإنجاز، ويحتاج رابعا إلى الآلية التدافعية التي يستصحب المشروع من خلالها التحديات الكبرى بروح واقعية، ويحتاج خامسا وأخيرا إلى الآلية التخطيطية التي تساعد على استثمار الفرص وابتكار الحلول والبدائل.

الآلية التصورية وتحدي الاستيعاب

إن الوضع الطبيعي هو أن تكون القيادة مستوعبة للمشروع ولتحدياته، وفي نفس الوقت يكون الأعضاء العاملون مدركون
جسامة المسؤولية وعظمتها،"

إن مرتكز الوضوح وحسن الاستيعاب، يحيل على معنى أساسي من معاني المسؤولية في الإسلام، ونقصد المشاركة بين القيادة والأعضاء في تحقيق قدر عال من الاستيعاب للمشروع في ضوء بعدين أساسين:

- البعد الأول يتعلق بدور القيادة في توضيح التصورات والمنهج الفكري والتربوي والعملي للمشروع.
- البعد الثاني يتعلق بحسن الاستيعاب من طرف الأعضاء للرؤية والرسالة والأهداف ووسائل العمل ومنهجية التنزيل والتفعيل.

الاستيعاب مسؤولية القيادة

والقيادة مسؤوليتها أكبر من الأعضاء في البعدين معا، فليست مهمتها هي "التوضيح" فقط وعلى العضو الاستماع والتنفيذ، بل إن القيادة تتحمل مسؤولية ضعف استيعاب المشروع إن حصل وعم، فهي مسؤولة على وضع رؤية ورسالة واضحة وملهمة لأبناء المشروع، توظف فيهم حماس الفعل والعطاء والتضحية، وأيضا اختيار رسالة تخاطب الروح والعقل، أي رسالة تخاطب الإنسان الرسالي الحامل لهموم

نهضة الأمة واستعادة مجدها، قبل أن تخاطب "أداة التنفيذ"، وهنا ولا شك ينبغي أن تحمل هذه الرسالة معاني الطموح والتفكير الذي يوسع من إدراك العضو ومن تطلعاته.

إن حديث حركة التوحيد والإصلاح في رسالتها - مثلا - عن "الإسهام في بناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة"، من شأنه أن يعلي من همم الأعضاء ويوقظ حماسهم، ويوسع فضاء تفكيرهم، ومخيالهم الفردي والجماعي، نحو الالتصاق بقضايا الأمة والإنسان، والدفاع عنها، كما يجعل من تحديات الأمة الإسلامية في علاقاتها مع الآخر، ضمن سياق حضاري تدافعي باعنا على العطاء والمبادرة والمساهمة في الإصلاح، فليست تلك العبارة من الأحلام العسيرة، بل هي من الأماني المرغوبة.

والرسالة إن كانت حاملة لمعاني الأمل والآفاق البعيدة المدى، فإن ذلك لا يعني أنها بعيدة عن الواقع ومتغيراته. ودور القيادة أساسي في الانتقال بالأعضاء من مستوى الطموحات الكبيرة، إلى مستوى المبادرات العملية.

ولذلك فحينما تتحدث حركة التوحيد والإصلاح في الشق الآخر من رسالتها عن "الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة.."، فإن من شأن هذه الرسالة المأمولة أن تبعث الإحساس عند الفرد المسلم الذي ينتمي لهذا المشروع بأن له مسؤولية ودورا في هذا "الإسهام"، بحيث يكون العمل الجاد بالنسبة لكل عضو في الالتزام بالإسلام عقيدة وأخلاقا

ومنهج حياة، إسهاما في الإصلاح الشامل لإقامة الدين في المجتمع والأمة، فالمرأة المنخرطة في جمعية نسائية، والرجل الذي يشتغل بالعمل التنموي الخيري، وعضو الحركة الذي يؤطر مجلسا تربويا، أو الذي يدعو جاره للالتزام بالدين، هم جميعا يتحركون في ضوء رسالة الحركة، التي تدفعهم إلى الإحساس العميق بأن عملهم اليومي المباشر ذاك هو عمل يندرج في قلب رسالة الحركة التي تطمح لإقامة الدين على مستوى الفرد والمجتمع والأمة، وهذا الوضوح من مستلزمات نجاح مسيرة الدعوة، وهو ما يحتاج إلى تواصل قيادي دائم، التذكير بالرسالة و"أصول الاجتماع" في ظل الحركة بين كل وقت وحين، ومنع النمطية الدعوية.

الوسطية والاعتدال ليست ارتقاء

فالحديث عن الوسطية والاعتدال في خطاب حركتنا - مثلا - حديث مؤصل ومتجذر، غير أن القيادة يجب أن تتحمل مسؤوليتها في رفع الغموض عن مثل هذه القيمة، حتى لا تفهم الوسطية ركونا وارتقاء وارتفاعا عن واقع التدافع وحقائقه، بل الوسطية والاعتدال تحديات واقعية ومجاهدة يومية تحول بين الوقوع في التسبب والذوبان من جهة والغلو والتشدد من جهة أخرى، وتلك درجة تحتاج إلى حضور فعال وحنكة في المراس الحركي والدعوي، وفي التعامل مع الأحداث والمستجدات السياسية والاجتماعية والثقافية.

إن قيام القيادة بهذه الأدوار يمنع الوقوع في مأزق سرعتين في الاستيعاب بين الخاص

والعام، وبين القيادة والأعضاء، إن الوضع الطبيعي هو أن تكون القيادة مستوعبة للمشروع ولتحدياته، وفي نفس الوقت يكون الأعضاء العاملون مدركون جسامة المسؤولية وعظمتها، ذلك أن العمل الإسلامي الراشد يستلزم أن يكون فيه الاستيعاب الفكري والتصوري والتربوي للمشروع مشتركا وبنفس المستوى بين القيادة وجميع الأعضاء، وهو ما ينبغي أن تبذل فيه مجهودات كبيرة ومستمرة ومنتظمة.

وإذا كانت القيادة تتحمل المسؤولية الأكبر في الاستجابة لتحدي الوضوح وحسن الاستيعاب لتعزيز نجاح المشروع الرسالي، فما موقع الأعضاء العاملين من ذلك؟ الجواب عن السؤال يستلزم حديثا خاصا عن المرتكز الثاني من مرتكزات العمل الدعوي الرسالي، أي مرتكز قوة الانخراط الذاتي.

قوة الانخراط الذاتي مسؤولية الأعضاء

إذا كانت القيادة تتحمل المسؤولية الأكبر في الاستجابة لتحدي الوضوح وحسن الاستيعاب لتعزيز نجاح المشروع الرسالي، فما موقع الأعضاء العاملين من ذلك؟ إن أول ما يجب التذكير به في هذا الصدد، هو أن مناط التكليف فردي، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وأن الحساب بالثواب والعقاب يوم القيامة لا يكون إلا فردياً. ثم إن هذا التساؤل، يدفعنا إلى التذكير بأحد المقتضيات الأساسية لمفهوم العضوية داخل الحركة، فهي ليست انتماء سلبيا لائحيا، بل يجب أن تكون التزاما رساليا مبعثه "الدافعية الذاتية" التي ينتجها "الوضوح وحسن الاستيعاب".

وإننا نحتاج أن نضع هذه المسألة في سياق رؤيتنا لمفهوم الانتماء الرسالي، ذلك أن العضوية تطورت داخل الحركة في سياق التطور التنظيمي والفكري العام للحركة، فإذا كان الانتماء، في ظل منطق "التنظيم الجماعة" غاية في حد ذاته، بحيث تكون عضوية الفرد تعزيزاً للتنظيم البديل الذي يتطور وينمو بتطوره الكمي والعددي، فإن فلسفة "التنظيم الرسالي" في مدرسة التوحيد والإصلاح، تعتبر أن الانتساب هو فقط مقدمة وبداية للعمل الحقيقي في الإعداد والتأهيل والبناء التربوي والفكري للعضو المنتسب، لكي ينخرط في المهام الرسالية للمشروع. وبهذا المعنى فإن الانتماء مبدؤه الانتساب وغايته الارتقاء والسمو نحو قوة الانخراط الذاتي.

محفزات الدافعية الذاتية: إيمان واعتزاز وأمل

"ونذكر في هذا المقام بثلاث محفزات للدافعية الذاتية:

أولاً الإيمان القوي: لا بد أن ندرك أن أول أساسيات المبادرة والعطاء، حسن الصلة بالله تعالى وعظيم الإيمان به وجميل التوكل عليه والخوف منه.

إن الإيمان هو الأصل الكبير للحياة، الذي ينبثق منه كل فرع من فروع الخير، وتتعلق به كل ثمرة من ثماره، والعمل الصالح هو الثمرة الطبيعية للإيمان، فالإيمان الحقيقي حركة وعمل وبناء وتعمير وليس انكماشاً وسلبية وانزواء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ رَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ..﴾ التوبة: 38

ثانياً الاعتزاز بالانتماء: والذي يتجلى أساساً في الاعتزاز بالفكرة الإسلامية التي يمثلها المشروع، وبأن "المستقبل لهذا الدين" تحقيقاً للخيرية وللشهود الحضاري، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ آل عمران 110

وقوة الشعور بالانتماء تقوم على اليقين في المشروع، رؤية ورسالة وأهدافاً، والإحساس بالتميز والثقة في القدرة على الفعل والجودة في الأداء والانتظام فيها.

وبالمقابل فالاعتزاز ليس غروراً أو استعلاءً، وليس تقاعساً أو تكاسلاً ولا اكتفاءً بترديد منجزات هيئات الحركة وأعضائها الآخرين، بل لا غنى للعضو المنتمي عن العمل والبذل والعطاء وتنزيل البرامج الفردية والمساهمة في المهام الجماعية.

ثالثاً الأمل في النجاح: فسواء كان العمل صغيراً أو كبيراً ينبغي أن يكون أملنا فيه ثابتاً، والباعث على الأمل والدافع إليه هو التحلي بالروح الإيجابية في العمل، التي تجعل العضو مساهماً في حل المشكلات وليس جزء منها، وتجعل أعماله كلها إبداعاً وإتقاناً وتميزاً وعزائم متقدمة وغير محكومة بهواجس الإحباط والرسوب والقنوط والعجز والحيرة، وغيرها من مثبطات العزائم والهمم.

إن قوة الانخراط الذاتي للأعضاء هي المؤشر الفعلي على حسن الاستيعاب التصوري والفكري والتربوي للمشروع الذي يحملونه، كما أن العضو الرسالي "هو الذي يمارس العمل بكفاءة وفاعلية، وهو حامل للمشروع الرسالي الإصلاحية يخوض به غمار التغيير مدافعة واقتحاماً للعقبات"، وهي المعاني التي تدل مجملة على أن الفرد/

العضو إذا لم ينخرط في المشروع بدافعية ذاتية مقدره، فإنه يصير في وضع المنفذ الفاقد لروح العطاء.

الآلية المنهجية وضرورة التفكير الجماعي

واعون بأن الطبيعة الإصلاحية لحركتنا تستلزم أن نظل إطارا

إصلاحيا حاضنا للسؤال الذي يستثير بالهدي القرآني ويسترشد بالنهج

النبي ويستلهم الدور التاريخي للمصلحين عبر التاريخ

تبنى القسم الفكري لحركتنا خلال هذه المرحلة ما سمي دورات السؤال، باعتبارها أحد أبعاد التأطير المنهجي والفكري المطلوبة اليوم.

فما هي الرؤية الحاكمة لتطوير الآلة المنهجية ضمن كسبنا الفكري؟

سيرورة التفكير

لا شك أن التساؤل عن المشروع والتفكير في مجرياته مسألة مبدئية وليست مسألة انفعالية، إذ أتصور بأن كل حركة مجتمعية وكل نخبة قائدة لمشروع مجتمعي تحتاج بالضرورة إلى الانتباه لأهمية الانخراط في "سيرورة التفكير" الجاد والجريء حول رهانات مشروعها الإصلاحي بشكل مستمر، لأجل التفاعل الحيوي مع المتغيرات العميقة التي تهم مجال اشتغالها وحراكها، حتى لا تسقط في الجمود والابتعاد عن أسئلة الواقع التاريخي والمجتمعي الحقيقية، فتصير إلى العزلة والهامشية وضيق الأفق.

التفكير الاستباقي ضرورة ملحة

كما أنني أعتقد أن النقد الذاتي والتفكير الاستباقي مبدأ أساسي وعامل تحريك حقيقي للتطوير المستمر لأية حركة مجتمعية، إذ هو الذي يجعلها تدرك أن اجتهاداتها واختياراتها نسبية وهو الذي يصونها من فكر النهايات ومن الوثوقية الجدية مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء 85

إن التجديد بما هو اختيار منهجي نتوسله في فكرنا الإصلاحية، يستلزم الحاجة لفضاءات تفكير جماعية تضمن التلازم الموضوعي بين "حركة الفعل" و"حركة التفكير"، ولذلك قلنا في رؤيتنا: "الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به..."، فتجديد الفهم ملازم لتجديد العمل، واستدعاء الأسئلة الدافعة عملية منهجية ضرورية لتحقيق الوصل بين التفكير والتدبير، وبين المثال والواقع، وبين التحدي والاستجابة.

إن سيرورة التفكير وفق فلسفة التجديد، تساهم في توسيع آفاق النظر في انشغالات المرحلة واهتماماتها الأساسية، وهي مدخل أساسي لأجل استشراق آفاق التحديات الجديدة، كما أنها تسمح باستباق الوضع المستقبلي لمجتمعنا، ومن ثم لاختياراتنا الأساسية، مما يحول دون السقوط في حبال "الانسداد".

استئناف واستكشاف وإشراك

في ضوء هذه الموجهات الدالة، تولدت الحاجة إلى ما سميناه "مبادرة السؤال"، التي نعتبرها في العمق، مبادرة استئناف وتطوير، ومبادرة استكشاف وتحصيل، ومبادرة إشراك وتفعيل:

- فهي مبادرة استثناف وتطوير: لأن المفروض فيها أن تتفاعل مع سياقات بناء مشروعنا الإصلاحى، التى انبنت وفق مراجعات ومواقف تاريخية من العديد من القضايا، وعبرت عنها أدبياتنا التصورية وكتابات نخبة الحركة وقيادتها، ولذلك فإن مبادرة السؤال والتفكير الجماعى، تستأنف هذا الكسب الفكرى الأصيل.

- وهى مبادرة استكشاف وتحصيل: لأن الهدف الذى نقصده فى العمق هو تحديد الإشكالات الفكرية الكبرى التى تواجه المسلم المعاصر فى عصر العولمة، وصياغة الإشكالات التى من شأنها الإسهام فى إطلاق حركة فكرية مجددة داخل حركة التوحيد والإصلاح، وفى محيطها الفكرى والثقافى، تساعدها فى استكشاف واستنباط أسئلة التحديات الداخلية والخارجية لأمة الإسلام وأسئلة التحديات التى تواجهها الحضارة الإنسانية.

- وهى أيضا مبادرة إشراك وتفعيل: إشراك يطمح إلى جعل الإنتاج الفكرى هما جماعيا، لا تقوم به فقط قيادات الحركة الحاملة للشرعية التاريخية، بل أيضا يشارك فيه شباب الحركة وباحثوها وأساتذتها، وهى مبادرة تفعيل لأن السؤال الذى نرومه ليس ترفا فكريا ومجهدا إضافيا يتم على هامش تحديات المرحلة ورهاناتها العملية، بل ينبغى أن يكون السؤال الفكرى الذى نطرحه متفاعلا مع الأسئلة المنبثقة من الحركة الفعلية لمشروعنا، إذ الأسئلة الصحيحة - فى نهاية المطاف - هى تلك التى تنبعث من رحم التفاعل العميق مع معطيات الممارسة العملية، فالسؤال حول التنظيم والمشروع - مثلا - ليس الباعث من ورائه بالضرورة الرغبة فى تغيير الصيغ الحالية للعمل أو التشكيك فى مصداقيتها العملية، بل هو فى العمق تعبير عن الجرأة فى التفكير الاستشرافى الذى

يسمح بان يجعل من ذاته التنظيمية المنتجة موضوع سؤال وتفكير؛ إنه بالفعل بحث عن
الفعالية الإصلاحية.

إننا واعون حينما نطرح الحاجة للسؤال الفكري استئنافا واستكشافا وإشراكا، بأن
الغاية ليست هي أن نتحول إلى مؤسسة فكرية أو فضاء معرفي للتفكير المجرد عن
حيوية الإصلاح وحرارة الفعل التاريخي المرتبط بالأسئلة الحقيقية للمجتمع والأمة
والإنسانية جمعاء، أو التفكير التأملي البعيد عن حركة الواقع وتحولات العصر، بل نحن
واعون بأن الطبيعة الإصلاحية لحركتنا تستلزم أن نظل إطارا إصلاحيا حاضنا للسؤال
الذي يستنير بالهدي القرآني ويسترشد بالنهج النبوي ويستلهم الدور التاريخي
للمصلحين عبر التاريخ، من أجل تجديد فهم الدين والعمل به، والإسهام في إصلاح
أوضاع مجتمعاتنا وتنمية شروط النهضة فيها.

الآلية التربوية: المسؤولية والفعالية والإتقان

كيف نجعل من المحفّزات الإيمانية قيمةً

إضافيةً للقواعد السنّية التي تنتج المسؤولية والفاعلية

وتعززها في فعلنا الإصلاحي؟

تعتبر الآلية التربوية من أهم مداخل الاستيعاب الإيماني والقيمي، إذ الإسلام في العمق رسالة تربوية لإصلاح النفس والمجتمع.

والتربية كما نفهمها هي تلك الجهود التي يبذلها الفرد في مجال تنمية ما هو خير فيه وإصلاح نفسه، فتتحقق بذلك توبة الالتزام والاستقامة، التي تؤدي إلى إصلاح المجتمع.

ومن الأسئلة المؤرقة في العمل الإسلامي، الذي ينشد تزكية النفس ورسالية الفرد، ويحمل مهمة ورسالة إقامة الدين وإصلاح المجتمع وتحقيق النهضة الراشدة، انطلاقاً من مقاصد الدين، والتي ينبغي أن يتجدد طرحها باستمرار، سؤال المسؤولية والفاعلية، وشروط تحققها في الفرد والجماعة، لأجل الاستجابة لتلك المهمة والرسالة.

تكامل المحفّزات الإيمانية والمحفّزات السنّية

فكيف نجعل من المسؤولية التي تتأسس على المحفّزات الإيمانية أساساً في خطابنا التربوي والدعوي، دونما إغفال للمحفّزات السنّية التي وضعها الله عز وجل في ذات

الإنسان، والتي تعتمد على المؤسسات والشركات والهيئات الإدارية والتجمعات البشرية المختلفة، والتي تتحقق فيها فعالية مقدره ودينامية أكبر؟

كيف إذن، نجعل من المحفزات الإيمانية قيمة إضافية للقواعد السننية التي تنتج المسؤولية والفاعلية وتعززها في فعلنا الإصلاحي، في تكامل وتناغم تصوري وعملي؟

إن من مسلمات التصور الإسلامي، أن من أسباب ضعف الفعالية والمسؤولية عند الفرد المسلم، ضعف الحوافز الإيمانية، لأن الفعالية نتيجة مباشرة لقوة إيمان المسلم ويقينه بما يؤمن به، كما أنها ترجمة عملية وحضارية للإيمان، إذ الإيمان الحق يلزم عنه ضرورة المسؤولية الحقة والالتزام بالواجب، في الدعوة إلى الحق، والدعوة إلى التواصي بالصبر على الحق. إن الرؤية التكاملية للإسلام تنظر إليه باعتباره تصورا وممارسة، قولا وفعلًا؛ إنه فعالية وجدانية تقوم على أساس العبادة، التي تنتج فعالية حضارية تقوم على أساس العمران، بهذا المعنى وعلى أساسه نفهم المسؤولية في الإسلام، باعتبارها نتيجة لتفاعل الإنسان المسلم مع المحفزات الإيمانية، وأيضا مع المحفزات السننية النفسية والاجتماعية المتصلة بها.

وهكذا، فلا تعارض في التصور الإسلامي بين المحفزات الإيمانية، والمحفزات السننية التي أودعها الله عز وجل في الذات الإنسانية، وإذا كانت الأولى تجذب حضورها القوي في خطابنا التربوي والدعوي، بحيث كثيرا ما نعلل ضعف المسؤولية والفاعلية بضعف التربية، أي بضعف الوازع الإيماني والمحفزات الإيمانية، فلماذا لا يجتهد علماء ودعاة ومربو الحركة الإسلامية في توسيع مفهوم التربية لتكون قاعدته، تزكية النفس

بالخوافز الإيمانية، وفي نفس الآن، البحث في القواعد السننية والقوانين التاريخية للفاعلية، والتي استثمرتها العديد من المنظمات والمؤسسات الإدارية والاجتماعية.

إن هذا التكامل المطلوب يستلزم في العمق تطوير مستويات الاستجابة، للاحتياجات الطبيعية للإنسان في الانتساب والإنجاز والاعتراف بالأعمال وغيرها من الرغبات التي إذا تحققت للعضو، تحققت معها الفعالية في الإنجاز والمسؤولية في الكسب والعطاء؟

ثم ماذا؟

وبناء على ما سبق، ووفق فلسفة التكامل بين المحفزات الإيمانية والمحفزات السننية، ينبغي أن ننتبه إلى ما يلي:

كيف لنا أن نجمع بين المقومات التي تدعو إلى الانتساب للإسلام وللدعوة والعمل الجماعي باعتبار ذلك فريضة شرعية، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ فصلت 33، وفي نفس الوقت نستجيب لرغبة الفرد في الانتماء باعتبارها حاجة إنسانية؟

وكيف نجمع بين معاني التكليف والاستجابة لرغبة الإنسان في الإنجاز؟ وهو ما يجسده إشراك الأعضاء في الأعمال لتقوية الحافزية.

وكيف نفرق بين رغبة الإنسان في الاعتراف بعمله وتقدير مساهمته وإعطائه أهميته اللائقة، وفي نفس الوقت عدم التخوف من اعتبار ذلك من المدح المذموم؟

ثم كيف نتجنب الوقوع في منطق الانتظارية فيما يخص الرفع من منسوب الفاعلية والانخراط في المسؤولية، ونستجيب لرغبة الانسان في امتلاك القدرة والمهارة في العمل، ولن يتم ذلك إلا باعتماد وتطوير قواعد التكوين والتكوين المستمر، الذي يعتد به للرفع من القدرات التنافسية في جميع المنظمات والهيآت؟

إن هذه الاستجابات التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر، تستلزم من الدعاة في العمل الإسلامي، العمل على تأصيل تلك المقومات السننية التي تضمن النجاح وتعضد الممارسة الدعوية، في اتجاه التكامل بين خطاب المحفزات الإيمانية، وفي نفس الآن، استيعاب القواعد السننية التي ظهرت فائدتها في الممارسة التاريخية لمختلف المؤسسات والتنظيمات.

وفي المحصلة، فإن الاهتمام الدعوي بسنن الفعالية البشرية التي تجد سندها التصوري والمرجعي في المحفزات الإيمانية البانية، وفق نظرة تكاملية، مسألة ملحة لتطوير مستوى الاستجابة للحاجات والرغبات الإنسانية في خطابنا الدعوي والفكري والاجتماعي، وأيضا من المقومات التي تجعلنا أقرب إلى الناس، بما يمس كينونتهم وضميرهم الجماعي ووعيهم الحضاري، في مختلف المجالات والأصعدة.

الآلية التدافعية والميزة التنافسية للمشروع

من غفل عن تجديد آليات المدافعة الفكرية والروحية
والمادية تجاوزه الأحداث وتراجعت فاعليته عن مواكبة حركة
التدافع، وقذفت به القوى المتدافعة إلى المؤخرة ليدفع ثمن
استرخائه وفتوره".

الطيب برغوث

لا يستقيم حديثنا عن آليات الاستيعاب الرسالي، ولا تكون له فائدة إن لم يبرز بشكل جلي على مستوى تحقق قيم الفعالية في التدافع، باعتبار هذه الأخيرة عملية مشتركة بين القيادة والأعضاء، وأيضا عملية تخرق مجمل نواحي الفعل الإنساني.

ذلك أن فهم المشروع وتمثله إن لم ينعكس على مستوى "الفعالية التدافعية"، فهو سيبقى "خطابا متضخما" أو "آمالا حاملة" أو مجرد شعارات يلوكها الناس في محاضن الدفء الأخوي. ورؤية حركة التوحيد والإصلاح التي حددت مهمتها في "إقامة الدين وإصلاح المجتمع"، توضح بجلاء أنها مدركة لمحددات التنافس والتزاحم والتدافع في عملها الإصلاحي، درءا للفساد والإفساد، ومنعا لمساعي تهيمش الدين والتجروء على الحرمات.

لقد أخبرنا الله - تعالى - في كتابه العزيز أنه بث في الأرض "سنة التدافع" من أجل استقامة الحياة، فقال: ﴿وَلَوْلَا دِرْفَاعُ اللَّهِ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ

وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ فالله تعالى يحدّ من اندفاع الشر وانتشاره من خلال وجود الخير وأهله، كما يوقف انتشار الأوبئة والأدواء من خلال وجود الأدوية والعلاجات.

ومن ثم إقامة الدين وإصلاح المجتمع يقوم على المكابدة والمصابرة والفعالية في عملية التدافع دون فتور أو استرخاء، إذ التدافع ليس انتظارية وسكونا، أو مبالغة في التحصين والمحافظة، أو ردود فعل تجاه "متغيرات لحظية"، بل هو في العمق عامل نماء وارتقاء وتوسع.

المجال الحيوي للتدافع

وإذا كانت الجمادات تتصف بخاصية الممانعة والحفاظ على الوجود والمكتسبات، وقد يتصف بها الإنسان والحيوان أيضا، فإن صفة الطموح والرغبة في توسيع المجال الحيوي خاصية موجودة لدى الكائنات الحية على نحو جوهري، ومن ثمة فإن التنظيمات والمجتمعات التي يكون خزان استمراريتها قويا، هي تلك التي لا تكتفي ب"إثبات الذات" و"الرغبة في البقاء"، بل هي التي تعانق الآمال العريضة والطموحات الكبيرة، وهو ما نجد إحدى تجلياته ضمن رسالة الحركة التي توسع المجال الحيوي لأفق تدافعها على مستوى الأمة والإنسانية بتأكيدا على دورها في: الإسهام في بناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة.

الميزة التنافسية: تخريج وتجديد

والسؤال الجوهرى الذى يستحق منا عناية واهتماما هو: هل يمكن للتنظيمات أن تقوم بمهمة "التدافع المجتمعى"، دون أن تحدد قيمتها المضافة، ودون أن تبلور ميزتها التنافسية لخوض غمار المدافعة؟؟

وللجواب على السؤال نركز على ميزتين حاسمتين فى عملية التدافع والمنافسة وهما مدى مراعاة المنظمة على إعداد العنصر البشرى، ثم مدى قيامها بمهمة التجديد والتطوير المستمر:

الميزة الأولى: التخريج

إن العناية بالعنصر البشرى، تربية وتكوين وإعداد، هى عملية التخريج " للعضو الرسالى" باعتباره ذلك الإنسان الذى يمارس العمل بكفاءة وفاعلية، وهو حامل للمشروع الرسالى الإصلاحي يخوض به غمار التغيير مدافعة واقتحاما للعقبات"، وقد وعت الحركة بهذا البعد، فاعتبرته وظيفة أساسية فى رسالتها: " تعتمد الحركة أساسا إعداد الإنسان وتأهيله، ليكون صالحا مصلحا فى محيطه وبيئته".

وفى الاتجاه المقابل، فإن أى مؤسسة غفلت عن مهام التربية إعدادا وتخريجا، أو همشت هذا العمل الأساسى، فلاشك أن ذلك سينعكس على فعاليتها المجتمعية العامة، وعلى مشروعها ككل. فعملية التربية والتخريج هى مضغة المشروع الإصلاحي، والتى إذا صلحت صلح المشروع ونجح وإذا ضعفت تعثر وتراجع.

الميزة الثانية: التجديد

إن الحاجة إلى التجديد والتطوير المستمر هو محور الاستراتيجية التنافسية التي تمكن أي حركة من الوصول إلى تحقيق مشروعها المجتمعي بكفاءة تتفوق بها على منافسيها الحاليين، وتعوق دخول منافسين محتملين. وكما قال الأستاذ الطيب برغوث - وبحق - "من غفل عن تجديد آليات المدافعة الفكرية والروحية والمادية تجاوزته الأحداث وتراجعت فاعليته عن مواكبة حركة التدافع، وقذفت به القوى المتدافعة إلى المؤخرة ليدفع ثمن استرخائه وفتوره".

وهو ما يتطلب من الحركة أن تستقرأ وترصد التحولات العميقة لمجتمعها، حتى تستوعبها في المهد، وتحدد طبيعتها، وما إذا كانت تشكل تهديدا أم فرصة لمشروعها في الحال أو المستقبل، حتى لا تجد ذاتها خارج سياق التطور العام لمجتمعها.

إن "الفعالية التدافعية" مشروطة بالتجديد والتطوير في فهمنا للمجتمع ولتحولاته، والتي تسهم في تجديد آليات المدافعة وتجدد من قدراتها على الاستمرارية، بل وترفع الحركة من مستوى "ردود الأفعال" و"الظرفية" و"الهامشية"، إلى مستوى الجاهزية في التعاطي مع المستجدات، وفي ركوب التحديات، وأيضا في اقتناص الفرص والسرعة في استثمارها لفائدة المشروع الإصلاحي دون تردد أو انتظار.

وعلى الجملة فإن العمل الرسالي يقوم على استيعاب عميق للرسالة، وعلى قوة الانخراط الذاتي، ثم وهذا هو الأساس، على قيم "التدافع المجتمعي" التي تركز على اليقظة الفكرية والعناية بالإنسان تربية وتخريجا، ثم على معاني التجديد والتطوير المستمر من أجل: "عمل إسلامي تجديدي لإقامة الدين وإصلاح المجتمع".

الآلية التخطيطية وآفاق الاستراتيجية

إن توسيع آفاق التفكير الاستراتيجي في وعينا الحضاري يستلزم تشغيل حاستنا الاستراتيجية، عبر التركيز على استثمار الفرص وتمتين نقاط القوة، ثم التربية على ابتكار البدائل والحلول، وتجاوز منطق الحل الوحيد والنهائي.

كيف نشغل حاستنا الاستراتيجية؟

من الأعطاب الحقيقية التي تمس تفكير الأمة، ضعف

الحاسة الإستراتيجية عند أبنائها وتنظيماتها، مما يرهن الملفات

الكبرى ل"منطق اللحظة".

لعل من أهم مداخل تحديد المجال الحيوي وتعيينه الذي يدل على توسيع أفق الاشتغال وتطوير فضائه في التنظير والتفكير والتدبير كما بينا ذلك في محور سابق، التخطيط الاستراتيجي الإيجابي، ذلك أن الواقع يكشف لنا بأن من الأعطاب الحقيقية التي تمس تفكير الأمة ومسيرتها، ضعف الحاسة الإستراتيجية عند أبنائها وتنظيماتها، مما يرهن الملفات الكبرى ل"منطق اللحظة"، ويفوت عليها قدرات كامنة في الاستفادة من فرص متاحة وتجنب تهديدات قائمة والحيلولة دون التأثير بها، وأيضا في استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال عناصرها ومكوناتها الذاتية.

استثمار الفرص مقدم على دفع التهديدات

والحال أن بعض التنظيمات، وإن تجاوزت هذا الواقع، فاعتمدت "تخطيطا استراتيجيا" تحدد بمقتضاه مجالات عملها الإستراتيجية، بناء على تشخيص علمي للبيئة الداخلية والخارجية، إلا أنها قد تظل قاصرة عن الاستفادة الفعالة من ثمار هذا الجهد الاستثنائي، لسبب أساسي وهو عدم قدرتها على استثمار الفرص عوض

الاستغراق في الرد على التهديدات، وعدم تمكنها من تمتين نقاط القوة عوض الانشغال بمعالجة نقاط الضعف.

والملاحظ أن الغالب في بنية تفكير الحركات الإسلامية وعملها، ما يمكن أن نسميه بـ "هيمنة منطق التهديدات" على عملية تشخيص المحيط الخارجي، هذا المنطق الذي يقوم على المبالغة في العناية بالتهديدات وجعلها محور اشتغال الحركة قد يتسبب في تضييع الفرص وإغفالها.

صحيح أن التركيز على التهديدات في عملية التدافع المجتمعي، قد يكون ذا فائدة على مستوى التعبئة والتحفيز والجاهزية، غير أن الأهم بالنسبة للتنظيم في العمل الإسلامي الرسالي، ليس هو التحفيز والتعبئة فقط، بل الأهم من ذلك هو تحقيق التوسع الحيوي للمشروع، وهو أمر قد يتأخر أو يتعطل بفعل التركيز المفرط على التهديدات والاستغراق في وصفها.

ولذلك فإن استكشاف الفرص القائمة والانتباه إليها، ثم الاشتغال على تدعيمها واستثمارها بشكل جيد، دون الاكتفاء بردود الأفعال في العملية التدافعية، سيمكن من التقدم المستمر في مسيرة تنزيل المشروع المجتمعي، وبأقل تكلفة، وذلك من الرهانات الأساسية لتحقيق الفعالية الإنجازية.

ومن الأمثلة التي يمكن إبرازها في هذا السياق، على سبيل الاستفهام والتساؤل، هل استطاعت الحركة الإسلامية في المغرب أن تلتفت إلى فرصة القراءة الجماعية للقرآن الكريم في المساجد بعد صلاتي الصبح والمغرب؟ وهل اشتغلت على تدعيمها

والانخراط فيها كوسيلة ناجعة لتعميم الارتباط بالقرآن عند الصغار والكبار،
وكفرصة للتدريب على التلاوة والحفظ؟

ومن الفرص الواضحة كالشمس، ذلك الإقبال الكبير للمرأة على دروس التوجيه
الديني، وحماسها للارتقاء بمستوى التزامها وتعطشها لمعرفة حكم الدين في قضاياها
اليومية. فهل استطاعت الحركة الإسلامية أن تواكب هذه الصحوة بالتأطير والترشيد
الكافين، والتركيز على إعداد ما يكفي من الأطر النسائية للاستجابة للحاجيات؟ أم
أنها انشغلت عن هذه الفرصة واستثمرت الكثير من إمكانياتها في الرد على بعض
الخطابات النسوانية، والتي قد لا يكون لها أي تأثير، بل الأحرى أي صدى في الوعي
الديني للنساء؟

تمتين نقاط القوة مقدم على التركيز على نقاط الضعف

ومن اللافت للانتباه أن "منطق الأزمة" ما زال يتحكم في تفكير أبناء العمل
الإسلامي في عملية التشخيص الداخلي، وفي رصد مظاهر العمل ونتائجه، فتعلو
الأصوات من هناك وهناك، موجهة سهامها نحو عناصر الضعف الذاتي ومظاهر
الخلل، حتى تكاد تتحول "محطات التقييم" إلى محطات لوم وعتاب وإحباط وجلد
للذات، وهو ما ينعكس على ضعف القدرة على التقويم المتوازن الذي ينبغي أن يشكل
فرصة لرصد الإختلالات لأجل تجاوزها ومعالجتها، وفرصة للوقوف عند نقاط القوة
لأجل استيعابها وتدعيمها.

إن الذي يقتصر على نقاط الضعف في التشخيص والتقييم فقط، فإنه مهما بذل من مجهود، فلن يتجاوز أفق "الخروج من الفشل"، ولكنه لا يحقق النجاح، لأن النجاح يقوم على تمتين نقاط القوة. ولأن تغيير السيئ لا يعطينا بالضرورة جيداً، بل يعطينا ما ليس شيئاً.

ومن الدراسات المتميزة في هذا الموضوع البحث الذي أعده الأستاذ نسيم الصمادي تحت عنوان "التمتين.. تصحيح مسار الاستثمار البشري" والذي دعى فيه إلى أن "نمتن مواطن قوتنا وندير نقاط ضعفنا"، وهو ما يدل على أن النجاح يكون بتوسيع مواطن القوة وتعظيمها، لا بالتركيز على نقاط الضعف أو محاولة سد كل الفجوات والاستغراق في إصلاح كل النقائص.

وهو ما يدعوننا في حركة التوحيد والإصلاح إلى مزيد من التركيز على التمتين في منهجنا العام باعتباره من عناصر القوة المفصلية في مسيرتنا، سواء تعلق الأمر بمبدأ الوسطية والاعتدال، أو مبدأ الشورى، أو مبدأ المشاركة الإيجابية أو غيرها من المبادئ. وعلى سبيل المثال فإن عناصر القوة المنهجية في البناء التنظيمي، القائم على الرسالية بدل المركزية المفرطة، والتي تجعل العلاقة مع المؤسسات الموازية علاقة شراكة وليس علاقة تبعية، نراها لم تصل بعد إلى مداها الاستراتيجي، بأن تتحول هذه المؤسسات الشريكة إلى مؤسسات رائدة في مجالها، وأداة فاعلة في مسارات التدافع المجتمعي ثقافياً وتنموياً واجتماعياً، وهي ولا شك من الأوراش التي ينبغي الاشتغال فيها، تدعيماً لنقاط القوة التي تحملها.

إن الفوائد المرجوة من التخطيط الاستراتيجي، لن تصل مداها في حياة التنظيم، بدون

ثقافة إستراتيجية متينة لدى أبناء التنظيم وتخصصاته، تتسم بالروح الإيجابية في التعاطي مع البيئة الخارجية والداخلية، وأيضاً بالتوازن في التشخيص الموضوعي للواقع يتأسس على جهود تتمين مواطن القوة وتدعيمها والتقاط الفرص واستثمارها بحيوية وفعالية وجودة.

التربية على ابتكار البدائل

إن النجاح الحركي والسياسي متصل وجودا

وعدما بالعقلية الإبداعية المبتكرة للحلول والخيارات

والبدائل.

إن الدور التاريخي للتربية لدى الحركة الإسلامية، يستلزم رفعها من مجرد اعتبارها نموذجا نمطيا جاهزا يقف على بعد دون الأبعاد الأخرى، نحو ذلك المعنى الشامل التفاعلي الذي يلامس شخصية الإنسان في أبعادها المركبة، فيعيد صياغة ذوقه وطريقة تفكيره وعيشه استنادا إلى المرجعية الإسلامية.

ومن الآثار السلبية للنموذج التربوي والمنهجي الذي ساد في السابق في بعض الدوائر الحركية والتي تحتاج إلى مدافعة وتجاوز، ثنائيات الحق والباطل ومنطق الجماعة الناجية ذات الحلول الإطلاعية التي لم تكن لتدرك واقعا متحركا ولا لتستوعب تحولات مركبة يعرفها النظام الاجتماعي والسياسي.

ومن مظاهر وتجليات هذا التفكير الحدي الذي كان سائدا في البناء الحركي الإسلامي، المحدودية في صياغة البدائل والحلول للمشكل الواحد، والاستعجال في الحسم انطلاقا من رؤية خطية لا ترى إلا من زاوية واحدة دون غيرها؛ أي الثنائية الحدية "إما.. وإما"، وهي من الشروط المعيقة لامتلاك منهج للتربية الإبداعية.

لكن، المهم عندي بغض النظر عن الأسباب أن إشكالية التربية المنهجية الإبداعية قائمة، ولها مآلات وتداعيات غير مرغوب فيها على الوضع الحركي بجميع أبعاده، خاصة في العمل السياسي الذي يعتبر بلا شك فنا لابتكار البدائل والخيارات المتعددة، حتى أمكن القول أن نجاح الفاعل السياسي مرهون بمدى تجاوز عقلية الخيارين الحديين إلى أفاق البدائل المتعددة.

أمثلة دالة

ومن الأمثلة التي تبرز حجم الإشكالية يمكن أن نقدم مثالين دالين:

1 - على مستوى اتخاذ القرار أو الموقف السياسي مثلا، يظل التفكير الحدي - في غياب التربية الإبداعية - منحصرا بين المواجهة المباشرة والشاملة للفساد، بكل ما تستدعيه من استعداد وما يترتب عنها من تداعيات غير محسوبة، وبين السكوت التام عن المفسدين وما يعنيه ذلك من تعطيل لمهمة الإصلاح والمبالغة في تقدير العواقب. وبين هاذين الخيارين (المواجهة الشاملة أو السكوت التام) يمكن للفكر الإبداعي أن يكتشف بدائل عديدة مبنية على تجزئة موضوع الفساد وترتيب آثاره على حسب درجة خطورته والفئة المتضررة من انتشاره، ثم بعد ذلك اختيار الجزء الذي تجب مواجهته وفق أولويات ومرحلة الفعل الإصلاحي.

2 - على مستوى بناء العلاقات مع المخالفين، فالشخصية ذات التفكير الحدي (غير الإبداعي) تكون حائرة باستمرار وعاجزة عن الحسم بين موقفين اثنين لا ثالث لهما، فإما الإذعان للآخر وإما التفكير في إزاحته، في حين تكشف الرؤية المنهجية

الإبداعية عن خيارات وبدائل كثيرة. ففي الحالة الأولى بدل الاقتصار على خيار الإذعان يمكن التفكير في خيارات تتراوح بين التعايش والممانعة مرورا بالتنازل الجزئي والمواجهة غير المباشرة، وفي الحالة الثانية أمكن التفكير بدل خيار الإزاحة واستعراض القوة في المهادنة والتحالف والتعاون وغيرها من البدائل الأخرى. فبين الإذعان والإزاحة خيارات قائمة وموجودة تحتاج فقط للعقلية المنهجية الإبداعية التي تفكر في المساحة القائمة بين الموقفين الحديين!

التجربة التركية إذ تناور وسط الأشواك !

ومما يثيرني في التجربة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا أنها رغم اشتداد الظروف بحيث وضعت دائما في موقف لا تحسد عليه، بين فكي كمامة الجيش من جهة والعلمانية السياسية من جهة أخرى، ورغم ذلك ناورت وأبدعت البدائل والحلول وحافظت على رصيدها الشعبي والمجتمعي فحققت التطور الذي نشهده اليوم، حيث وصلت إلى السلطة من بين أشواك العلمانية والجيش، فكيف حصل ذلك إن لم تكن العقلية المنهجية المبدعة للحلول والخيارات قد اشتغلت وأنتجت فأثمرت.

أنظر مثلا كيف أن الجاهزية لتأسيس حزب بديل لم تتوقف، فكلما جمد الحزب كان مشروع حزب جديد قيد الإعداد والتحضير، حتى أمكننا إحصاء ستة أحزاب توالى في النشأة والتطور بطريقة عجيبة، وأنظر أيضا إلى المنهجية الإبداعية وهي تشتغل في بناء المواقف من القضايا المختلفة للمجتمع والدولة.

إنه مثال من بين أمثلة أخرى لا يستوعب هذا المقام ذكرها تبين كيف أن النجاح الحركي والسياسي متصل وجودا وعمدا بالعقلية الإبداعية المبتكرة للحلول والخيارات والبدائل.

وحتى نجمل قولنا، فإننا نرى أن التربية على المنهجية الإبداعية التي تسمح بتوسيع آفاق التفكير في الحلول والبدائل والخيارات من صميم التفكير الاستراتيجي الذي هو في النهاية اختيار من بين اختيارات متاحة، وهو أمر لازم اليوم لأجل رفع منسوب الجودة والقوة في فعلنا الإصلاحية، عن طريق تطوير ثقافة إبداع الحلول في نموذجنا التربوي والتكويني ليس فقط كمهارات تقنية بل ليصير ثقافة مجتمعية شاملة.

المبحث الثاني

عوائق لابد من تجاوزها

إن الاستيعاب الرسالي للمشروع المجتمعي ينبغي أن يستحضر
تلكم العوائق التي تقف في الطريق، والتي تستلزم جهدا في التخلص
من آثارها السلبية.

واستحضارنا لهذه العوائق لا يعني أننا لا نريد في هذا الكتاب أن
نحافظ على نفس البناء والتجديد والتطوير، بل هو محاولة للتعاطي
بواقعية مع السياقات الفعلية لمشروعنا، وأيضا تكريس لعقلية الطبيب
الذي يهتم بالأعراض الجانبية ولا يتجاهلها.

الارتهان لمنجزات "مرحلة التأسيس"

يساهم منطق "نموذجية الماضي" في تعطيل حواس إدراك الحاضر

وفرصه وعناصر قوته، وأيضاً في تعطيل قدرتها على التكيف مع المعطيات

الجديدة للدعوة في مسارها الجديد

إن أهمية الانتباه إلى الفرص وعناصر القوة وتدعيمها في مسلسل بناء المشروع الرسالي، ينطلق من تجاوز خطاب الأزمة الذي يسود أحياناً في بعض محطات التقييم، والذي يكون وقعه أكبر حين يصدر عن الفعاليات التي عاصرت مرحلة تأسيس العمل الإسلامي، والتي تصور "لحظة التأسيس" باعتبارها النموذج الذي ينبغي العودة إليه واستلهام تجاربه بشكل مطلق.

نوستالجيا الماضي!

وهنا لا بد من بذل مجهود أكبر لتحرير هذه الطاقات من الارتهان لمنجزات الماضي، ودعوتها للانخراط الإيجابي في مقتضيات الحاضر وتحدياته، وحماية الأجيال الصاعدة من أن يكون سقف طموحها محدوداً بمنجزات السابقين.

والملاحظ أن منطق العودة إلى الماضي بالنسبة لكل جيل شهد لحظة التأسيس، وما يحدثه ذلك من "نوستالجيا" الذكريات والعتاء المنقطع النظير، يشكل ثقافة في المجتمع عند تفسير التحول التاريخي وتقييم درجات هذا التحول على ضوء ذلك النموذج السابق،

وهو ما يمكن أن نجده عند جيل مرحلة ما بعد الاستقلال في نظرتة للعديد من مناحي الحياة، فهناك من يصف بأن التعليم الحقيقي هو الذي عرفته مرحلة الستينات، وهناك من يعتبر أن المستوى الجيد لكرة القدم المغربية هو الذي تحقق مع منتخب 1970، وهكذا في الفن والمسرح والفكر وغيرها من المجالات.

ومع الأسف، فإن بعض الفعاليات الإسلامية التي ينبغي أن تكون أكثر تحررا من ثقل الماضي القريب، نجدها أيضا مسكونة بنفس الثقافة، حيث لا تزال تعيش على لحظات التأسيس باعتبارها النموذج المثالي للدعوة، فتجد الحديث المتضخم عن الماضي، وكأن إنجازاته ليس لها مثيل في التاريخ، مقدمة خطابا حول تلك اللحظة ينزع بها نحو نوع من المثالية، فلا تكاد تمل من تكرار الحديث عن قوة التنظيم السري، وجاهزية الأعضاء فيه، وارتفاع درجات انضباطهم، مما يؤشر في خطابهم على رسوخ قيم الطاعة والولاء وغيرها من القيم التنظيمية، حتى تكاد تتلمس في ذلك الخطاب نزوعا نحو التنزيه، واعتبار "لحظة التأسيس" لحظة الصفاء التربوي بالنسبة للأفراد، والعطاء الدعوي الميداني الفعال بالنسبة للتنظيم.

آثار سلبية على مستوى الفهم والموقع والدور

وهنا لا مناص من التنبيه إلى عواقب هذا المنطق وآثاره التصورية والتنظيمية:
1- فمن حيث الفهم، يساهم منطق "نموذجية الماضي" في تعطيل حواس هذه الفعاليات في إدراكها للحاضر ولفرصه وعناصر قوته، وأيضا في تعطيل قدرتها على

التكيف مع المعطيات الجديدة للدعوة في مسارها الجديد، ثم أيضا في عدم انخراطها في مسلك الإعداد للمستقبل وتمليك حكمتها لرواده وشبابه.

2- من حيث الموقع، يحكم على أصحابه أن يعيشوا حالة من الغربة وسط التنظيم، فيفقدوا موقعهم ودورهم في التفكير والتأطير والتوجيه، ويجعل أغلبهم من غير المتحمسين لتحمل المسؤولية.

3- من حيث الدور، يجعل الغالب على خطاب هؤلاء التئيس والتشيط، فهم ممن لا يجيدون خطاب الأمل والتحفيز والرهان على المستقبل، في حين أن خطاب الأمل خطاب أصيل في المنهج النبوي في الإصلاح.

الله أكبر.. فتحت الروم

فانظر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم كيف يزرع الأمل في الصحابة، في غزوة الخندق، وبينما المسلمون محاصرون من قبل عشرة آلاف مقاتل من المشركين، وخلال حفر الخندق والمسلمون تعبون خائفون تظهر صخرة يستصعبون كسرها فيستنجدون بالرسول صلى الله عليه وسلم، فيأتي ويضرب الصخرة فتلمع شرارة فيقول " الله أكبر فتحت الروم"، ففي عز الأزمة يبعث النبي الأمل، والصحابة ينظرون إلى بعضهم البعض ويتساءلون: فتحت الروم!! ونحن لا نستطيع قضاء حاجتنا من شدة الخوف؟؟! كيف ذلك؟؟، ثم يضرب الصخرة مرة ثانية فتبرق شرارة فيقول "الله أكبر فتحت فارس" ويضرب الثالثة فتتكسر الصخرة.

لقد كان بإمكانه صلى الله عليه وسلم أن يتخذ خطاب التذكير بالأعجاز ومكتسبات الماضي في خضم هذا التدافع، فيذكرهم بمكاسب "دار الأرقم" وإنجازات المرحلة السرية، أو يحدّثهم وهم محاصرون عن ظروف الحصار في شعاب مكة، أو نجاحات الهجرة، أو بيعة العقبة وانتصارات الدعوة في لحظاتها الأولى، ولكنه لم يفعل، لأن معطيات اللحظة التاريخية تطلبت موقفا متطلعا للمستقبل وللنصر.

وإذا ما استحضرنّا تجربة حركة التوحيد والإصلاح فسنجد أن ما عرفته من تحولات أساسية على امتداد ثلاث عقود من الزمن، يبين بأن لكل مرحلة منطقتها ورهاناتها، بحيث إذا كان الانضباط والطاعة هو المهم في "مرحلة التنظيم السري"، فإن التجميع والاستقطاب والتوسع العددي للجماعة البديلة كان هو الأهم في "مرحلة التنظيم الجامع"، في حين صارت الاستجابة لرهانات الانفتاح وتأسيس المؤسسات التي تشتغل في المجتمع، ومدى تأثيرها في حالة التدين بشكل عام رهانا أساسيا لـ "مرحلة التنظيم الرسالي".

إن الاجتهاد والتجديد ومنهجية المراجعات والنقد الذاتي هي التي تصون التنظيمات من التمرکز حول مرحلة بعينها، لأن كل مرحلة تفرض نوعا معيناً ومحدداً من التكيف والاستيعاب، مما يتطلب التخلص من عقدة الحنين إلى الماضي، وتجديد الفهم والإرادة وعناصر القوة والجاهزية لدى أبناء كل جيل لاستئناف مسيرة البناء النهضوي للأمة وللمجتمع، وعدم الارتهاق لمنجزات "لحظة التأسيس".

آفات النقد من أجل النقد

"إن الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة

تغتصب، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهذا

متلازمان".

مالك بن نبي

بالإضافة إلى الفئة التي تحن إلى الماضي وترتمن إليه التي تحدثنا عنها آنفا، فهناك فئة

أخرى ظهرت ليس لها حنين لا إلى الماضي ولا إلى الحاضر همها الوحيد هو النقد من أجل النقد، والمعاتبة واللوم، في غياب "القيام بالواجب".

فاني القطار!

والحقيقة أن ضعف ثقافة القيام بالواجب، والبحث عن مشجب يعلق عليه الإنسان عجزه أو إخفاقه، يكاد يكون مظهرا من مظاهر ثقافتنا المجتمعية؛ فترى الذي يتأخر عن موعد السفر يحمل المسؤولية للقطار الذي "فاته"، وتجد السكان يحملون مسؤولية نظافة الشارع العام للدولة، ولا يجتهدون في حسن تدبير فضائهم المشترك في العمارة أو الحي، وغيرها من الأمثلة التي تعكس هذه الثقافة أيضا وسط الجمعيات والأحزاب والمنظمات.

إن عدم الأخذ بمبدأ القيام بالواجب وضعف ثقافة المسؤولية، يسقط الإنسان في "خطاب الشكوى من التهميش"، والاشتغال بمنطق النقد من أجل النقد، حيث تكثر الدعاوى حاملة تساؤلات عن تهميش الشباب، وعدم إشراك المفكرين، أو إبعاد

العلماء وإقصاء النساء..، وحينما تنظر إلى واقع هؤلاء وأدوارهم، تجدهم خارج "دائرة التحدي"، حيث غياب الحضور الميداني الفعال والمبادرات المبدعة، ولأن ثقافة الواجب لم تأخذ نصيباً من تكوينهم الفكري والتربوي فإنهم ينتعشون فقط عبر توظيف "خطاب التهميش"، وهو ما يدل على أن أصحاب هذا المسلك في المعالجة والشكاية، يبحثون عن شرعية "الناقد" أو "الغاضب"، أو المدافع عن "الأقليات"، وهي شرعية إن لم تلازمها مبادرات تنبني على القيام بالواجب ستكون أوهاما وقولا بلا فعل.

وقل اعملوا !

إن الشرعية الحقيقية هي المبنية على قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ التوبة 105. وحتى داخل فئة العاملين فإن المفاضلة تتم بين صاحب العمل الحسن وصاحب العمل الأحسن، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ الملك 2، فخلق الموت والحياة في القرآن، إنما هو لأجل اختبار الناس وإذكاء روح المنافسة بينهم، فيجندون كافة طاقاتهم ويجعلون حياتهم حافلة بالعمل والسعي، ويحوّلون سلبياتهم إلى الإيجابيات، ويجعلون هدفهم هو البناء.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن حديثنا لا يتوجه إلى أصحاب النقد الرسالي، أي إلى الذين ينتقدون الحركة، وينبهون قيادتها لضرورة العناية ببعض القضايا الأساسية، وفي نفس

الآن يقدمون المبادرات ويساهمون في تقويم الوضع وتطوير المؤسسة، مع الاستمرار في القيام بواجباتهم ومهامهم التنظيمية والوظيفية.

وعلى اعتبار أن هناك رفضاً أو تعثراً في استقبال الأفكار الجديدة أو في إدماج الفئات التي تحس بالتهميش، فإن الحل ليس في الانسحاب أو الاقتصار على خطاب المظلومية، بل المطلوب هو الاستمرار في القيام بالواجب لإعطاء مصداقية وقوة للمطالبة بالحق وقد كان المفكر الإسلامي مالك بن نبي محقاً حينما قال: "إن الحق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان".

إن الانسحاب أو الاقتصار على خطاب المظلومية، قد يدل إما على ضعف فكرة من يطالب بالتغيير ويدعي الإتيان بالجديد، أو على عدم قدرته على التواصل والإقناع، ذلك أن الإتيان بالجديد ليس هو تسجيل موقف في لحظة محددة من التاريخ بل هو مسار مركب، يتطلب من صاحبه جهداً استثنائياً يقوم على أعمال منها:

1- بناء الفكرة التجديدية والإقناع بها، وتأصيلها وتعزيز براهينها وحججها وتطوير القدرة على عرضها وتنزيلها.

2 - الإيمان العميق بالفكرة، والصبر في التعاطي مع ردود الفعل التي قد تكون رافضة لها في البداية، والاستماتة في الدفاع عنها بأخلاق المجددين، لأن من المسلمات أن كل جديد يكون في البداية باعثاً على "التوجس" و"الاحتياط".

3- التحرك بمنطق "الرسالية" الذي يجعل الإنسان منخرطاً ومبادراً وحريصاً على الانجاز، وليس بـ"منطق الوظيفة" الذي يمكن فيه الانسحاب بسهولة، والاستسلام والتراجع إلى الوراء للوهلة الأولى، بدعوى أن البنية التنظيمية أو الحركية لا تشمل الأفكار المجددة.

الأعراض الجانبية والدعوة إلى التراجع

إن عقلية الطبيب تستلزم أن نعطي للآثار
السلبية حجمها الطبيعي ونجعل منها أيضا هدفا
للمعالجات الشاملة التي يقترحها.

غالبا ما تحتاج الهيئات والمنظمات، بعد وضع الخطط الإستراتيجية، إلى الجرأة الكافية لاعتماد التحولات والتغييرات الأساسية، وكذا الشجاعة اللازمة لتجاوز ردود الأفعال المقاومة للتغيير.

غير أن الدخول في مسار التحول قد تصاحبه بعض المشاكل والأعراض الجانبية التي تشوش على المضي فيه، والتي يتخذها الراضون للتغيير أو المتخوفون منه، ذريعة للدعوة إلى التراجع، وهنا يحتاج رواد التجديد إلى العمل بـ"عقلية الطبيب" الذي يقوم، بعد تشخيص المرض، بوصف الدواء المعالج مثل مضاد حيوي. ورغم أن استهلاك هذا المضاد تنتج عنه أعراض جانبية، إلا أن الطبيب لا يتراجع عن وصفه، بل يؤكد على ضرورة استعماله طيلة مدة العلاج، وبالمقابل يعمل على وصف أدوية أخرى للحد من مضاعفاته وآثاره السلبية.

فأين تتجلى الأعراض الجانبية في الخيارات التي اتخذتها الحركة الإسلامية؟ وكيف نستفيد من "عقلية الطبيب" في معالجتها؟

ذلك ما سأحاول الوقوف عنده من خلال مثالين دالين:

الأول: خيار المشاركة السياسية للحركات الإسلامية،
والثاني: إقدام حركة التوحيد والإصلاح على تبني سياسة التخصص.

الأعراض الجانبية والمشاركة السياسية

ففي الحالة الأولى تكشف تجارب الحركات الإسلامية عن جهود كبيرة بذلت في بناء مسار المشاركة السياسية، والتي انبنت على مراجعات فكرية وحوارات عميقة ونقاشات حيوية انتهت إلى المفاصلة مع خيار "عدم المشاركة" و"مقاطعة المؤسسات".

وأنا هنا أطرح هذا المثال لأنبه إلى الأصوات التي تنادي مؤخراً بضرورة التخلي أو على الأقل مراجعة خيار المشاركة في بعض البلدان العربية، وخاصة في الأردن ومصر وفلسطين وأيضاً في المغرب، بدعاوى مختلفة، كنتائج الانتخابات الأخيرة في الأردن وما أسفرت عنه من تراجع لعدد مقاعد التيار الإسلامي هناك، بغض النظر عن حصول التزوير أو عدمه، وما تعانیه فلسطين من صراع داخلي وتجويع وحصار، وكأن سببه هو مشاركة حماس سياسياً، ثم التساؤل عن جدوى مشاركة الإخوان المسلمين في برلمان مصر وقيادة الجماعة تتعرض لمحاكمات عسكرية، ثم الحديث عن تراجع عدد الأصوات المحصل عليها في الحالة المغربية.

أريد التنبيه إلى أن كل تلك الدعاوى ربما اقتصر على التحليل التجزئي والظرفي للنتائج مما يتناسب وتحليل الفاعل السياسي المباشر، لكن إذا تجاوزنا هذه الدائرة واجتهدنا في تطوير "تحليل كلي" ينظر إلى الحالة الإسلامية السياسية في شموليتها

وكيف ساهمت في إخراج الصحوة الإسلامية من واقع الهامشية حتى صارت في قلب المجتمع حاضرة في التدافع الجاري داخله، ثم لو انتبهنا إلى المعطيات التي تؤكد كل يوم مشاريع التكالب في الداخل والخارج ضد تيارات المشروع الإسلامي المشاركة في الحقل السياسي والمجتمعي، سيتأكد لنا الحضور الحيوي والتاريخي للحركات الإسلامية المشاركة باعتبارها أمل الأمة في التغيير والإصلاح.

أعتقد أن الذين أقدموا على المشاركة السياسية أو خططوا لذلك، قد أدركوا منذ البداية أن هناك ابتلاءات وتحديات صعبة وأعراض جانبية ستظهر في الطريق لا محالة، لكن لم يشتم ذلك عن خوض غمار هذا المسار لعمق إدراكهم أن تلك سنة الله في خلقه.

فدور القيادات الإسلامية ليس هو استدعاء خطاب النكوص والتراجع عن الخيارات الإستراتيجية، بل هو تقويم المسار لتثبيت المكتسبات ومعالجة الأعراض الجانبية لبلوغ المقاصد المرجوة، وفي نفس الوقت الاجتهاد في إبداع الحلول الضرورية.

سياسة التخصصات ومنهجية المصاحبة

وفي المثال الثاني، فقد عرفت حركة التوحيد والإصلاح مراجعات في فكرها الاستراتيجي انتهى إلى اعتماد سياسة التفاعل المجتمعي والانفتاح الرسالي، وكان من بين آليات تكريس هذه السياسة بناء ما عرف في أدبيات الحركة ب"سياسة التخصصات" التي تم بمقتضاها تفويت بعض مجالات عملها لهيئات متخصصة

تصبح شريكة مع الحركة الأم، حيث ساهم كل ذلك في توسيع المجال الحيوي للمشروع المجتمعي للحركة.

وفي طريق تنزيل هذا الخيار كان طبيعيا أن تظهر أعراض جانبية، وخصوصا على مستوى مفهوم الشراكة والاستقلالية في العلاقة بين المشروع العام والتخصصات المستحدثة. فإذا كانت الشراكة في أصلها لا تعني القطيعة، بحكم التعاون والتنسيق والاعتماد المتبادل بين الحركة الحاملة للمشروع العام ومجال التخصص الجديد، فإنه في بعض الحالات يظهر فهم ضيق للمسألة يقوم على الاعتزاز بالإطار الجديد وبأنه الأهم بالمقارنة مع باقي التخصصات والمجالات الأخرى، وندخل في منطقتي "الجزر" المجالية التي تتفاضل في الأهمية، حتى يصير بعض العاملين في التخصصات يجدون حرجا في إظهار علاقتهم بالحركة الأم.

والنتيجة الأسوأ لهذا المنطق هو أن يتحول التخصص إلى "مؤسسات أشخاص" فاقدة للبوصلية والاتجاه غير مندججة في مشروع مجتمعي رغم ما يمكن أن تحققة من منجزات رقمية وأنية.

إن كل ما سبق يحدث لدى أبناء الحركة حالة من ردود الفعل تجاه الخيار الجديد برمته، حيث تتعالى بعض الأصوات بالعودة إلى الصيغة القديمة التي تقوم على الضبط والوصاية والمركزة التنظيمية، غير أن المعالجة الأسلم وفق "عقلية الطبيب" تقتضي تجديد الفهم والتصوير واعتبار أن التخصص ليس بديلا عن المشروع العام، بل هو ممثله

في مجال اشتغاله، بناء على قاعدة التعاون والتنسيق في إطار الاستقلالية وشراكة واضحة.

وفي المحصلة فإن ضمان التوازن بين "ما كان" و"ما ينبغي أن يكون"، باعتبار الأول مكسبا والثاني حلما، يتطلب إبداعا في آليات الاستيعاب التي تصون مسار الخيارات الإستراتيجية من النكوص والتراجع، وهو ما يستلزم أن لا تتحول الأعراض الجانبية إلى جوهر الاهتمام أو تصبح مبررا للسلبية والتشكيك في مجمل المسار، كما يستدعي التعامل بعقلية الطبيب الذي يعطي للأثار السلبية حجمها الطبيعي ويجعل منها أيضا هدفا للمعالجات الشاملة التي يقترحها.

بين عطاء الجماعة واسترخاء الفرد

إن روح المؤسسة وميزتها التنافسية إنسانها،

وإذا فقدت المؤسسة إنسانها تحولت إلى جسد بلا روح.

من مسلمات العمل الإسلامي المنظم وأساسياته، أن الإنسان هو جوهر أي عمل وروحه، وعموده الفقري الذي بدونه لا يكون لأي عنصر آخر أي قيمة أو دور، فإذا اتسم الإنسان المنتسب لحركة مجتمعية تراهن على تخريج الإنسان، بالفعالية والمبادرة واليقظة الفكرية والاستيعاب التصوري، كان ذلك عنصر قوة لتلك الحركة، ذلك أن الدعوة إلى الله تعالى والعمل على إقامة الدين واجب على كل مسلم ومسلمة، وهذا الواجب يؤدي على الصورة الفردية ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يوسف 108 وعلى الصورة الجماعية ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ آل عمران 104

ولذلك فإن التصور الإسلامي يجعل من الفرد الصالح المصلح أساس الجماعة، ومن الجماعة الرسالية أساس الأمة، ومن الأمة الشاهدة أساس الحضارة الراشدة، مما يدل على أن الفرد في العمق هو أساس الفعل الحضاري، مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ الرعد 11

ومن ثم يجب على الفرد أن يكون مستوعبا لدوره ورسالته في العطاء والعمل بفعالية، غير متكل على عمل المؤسسة أو الجماعة، لأن عمل المجموعة في نهاية المطاف

هو نتاج لعمل الأفراد، ومدى المساهمة التي يقدمونها في المشروع العام، دونما اتكال أو انتظار أو تعليق لمسؤوليات النجاح أو الفشل على الآخرين، ولا يصح أن يتحول التباهي بأعمال الجماعة ومؤسساتها وتخصصاتها، إلى حالة من الاسترخاء، عوض أن يكون محفزا على المزيد من العطاء.

هل إنجازات الجماعة بديل عن كدح الأفراد؟

ومن الأسئلة التي تحتاج إلى تعميق النظر، السؤال عن التراكم في العمل المنظم وما يطرحه من تحديات جديدة على العمل الإسلامي، وما إذا كان مقبولا أن تصبح إنجازات الجماعة بديلا عن عمل الفرد وكدحه وبذله، وما إذا كان مقبولا أن يؤدي تطور العمل المؤسسي إلى سيادة اتكالية الفرد بدل عطاءه، وانتظاره بدل مبادرته، واستهلاكه بدل إنتاجه؟

وهذه الأسئلة تسعى للتفكير في سبل الوصل بين مساهمة الفرد في تقدم الجماعة وإنجازات الجماعة الحاضرة والمحفزة لجهود ومبادرات الأفراد.

ولذلك فالعمل الجماعي المنظم له دور أساسي في توسيع المجال الحيوي للحركة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالجانب التنظيمي والهيكلية أو بالجانب المؤسسي والعلائقي، وهي الجوانب التي مكنت الحركة من تحقيق مكاسب نوعية ساهمت في تعزيز انفتاحها على المحيط والنخب، وتطوير حضورها ومشاركتها المجتمعية، وينبغي أن ننتبه إلى صيرورة هذا الكسب وموقع الفرد منه، حتى لا نفقد ميزتنا التنافسية التي تركز على بناء الإنسان الصالح المصلح.

الإنسان النموذجي في المجموعة

إن الإنسان النموذجي في المجموعة، هو ذلك العضو الذي ينتسب للجماعة ويؤمن بقيم الشورى والانضباط لقرارات المؤسسات، ويجتهد في استيعاب أفكارها ومتابعة موافقها من خلال البيانات والتصريحات والمقالات التي ينتجها قياديوها، لكن فوق هذا وذاك، يقوم بعمله، ويسأل في كل وقت وحين، عن دوره في تفعيل وإنجاز مشروع الجماعة والمؤسسة، وعن إضافاته النوعية في مسيرتها، وعن عمله اليومي لأجل تطورها ونجاحها. فلا ينتهي دوره بانتهاء لقاء، أو بإنشاء تخصص يكون مسؤولاً عنه أو عضواً فيه، وإنما تبقى روح العمل فيه متوقدة حية ومتجددة العطاء بلا فتور أو استرخاء.

وإذا كانت العادة قد جرت على الاستدلال بغزوة أحد، على عواقب عدم الامتثال لأمر الله ورسوله، فإن التوجيه النبوي الذي جاء في صحيح البخاري عن البراء رضي الله عنه قال: (لقينا المشركين يومئذ وأجلس النبي صلى الله عليه وسلم جيشاً من الرماة وأمر عليهم عبد الله حين قال لهم: (لا تبرحوا: إن رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبرحوا، وإن رأيتموهم ظهروا علينا فلا تعينونا)، هذا التوجيه، فيه تنبيه وتحذير من أي تراخٍ أو استرخاء أو تَخَلُّ، كيفما كانت الأحوال سواء ظهر النجاح أو تبين الفشل، فلا يسمح بالتخلي عن المواقع والمهام، ولا يجوز التراخي ولا التساهل ولا التكاثر في أدائها، كما لا يجوز التحول عنها ولا الانشغال بما سواها، بل لا بد من الاستمرار في أدائها بنفس الحرص وبنفس الفعالية إلى آخر لحظة، وإلى آخر رمق.

وإذا كان الاستمرار في أداء المهام داخل المعركة لا ينتهي إلا بنهايتها، فإن مهام الدعوة إلى الله، لا تنتهي. فلا يجوز فيها التراخي ولا التهاون، بل على الداعية أن يستمر في مهامه إلى أن يلقي الله، فإذا لقي ربه وهو عنه راض، فذلك هو الفوز العظيم.

إن مقاصد العمل الإسلامي نبيلة، ومجالاته كثيرة ومتعددة، وتحدياته كبيرة، وانتظارات المجتمع منه لا حدود لها، مما يستلزم أن يكون إنسان النهضة والإصلاح، يقظاً في عمله، مبادراً وفعالاً، يفعل أكثر مما يتكلم، وينتج أكثر مما يستهلك؛

وبكلمة واحدة، إن روح المؤسسة وميزتها التنافسية إنسانها، وإذا فقدت المؤسسة إنسانها تحولت إلى جسد بلا روح.

الباب الثالث: المدافعة المجتمعية وتحديات الانفتاح الرسالي

مداخل:

المدافعة والتدافع سنة من سنن التغيير، وقانون من قوانين التداول من أجل عمارة الأرض، قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دِرْفَاعُ اللَّهِ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ البقرة 251.

ورؤية حركة التوحيد والإصلاح التي حددت مهمتها في "إقامة الدين وإصلاح المجتمع"، توضح بجلاء أنها مدركة لمحددات التنافس الإيجابي والتزاحم والتدافع في عملها الإصلاحي، درءا للفساد والإفساد، ومنعا لمساعي تهيش الدين والتجروء على الحرمات وتمكينها وتمكينا لمكتسبات التدين. إن "الفعالية التدافعية" مشروطة بالتجديد والتطوير في فهمنا للمجتمع ولتحولاته، والتي تسهم في تجديد آليات المدافعة وتجدد من قدراتها على الاستمرارية، بل وترفع الحركة من مستوى "ردود الأفعال" و"الظرفية" و"الهامشية"، إلى مستوى الجاهزية في التعاطي مع المستجدات، وفي ركوب التحديات، وأيضا في اقتناص الفرص والسرعة في استثمارها لفائدة المشروع الإصلاحي دون تردد أو انتظار.

إن من مقتضيات خوض هذه المدافعة المجتمعية بناء مسار جديد من العلاقات المجتمعية مع مختلف الفاعلين، وفق رؤية استراتيجية لانفتاح يقوم على مبدأي المشاركة والتعاون، بما هو انفتاح يبتعد عن إساءة الظن بالناس، ولا يرى نفسه أفضل منهم أو أن منزلته خير من منزلتهم. انفتاح من لا ينظر للآخر بعين التحقير والانتقاص ويعطي الأولوية للبحث عن جوانب الخير في الآخر لتنميتها. انفتاح بمنطق "رأيي صواب

يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأً يحمّل الصواب"، ليؤسس بذلك لمنهج في التعاون في مناطق الاتفاق، والتماس العذر في مناطق الاختلاف.

انفتاح على الآخر بمنطق البحث عن المشترك وعن نقط الالتقاء، من أجل التكامل والتعاون على حل المشكلات والمعضلات، وخدمة القضايا المشتركة. انفتاح بمنطق الشراكة يجعل من التنظيم وسيلة لخدمة المجتمع، في إطار من التفاعل والقابلية للأخذ والعطاء.

والأكيد أن هذا الشكل من الانفتاح يحقق أبعاد الرسالية في توجهات الحركة الإسلامية التي تحدثنا عنها في الباب الأول، والتي تحتاج إلى تعميق واستيعاب مسار يؤمن بالتعددية، ويوسع من دائرة الـ"نحن" ومن مفاهيم الجماعة والانتفاء، ويمتنع في المقابل عن منطق التصنيف الإقصائي للمجتمع، أو التصنيف التعبوي، حيث يصير المعيار في نجاح التنظيم هو مدى مساهمته في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتبني همومه وقضاياها، ومدى استفادة المجتمع واستفادة الأمة من أعمال ومبادرات هذا التنظيم أو تلك الجماعة.

وسنحاول من خلال هذا الباب أن نعالج هذه الأبعاد من خلال استحضار مختلف توجهات ومظاهر الفاعلين الأساسيين في البلد، سواء تعلق الأمر بالفاعلين في الحقل الديني (الحقل الديني الرسمي، العلماء، الحركات الإسلامية المختلفة، الطرق الصوفية، التعبيرات السلفية المختلفة)، وما يطرحه ذلك من إشكاليات تتعلق بمفهوم الجبهة الدينية الذي هيمن على الوعي الحركي بخصوص العلاقات الممكنة ضمن هذا المجال،

والذي يحتاج اليوم إلى مراجعة جوهرية وإلى آفاق أوسع تطرح إشكالية الإصلاح ضمن رؤية تفاعلية للدفاع عن جميع المتضررين من الفساد والإفساد، كما نهتم بباقي الفاعلين (التيار العلماني، التعبيرات الإباحية الجديدة، التوجه الاستتصالي، ثم أصحاب أطروحة الصراع العدمي..)، وما يطرحه ذلك من إشكالية تمس المرجعية (تسييد المواثيق الدولية)، أو إشكاليات فكرية وثقافية تمس فهما معينا لمنظومة القيم يعطيها الطابع الكوني على حساب عمق الإنساني المشترك، ثم إشكاليات سياسية تتصل بفهم أصحاب أطروحة الصراع العدمي لقضايا التعددية والديموقراطية.

المبحث الأول

العلاقة مع الحقل الديني

نحاول ضمن هذا المبحث التفكير في واقع العلاقة بين مكونات الحقل الديني، من زاوية القضية الحاملة، ذلك أننا نتصور بأن الاشتراك في المرجعية بينها لا ينبغي أن يكون منتهى العلاقة، بل ينبغي أن يكون مدخلها ومقدمتها للتعاون في القضايا المجتمعية الكبرى، وما نسميه الأبعاد الجديدة للعلاقة بين الفاعلين في الحقل الديني.

و نقصد بالفاعلين في الحقل الديني باختصار، مجموع الفاعلين الأساسيين في المجتمع، الذين ينطلقون من نفس المرجعية في رؤيتهم للتغيير، أي الإسلام باعتباره المرجعية الحاكمة، وقد تختلف مستويات فهم وتأويل هذه المرجعية، سواء بحسب الموقع المؤسسي، أو بحسب المسلكية السياسية، أو بحسب مستوى الاقتراب من العمق الاجتماعي من عدمه، وهي على كل حال اختلافات في الجزئي وليس في الكلي، واختلافات في المنهج وليس في الرؤية، ويدخل ضمن ذلك الحقل الديني الرسمي (الذي تشرف عليه الدولة)، والعلماء، والحركات الإسلامية، والطرق الصوفية، والتعبيرات السلفية وما يدخل في التعريف السالف الذكر.

فكيف تتحدد العلاقة بين هذه المكونات؟

وما هي الأبعاد الجديدة التي يمكن أن تأخذها ضمن منظورنا للانفتاح والتدافع

المجتمعي؟

وما هي الاقتراحات العملية التي يمكن المساهمة بها في التطوير والإنضاج؟

ويقتضي الدخول في هذا المسار الاجتهاد المشترك من قبل جميع هؤلاء الفاعلين، في توسيع المجال الحيوي لفعالهم المجتمعي، مما يمكننا من الحديث عن "ما بعد الجبهة الدينية"، باعتباره ليس تحولا في البنية يمس تكوين الجبهة،

الفاعلون في الحقل الديني؟؟

إن العلاقة التي ينبغي أن تتأسس بين هؤلاء الفاعلين، يمكن أن تتخذ صوراً شتى من التعاون، أو التنسيق، أو التواصل، أو التشارك والدعم والنصرة، أو التعايش والاعتراف المتبادل، أو التناصح والترشيد، وهي مساحات رحبة وواسعة

علاقة حركة التوحيد والإصلاح بالفاعلين في الحقل الديني تحكمها منطلقات مبدئية تطورت في سياق التحولات الفكرية والاستراتيجية التي عرفتها، إذ يمكن للمتأمل في رسالة الحركة أن يكتشف طابعها التفاعلي الايجابي في تصورهما للعملية الإصلاحية، فحينما تتحدث الحركة عن "الإسهام" في إقامة الدين وإصلاح المجتمع" فهي بذلك تعي دورها كفاعل من بين فاعلين آخرين لتحقيق هذه الأهداف والمقاصد، دونما إقصاء أو استعلاء أو "تمركز حول الذات"، ف"الإسهام" بهذه الدلالة التي يستعمل وفقها، يدل على فهم عميق لحاجة الأمة إلى كل مكوناتها وفعاليتها في الإصلاح والنهوض، بحيث لا يمكن لطرف واحد أن ينهض بدور الإصلاح ومهماته الكبرى.

إن تفعيل الحقل الديني يتطلب "إسهام" كل العلماء سواء منهم العاملون في المؤسسات الرسمية كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو المجالس العلمية، أو الذين يشتغلون بشكل مستقل كما أنه يحتاج إلى جهود الحركات الإسلامية بمختلف اتجاهاتها، وإلى الجامعات والمعاهد الشرعية وإلى عمل أهل التربية والسلوك من الصوفية وغيرهم،

وأيضاً يحتاج إلى الجمعيات المدنية والثقافية وغيرها من المؤسسات والفاعلين في هذا المجال.

إن العلاقة التي ينبغي أن تتأسس بين هؤلاء الفاعلين، يمكن أن تتخذ صوراً شتى من التعاون، أو التنسيق، أو التواصل، أو التشارك والدعم والنصرة، أو التعايش والاعتراف المتبادل، أو التناصح والترشيد، وهي مساحات رحبة وواسعة في العلاقة تجد أصلها في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ المائدة 2، فتمضي في سياق الحوار والمفاضلة بين الوسائل والأولويات والخيارات المختلفة والمتنوعة، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بـ "التدافع التنافسي الإيجابي" الذي يقوم على مبدأ أساسي من مبادئ ديننا الحنيف وهو التنافس في طلب الخير وفعله مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ المطففين 26.

محظورات ومحاذير:

وأتصور أن استلهاهم منطلق "التدافع التنافسي الإيجابي" بأشكاله المختلفة، ينبغي أن يجنب الفاعلين في الحقل الديني الوقوع في محظورين خطيرين، قد يكون لهما أبلغ الأثر السلبي على مسيرة تلك العلاقة:

المحظور الأول: هو الوقوع في أسر العقلية الطائفية، التي تمنع التناصح، وتنشد إلى لغة المجاملات والسكوت عن الأخطاء، تحت ذريعة خدمة نفس المشروع، وهو منطلق غير سليم وغير محمود، فإذا كنا نسعى لنقيم الدين فيما حولنا قولاً وصدقا، فإنه ينبغي من

باب أولى أن نسعى لتقييمه في أنفسنا وفيها بيننا، مما يحتم علينا عدم القبول بالانحرافات أو تبرير الاختلالات أو السكوت عن التجاوزات.

ومن هذا المنطلق، فإننا نتفهم انتقادات من يؤاخذ على حركة التوحيد والإصلاح مشاركتها في العمل السياسي وينبها إلى أخطائها، وبنفس المنطق نستقبل ملاحظات بعض أهل العلم من التيار السلفي في نقدهم للعمل الجماعي المنظم واعتباره تسييسا للدعوة. ولا ينبغي أن تفهم مواقف الحركة عندما وجهت رسالة النصح إلى جماعة العدل والإحسان أو حينما تؤاخذ على العلماء سكوتهم عن بعض قضايا الأمة والمجتمع، إلا ضمن هذا المنطق.

المحظور الثاني: هو الوقوع في دائرة الصراع الذي يقوم على الإقصاء والإبعاد والذي يصدق على أصحابه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ الأنفال 46، فذلك ينبغي أن يكون خطأ أحمر في العلاقة بين الفاعلين الدينيين، فلا يدعي طرف أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، ويحتكر المجال لتنظيمه أو هيئته من مثل ما يردده بعض "الاستئصاليين" من أن الشأن الديني أمر خاص وحكر على وزارة الأوقاف والمؤسسات العلمية الرسمية، وأنه لا دخل لأي هيآت أو مؤسسات أو جمعيات أخرى أن تشتغل فيه، في الوقت الذي يتحدثون فيه عن ضرورة إشراك الفاعلين الجمعيين في مجمل المجالات الأخرى. إن التحذير من منطق الصراع ينطلق من وعينا بالنتائج الكارثية التي انتهى إليها في فترات سابقة، إذ ليس خافيا على أحد علاقات الصراع والتقاطب التي كانت تحكم التنظيمات الإسلامية وخاصة في الجامعة

في فترة التسعينات وما قبلها، وأيضا الفكر الصدامي الذي حكم الصحوة الإسلامية في بداياتها الأولى، والذي تجلى أساسا في بعض المواجهات مع أئمة المساجد والخطباء، مما استنزف كثيرا من الجهود وضيع فرصا كبيرة على الدعوة، وقدم خدمة مجانية لخصوم المشروع الإسلامي.

العلماء إذ يسترجعون مكانتهم في المجتمع !

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن مرتكزين أساسيين يحكمان علاقتنا بمؤسسة العلماء، باعتبار أن العلاقة معها تشكل عنوانا كبيرا لمدى استلهاطنا الموضوعي لمنطق "الإسهام" و"التدافع التنافسي".

1 - مرتكز مبدئي: ينطلق من توجه استراتيجي ينظر إلى العلماء من خلال مكانتهم في المجتمع ودورهم في الإصلاح والتجديد والإحياء، وهو دور ثابت لا مناص منه، كيفما كانت المسوغات التي تعتمدها بعض الجهات التي تسعى إلى تقزيم دور العلماء، تارة بتحميلهم المسؤولية المعنوية لبعض الأعمال الإرهابية، وتارة أخرى بسحب زمام المبادرة منهم.

إن هذا الخيار المبدئي هو الذي يدعونا لدعم الجهود الرامية لاسترجاع العلماء لمكانتهم، وتطوير آدائهم وتفاعلهم مع قضايا المجتمع وتقوية استيعابهم لقضايا العصر، وهو نفسه الخيار الذي يجعلنا لا نمتنع ولا نتردد في النصح للعلماء عند سكوتهم أو استجابتهم لمحاولات إبعادهم. إننا نتمنى بالفعل أن تنجح مؤسسة العلماء في القيام بأدوارها التاريخية في الإصلاح المجتمعي، وأن تحافظ على الرصيد التاريخي الهام لعلماء المغرب الذي يؤكد أنهم كانوا منخرطين بقوة في تحديات مقاومة المستعمر والنهوض بأدوار الاجتهاد والتجديد. وهم مدعوون اليوم للإسهام بفعالية في تنمية المجتمع وتخليقه وتحسينه.

2- مرتكز واقعي وحضاري: يعي خطورة المساعي الخارجية والداخلية الهادفة إلى الوقيعة بين مكونات الحقل الديني بلعبها على مفردات الاعتدال والتشدد والرسمي والشعبي والحركي والصوفي كمدخل لإثارة الصراع الداخلي تنزيلا لما تلخص في الخطاطة الاستراتيجية الصادرة عن "مؤسسة راند" الأمريكية حول تدبير العلاقة بين الفاعلين الدينيين في العالم العربي والإسلامي، والذي دعا إلى توسيع الهوة بين ما سمي بالإسلام التقليدي والإسلام الأصولي.

وإجمالا فإن التحديات التي تستهدف التدين، في مقابل هذا الإقبال الكبير من الناس على الالتزام بالدين، يوفر فرصا مهمة للدعوة والإصلاح تستوعب الجميع وتحتاج لتضافر الجميع على أرضية الهدي الرباني الذي يدعو إلى التنافس الإيجابي.

الإسلاميون وآليات تدبير الاختلاف

إن الحوار والتدبير العقلاني للاختلاف

حاجة موضوعية وضرورة حضارية

كيف ندبر الاختلاف في الرأي أو الموقف أو الاختيار؟

وكيف لا يسقط بعضنا في تخوين الآخرين والتشكيك في نواياهم بمجرد

الاختلاف؟

حينما انتهى الشيخ من درسه !

سؤال مؤرق ظل يراودني منذ حوالي اثنين وعشرين سنة، حيث كانت صدمتي الأولى من وقع خطاب التخوين والتشكيك في الآخرين بمجرد الاختلاف. فقد فاجئني أحد المشايخ، من الذين كنا نستضيفهم في إطار الدروس الشهرية بأحد المساجد في ألمانيا فبعد أن انتهى "الشيخ" من درسه الرفيع الذي كان يحمل دلالات وعبر عميقة، وفي جلسة خاصة مع زمرة من أبناء التنظيمات الإسلامية هناك حيث كنا نسأله عن أحوال الصحوة في البلاد الإسلامية، فانطلق شيخنا المفوه في الخطابة والوعظ يعرض بهذا ويكيل التهم لذلك، ولم يسلم أحد ممن اختلف معهم في الرأي من الدعاة والعلماء، من تهم الخيانة أو العمالة...

وقد ظلت تلك الصورة منطبعة في ذهني، وترد علي كلما تعرضت لموقف مماثل حيث تأكد عندي مع مرور الزمن وكثرة الشواهد بأننا أمام ظاهرة حقيقية تحتاج إلى علاج. فعلى سبيل المثال قلما تجد إنصافا في حق من خرج من جماعة إسلامية لسبب من الأسباب، بل غالبا ما تصدر الأحكام الجاهزة في حقه باختياره الحياة الدنيا على الآخرة وتغليبه المصالح الذاتية على مصلحة الجماعة، بل قد يصل الاتهام إلى التخوين.

تشكيك وتخوين؟

وإذا أردنا أن نتوقف عن بعض الشواهد الدالة، سنجد مثلا أنه في تركيا لم يسلم أوردغان من هذه التهم التي تسمعها من مخالفيه في المدرسة السابقة، وأيضا لم يسلم من ذلك الذين اختلفوا مع الحركة الإسلامية في السودان ممن صاروا اليوم في سدة الحكم، ثم لم تسلم من ذلك الشخصيات التي أسست "حزب الوسط" في مصر أو التي تحاول ذلك في الأردن... إلخ.

وفي المقابل، قد تجد نفس التعاطي غير المنصف في حق المختلفين من الجهة الأخرى. ففكر أربكان يعتبره مخالفوه متجاوزا، والترابي صار عند معارضييه علمانيا، وجماعة الإخوان المسلمين متهمه بالاستبداد التنظيمي.

وهكذا تجد نفسك أمام حالات كثيرة تدل على أزمة حقيقة في ثقافة الاختلاف يعيشها العمل الإسلامي.

ولا ترتبط هذه الإشكالية فقط بالتنظيمات الحركية، بل قد تجد تعبيراتها أيضا - وربما بشكل أسوأ- عند الذين لا ينتمون لأي تنظيم، بحيث لا يتوقف الأمر عند الاتهام بالعمالة، بل قد يصل إلى التشكيك في عقيدة المختلف معهم.

كيف ندبر الاختلاف؟

ومن الملفت للانتباه أن جميع هؤلاء الذين تجد عندهم "اختلالاً" في الحكم على الآخرين عند الاختلاف في الرأي أو الموقف أو الاختيار، يتفقون بشكل عجيب على أن أسباب الاختلاف والفرقة تكمن فقط في اتباع الهوى وضعف الإيمان والتعصب التنظيمي، دون غيرها من الأسباب الأخرى.

ويجدر بنا أن نضع هذه التفسيرات على محك التساؤل النقدي:

فإذا كانت تلك الأسباب كافية فلماذا لم نستطع بعد علاج الظاهرة وتجاوزها؟
ثم ألا يمكن أن نقف عند تفسيرات أخرى تسهم في علاج المشكل؟
ألا يوجد لدينا تقصير في الأخذ بآليات تدبير الاختلاف كما تعارف عليها الناس في مختلف المجتمعات، والتي ربما كان الخلاف في بعض حالاتها أقوى وأشد؟

إن علاج الظاهرة/ الداء، ينطلق أولاً من الاعتراف بوجودها، واعتبارها تجلياً من تجليات ضعف تجربتنا في تدبير الاختلاف، وهي مقدمة أساسية لأجل الارتفاع عن منطق التخوين والنيل من الآخرين.

وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى تطوير ثقافتنا التنظيمية لتستوعب أساليب تدبير الاختلاف، بالاستفادة مما وصل إليه الكسب البشري في هذا المجال، وخاصة ما يتصل بوضع قنوات لتصريف الاختلاف عبر آليات الديمقراطية والتفاوض العقلاني

ومواجهة الأفكار لا الأشخاص، وغيرها من الآليات التي ستسهم في تعميق الأبعاد الموضوعية من خلال الجانب الإجرائي في العملية.

وأما الاختلاف فهو رحمة

إن الأمر الطبيعي والأصلي هو أن يكون أبناء الحركة الإسلامية نموذجاً في مقام تمثل معنى "الاختلاف رحمة"، وذلك بحكم رصيدهم الشرعي وتربيتهم الدينية التي تزكي فيهم تلك الإشراقات التي زخر بها تاريخ المسلمين في تدبيرهم للاختلاف، وبين أيدينا مثلاً الإمام الشافعي الذي قدم لنا قاعدته الذهبية في تدبير الاختلاف في الرأي، حين قال: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب"... فإذا ما استلهم أبناء الحركة الإسلامية هذه الخلفية الروحية العميقة، واتجهوا انطلاقاً منها إلى تطوير البنيات والآليات التي تسهم في تدبير الاختلاف، دون الركون إلى التفسيرات السهلة التي تربط الظاهرة فقط بضعف الإيمان وإتباع الهوى وغيرها من المقولات الجاهزة التي قد تكون في بعض الحالات صحيحة، حينئذ يمكن أن يرتفعوا إلى ذاك المقام المنشود الذي لن يكتمل إلا إذا تم الأخذ بمختلف الأبعاد السننية الاجتماعية والتنظيمية في تدبير الاختلاف كما تبلورت في الاجتماع الإنساني.

وفي المحصلة، فإن الحوار والتدبير العقلاني للاختلاف حاجة موضوعية وضرورة حضارية، للحيلولة دون سيادة ثقافة التخوين والتشكيك، التي تنتهي إلى أن يجرد المجتمع عن الصواب، وينهار مقوم أساسي من مقومات العمران البشري، ويكون

ذلك باعثا على خراب وتدهور العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وبروز التناقض الفكري والنفسي في شخصية الإنسان.

إن الأخذ بآليات الحوار العقلاني البناء كقيلة بتوفير أجواء النقاش الموضوعي لمختلف الآراء والحفاظ على الشخصية الاعتبارية لأصحابها، وبناء الشخصية المتوازنة القادرة على القيام بمهام النهوض الحضاري.

"ولا تنسوا الفضل بينكم"

بين الفرد والجماعة عطاء ووفاء

تعتبر الحركات والجماعات الإسلامية إطارا للاجتماع من أجل دعوة الناس إلى الله تعالى، ووسيلة للعمل على تحقيق الأهداف والمشاريع المشتركة، وفق القنوات والأفكار، والمنبثقة عن التشاور والمدارسة والمناقشة، والمعبر عنها في الوثائق والخطط والبرامج المسطرة، وهي كذلك بمثابة إطار يعبر عن الإرادة الجماعية والقنوات المشتركة لتنظيم الأعمال وتنسيق الجهود وترتيب الأولويات والتعاون على التنفيذ والإنجاز.

وتبقى مسألة الانتماء أو الانتساب لهذه الحركة أو تلك أو لهذه الجماعة أو تلك، خاضعة ومتأثرة بمدى قناعة أو اقتناع الفرد بمشروعها ومدى اتفاقه مع منهجها ومدى التوافق مع أفكارها ومدى الاتفاق مع أساليبها ووسائلها ومنطلقاتها وأهدافها.

كما أن مغادرته كذلك تخضع وتتأثر بجملة من العوامل المتعلقة بتغير القنوات أو الأفكار والتصورات، أو الأهداف والأولويات، أو تغير الظروف والأوضاع، أو تغير الشخصية والوضعية الاجتماعية والمكانة الاعتبارية، أو عند الاختلاف وعدم الاتفاق حول القضايا والمسائل والمواقف الأساسية.

وعليه فالعمل الجماعي المنظم وسيلة ضرورية لكل مشروع مجتمعي للإصلاح، والانتماء للجماعة فرصة لضم جهود الفرد إلى جهود الآخرين لتوسيع المجال الحيوي

للفعل الإصلاحي ومغادرة بعض الأفراد للجماعة أو الانسحاب منها أمر طبيعي ويكاد يكون مصاحبا لكل التنظيمات وسنة من سنن ديناميكية المجموعات.

لكن هناك مشكلة تعاني منها أوساط الإسلاميين في استيعاب الظاهرة وتقبلها والتعامل معها في إطارها الطبيعي، والمسألة في الاتجاهين، إذ ينظر إلى مغادر التنظيم كالخارج عن جماعة المسلمين، والخارج عن الصراط المستقيم، والضال عن سواء السبيل، ويواجه بالحديث القائل بأن " من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلى أن يرجع"، وينعت بالمتساقط في طريق الدعوة، وقد يصل الأمر إلى التشهير به وكيل التهم بالعمالة والخيانة والتشكيك في النوايا، وغير ذلك، وكأنه خرج من الملة وزاغ زيغا عظيما وضل ضلالا مبينا وانحرف انحرافا فظيعا.

مع تجاهل كل ما قد يكون قدمه للدعوة من داخل التنظيم، وما قد يقدمه من خارج التنظيم، ومع تجاهل حقيقة أن العمل للإسلام وللدعوة يمكن أن يكون من مواقع مختلفة ومن جهات متعددة ومن ثغور كثيرة، وأن الأساس في ذلك هو التكامل والتعاون والتعاقد.

ومن جهة أخرى فإن المغادر من الحركة الإسلامية إلى إطار آخر أو من التنظيم الحركي إلى مؤسسة دعوية رسمية أو شبه رسمية، قد ينزلق نحو الانخراط في تسفيه إطاره السابق وتحقير أعماله، والتبخيس في حقه، والتقليل من دوره ومن أهميته ومن شأنه، قبل أن يبدأ في مناجاة الإخوان ورفاق الأمس وتنبههم إلى عدم جدوائية هذا الإطار، وعبثية العمل فيه، وينتهي بتحريضهم على الخروج من الجماعة.

متناسيا كل حسنات الحركة الإسلامية وفضلها، ومتجاهلا لحال ومآل الواقع الحالي للأمة وللمجتمع بدون حركات إسلامية، وهو ما يسميه أخونا الدكتور أحمد الريسوني بالتاريخ الذي لم يقع، أي التاريخ الذي مضى لو أنه مر ولم تكن فيه الحركة الإسلامية بنضالها ودعوتها وتنييها ونصحها وثباتها وصمودها وجهدها وجهادها وتربيتها وتكوينها، كيف كان سيكون حال هذا الواقع وهذا الحاضر.

ومتناسيا فضل الحركة الإسلامية عليه ودورها في إنضاج أفكاره وقناعاته وفي تشكيل شخصيته وتصورات، وفي الأخذ بيده وصقل مواهبه، وربما في هدايته، وفي تربيته وتكوينه، حتى صلب عوده وأصاب حظه من العلم واكتسب نصيبه من آليات التفكير والتمحيص والتحليل والإبداع، وبعد هذا كله ينقلب جاحدا لهذه الحركات الإسلامية مستبعدا أي دور لها أو جدوى من وجودها ولا من العمل فيها.

والكلام هنا لا يتعلق بالنقد وتوجيه النصح، الذي يبقى مطلوبا وواجبا بين الفرد والجماعة وضروريا في كل المراحل سواء من داخل التنظيم أو من خارجه، لأن النقد والمراجعات المستمرة والنقاشات وتعدد الآراء وتنوعها وتنافسها وتفاعلها هو الذي من شأنه أن يصقل تجربة هذه الحركات ويغني رصيدها ويطور فكرها ويرص منهج تفكيرها ويرسخ مصداقيتها، ويعزز الثقة بها وبمنهجها، ولكن الكلام هنا عن النقض والهدم وعن التشهير والتحقير والتبخيس.

وتلك مسألة تتعلق بالوفاء وذكر الجميل وحفظ الفضل لأهله وشكر المعروف، وحفظ المكانة للجميع، (للفرد وللجماعة أثناء التعاقد وبعده) والكيل بالعدل والقسط، دون

بخس الناس أشياءهم، مصداقا للآية الكريمة: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ هود 85. وألا يكون الفراق أو الافتراق سببا في نسيان الفضل، مصداقا لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة 237.

وحتى في حال الاختلاف في التقدير أو في الرؤى، فإن الاختلاف في الرأي لا ينبغي أن يفسد للود قضية، وإن المنطلق والمرجعية تبقى واحدة، والهدف يبقى مشتركا، ويبقى للفرد والجماعة لكل واحد منها أسلوبه ومنهجه، وكل واحد من جهته ومن جهته، على أساس التعاون في مناطق الاتفاق والتماس العذر في مناطق الاختلاف.

"التنظيمات الحركية والطرق الصوفية"

إن بناء الحكم على الشيء والموقف منه في "المنهجية الإسلامية" لا ينبغي أن يكون "مغلقا" و"جامدا" و"وثوقيا" وغير قابل للتعديل، بل يقوم على المرونة الفكرية اللازمة التي تستوعب التحديات وتستفيد من الإمكانيات التي تتيحها كل الخيارات المتاحة"

إن محددات العلاقة بين مكونات الحقل الديني والفاعلين فيه تقوم كما أسلفنا القول على فكرة "التدافع التنافسي الإيجابي" بدل منطق "الصراع والمغالبة"، غير أن تحقيق مناط هذه الفكرة يتطلب لا شك استراتيجيات في بناء علاقات عامة تستوعب المشترك بين مختلف الفاعلين الدينيين، وتبني علاقات أخوة ومحبة متبادلة لا تتكدر بسبب الموقف الفكري أو النصيحة والمعاينة لتتحول إلى موقف مسبق يقوم على الرفض والمقاطعة والصدود.

لكن، إذا وقفنا عند تجل من تجليات هذا التصور، وأقصد العلاقة مع الطرق الصوفية، فهل سنجد بالفعل أننا مستلهمون لمنهج الاستيعاب؟

الإسلام رسالة استيعاب

إن الإسلام بطبيعته رسالة قائمة على الاستيعاب للحضارات والأقوام والثقافات السابقة، كما أن من الحكمة أن تبدأ العلاقات بدائرة "المتفق عليه" لتعزيزه وتطوره ليصير نفعا عاما للأمم جمعاء، كما علمنا ربنا عز وجل حتى في التعامل مع أهل

الديانات الأخرى، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران 64.

إن بناء الحكم على الشيء والموقف منه في "المنهجية الإسلامية" لا ينبغي أن يكون "مغلقة" و"جامدا" و"وثوقيا" وغير قابل للتعديل، بل يقوم على المرونة الفكرية اللازمة التي تستوعب التحديات وتستفيد من الإمكانيات التي تتيحها كل الخيارات المتاحة، وهو ما نجده واضحا في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يقول "إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها، إلا كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير"، أخرجه البخاري ومسلم فهو صلى الله عليه وسلم يرى في بعض الأوقات أن هذا خير حتى يقسم عليه، ثم يبدو له خلافه؛ فيكفر عن يمينه، ويأتي الذي ظهر له أخيرا أنه خير.

إن منطلقات المنهج الإسلامي في الاستيعاب تطرح علينا بالفعل تحدي بناء علاقتنا مع الطرق الصوفية، في اتجاه البحث عن المشترك و"المتفق عليه" وبذل المجهود الكافي في هذا الاتجاه، من أجل تجاوز "حالة التجاهل".

الصوفية دور تاريخي رائد

وما يعزز هذا الموقف المنهجي، أن لا جدال حول الدور التاريخي الهام للطرق الصوفية في بلادنا، سواء من جهة قيامها بأدوار هامة كتحفيز القرآن وتعليم العلم والكسب الروحي، أو من جهة قيامها بوظائف دعم الجهاد وإسهامها في توسيع الرقعة

الجغرافية للإسلام، ثم أيضا الدور الحالي لبعضها كفاعل أساسي في الحقل الديني يساهم في تأطير الآلاف من المغاربة، بالإضافة إلى ما يتميز به بعضها من إشعاع إفريقي.

هل نترك الديناصورات تبتلعهم؟

وأعتقد أن التحديات الضاغطة اليوم تزيد من أهمية الانفتاح على هذا الفاعل، والتي تتجلى بشكل خاص في بعدين أساسيين:

1- تحدي العلمنة: حيث تخطط عدد من الجهات العلمانية للزج بالتصوف في معركتهم مع الحركة الإسلامية، من خلال تقديمه كنموذج في الممارسة الدينية "المثالية" التي تفصل بين الدين والسياسة، ذلك أن استقالة الصوفي من الدنيا واستقباله للآخرة يفسح المجال أمام العلمانية السياسية، ولعل هذه الصورة تتجلى بشكل بارز في تعاطي الإعلام الفرنكفوني مع الصوفية من خلال محاولة توظيفها في هذا الاتجاه.

2 - تحدي الأمركة: وهو ما نجد تجلياته بشكل بارز في توصية صادرة عن لجنة الكونغرس الخاصة بالحريات الدينية، التي تدعو إلى دعم الحركات الصوفية في العالم الإسلامي، والتي علق عليها في حينه المفكر عبد الوهاب المسيري قائلاً: "ومما له دلالاته أن العالم الغربي الذي يحارب الإسلام، يشجع الحركات الصوفية. ومن أكثر الكتب انتشاراً الآن في الغرب مؤلفات محيي الدين بن عربي وأشعار جلال الدين الرومي. فالزهد في الدنيا والانصراف عنها وعن عالم السياسة يضعف ولا شك صلابة مقاومة الاستعمار الغربي. ومن ثم فعداء الغرب للإسلام ليس عداء في المطلق، وإنما هو عداء للإسلام المقاوم، ولأي شكل من أشكال المقاومة تتصدى لمحاولة الغرب تحويل العالم إلى مادة استعمالية".

تحفظات وتخوفات

إنني أدرك بأن تحفظات كثيرة ستقدم حول هذا الطرح، وهي نفس التحفظات والتخوفات التي طرحت عندما قررنا في حركة التوحيد والإصلاح الانفتاح على الدولة والعمل من خلال القنوات الشرعية، وكذلك حينما قررنا الانفتاح على العلماء الرسميين، وحينما تجنبنا الصراع مع الطرفين.

غير أنه ثبت فيما بعد عدم صوابية تلك التحفظات، إذ أسهم الانفتاح في تعزيز المشروعية المجتمعية لحركتنا وتوسيع دائرة التفاعل معها، الأمر الذي يضع أمام الحركة تحدي "استكمال" انفتاحها المجتمعي على باقي المكونات وذلك من منطلق أن الحركة ذات المنهج الوسطي القائم على المشاركة الإيجابية ينبغي لها أن تمتلك الجرأة الفكرية اللازمة التي تجعلها تبني علاقاتها انطلاقاً من هويتها الفكرية ومنهجها الإصلاحية وتنصت لمجمل التجارب الأخرى. وينبغي أن تدخل منعطفاً جديداً في بناء علاقات مجتمعية مع تجربة الطرق الصوفية.

وخلاصة القول، إذا كانت الحركة قد انتهت إلى الإقرار بواقع التعددية في المشهد الديني والثقافي، والاعتراف بمختلف الفاعلين فيه من تنظيمات حركية ومؤسسات للعلماء وطرق صوفية وغيرها، وإذا كان انفتاح الحركة على الدولة وعلى العلماء قد أثبت نجاحه، فإنها محتاجة اليوم إلى تطوير علاقاتها العامة لجعل العلاقة مع الطرق الصوفية تدخل في دائرة "الممكن".

وماذا عن التيار السلفي..؟

إن التعاون سيسهم في أن يجعل كل مكونات المجتمع خلايا
"يقظة" لخدمة القضايا الكبرى للبلد، وليس خلايا "نائمة"
تستغلها أطراف خارجية في أجندة التوسع والهيمنة.

لقد شكلت السلفية على امتداد التاريخ الإسلامي منهجا في الإقتداء بالسلف الصالح واستلهم تراثهم العلمي والأخلاقي والجهادي. وقد شكلت دعامة أساسية في مخيال المغاربة ضد الاستعمار وضد التخلف، فالسلفي في الأربعينات والخمسينات هو رجل مجدد، وطني، ومحارب للخرافة، فضلا عن الاستقامة والالتزام بالشعائر الدينية.

حين تكدر صفاء السلفية !

غير أن هذه الصورة شهدت تغيرا كبيرا كدر صفاءها، وذلك حينما انتسب إلى السلفية أو نُسب إليها فئات عريضة من أهل الغلو والتشدد أو من تيارات التكفير والتفجير. وقد ازدادت هذه الصورة قتامة حينما سعت نفس الجهات التي تريد استغلال الطرق الصوفية لتوظيفها ضد الحركة الإسلامية، إلى القيام كذلك باستغلال حالة التعدد في "الحقل السلفي" من أجل التحريف والتخويف؛ تحريف لتلك الصورة الأصيلة للسلفية المغربية الإصلاحية العميقة الجذور والمنهج، وتخويف من الاقتداء

بالسلف الصالح في توجيه وترشيد حركة "التدين"، ومن ثمة الحد من الانتماء والتعاطف المتواصل مع تيار الصحوة الإسلامية.

سلفيات متعددة وليس سلفية واحدة

ولمواجهة هذه المخططات على الحركة الإسلامية أن تسهم في "تصحيح الصورة" ثم البحث عن المشترك من مجالات العمل التي تساهم في التسديد والترشيد، وبناء علاقات تتنوع بتنوع أنماط السلفية.

1- السلفية الأصيلة:

لقد سعت عدة تيارات خلال فترة السبعينات والثمانينات إلى اجتثاث "السلفية الأصيلة للمغرب" من خلال إصاق تهمة الرجعية والظلامية بهذا الفكر، وأذكر شخصا كيف عانى طلبة حزب الاستقلال جراء تعرضهم لأبشع أشكال التهيب والعنف عند ذكرهم لبعض أفكار علال الفاسي، مهما بلغت تلك الأفكار من عمق إصلاحي وعقلانية في النظر والتفكير. وقد تمت استعادة دور الاجتثاث من طرف الاستئصاليين حاليا.

إن على الحركة الإسلامية أن لا تقع تحت طائلة منطق التخويف والتحريف الذي تمارسه تلك الجهات، بل لا بد لها أن تسهم في إزالة الغموض عن السلفية الأصيلة، واستعادة "المعنى" الأصيل للسلفية باعتبارها في الأصل منهجا في النظر والتدين، قبل أن تكون تيارا مذهبيا ومجتمعيا.

2- تيار الغلو والتشدد:

يعتبر ظهور تيار الغلو والتشدد أحد تجليات رد الفعل الاجتماعي على تطرف آخر هو تطرف العلمنة والعولمة والاستهلاك، ذلك أن محاولات "ترسيم" الانحلال الأخلاقي ومحاربة رسالة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" باسم الحريات الفردية، يسهم لا شك في تشجيع الشباب على اختيار الانعزال والمفاصلة والتشدد، كرد فعل للتحصن من الميوعة والانحلال.

إن الحركة الإسلامية معنية أساسا بمناهضة الميوعة، والعمل على تحصين المجتمع من "الانفلات" الأخلاقي والقيمي، باعتبار ذلك من وظائفها الأصلية، وفي نفس الوقت فهي معنية بإشاعة قيم الوسطية والإيجابية والمشاركة والمخالطة والصبر على الأذى في التفاعل مع تيار التشدد، وذلك من خلال فتح مناقشات علمية لأطروحاتها الأساسية.

3- تيار التكفير والتفجير:

لقد أبانت العمليات التفجيرية التي عرفتها بلادنا بأن وراءها في الغالب شباب حديث عهد بالالتزام الديني ولا يمتلك نصيبا معتبرا من العلم الشرعي، كما أن أغلب "الانفجارين" ينتمون لشرائح اجتماعية موسومة بـ "الهشاشة" و"الهامشية"، مما ييسر عمليات استدراجهم إلى الخلايا التفجيرية.

ولذلك فإن دور الحركة الإسلامية يظل مهما في تصريف خطابها التربوي والدعوي وسط هذه الفئات، والتواجد وسط هذه الشرائح الاجتماعية والأحياء التي تعرف ظروفًا صعبة.

4 - السلفية العلمية:

لاشك أن الحركة الإسلامية محتاجة إلى قوة الاستدلال الشرعي الذي يميز "السلفية العلمية" باعتبار عناية أهلها بالعلوم الشرعية وبالسنة النبوية الشريفة التي جعلوها في صميم اهتمامهم وأولويات تفكيرهم، ولذلك فإن باب الانفتاح والتعاون والتناصح والتفاعل مداخله كبيرة ومتعددة مع طلاب العلم من السلفية العلمية، قد نختلف في بعض القضايا، لكن دورنا أن نحول هذا الاختلاف إلى خير عام يخدم الدين والبلد والأمة، ويجنب بعض شباب الأمة السقوط في فخاخ "التكفير" و"التفجير".

وخلاصة القول أنه بالإضافة إلى دور الحركة الإسلامية الأساسي في التأطير العلمي، والتربية الصالحة، والحضور المجتمعي القوي في جميع المناطق، بما فيها تلك التي توصف بـ"الهامشية"، كل ذلك وغيره، فإن هذا الإمكان الهام في التعاون سيسهم ولا شك في تحصين الخصوصية المغربية من "التحلل" و"الانهيار" وفي إشاعة روح الحكمة والرشد في المجتمع، ويجعل كل مكوناته خلايا "يقظة" لخدمة القضايا الكبرى للبلد، وليس خلايا "نائمة" تستغلها أطراف خارجية في أجندة التوسع والهيمنة.

إن الحركة الإسلامية محتاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى توسيع دائرة منهج نحن "دعاة لا قضاة"، لتشمل بالإضافة إلى العلاقة مع نظام الحكم، العلاقة مع جميع مكونات الصحوة الدينية، إذ لا يكفي أن نصف هؤلاء بـ"الخرافية" وهؤلاء بـ"التشدد" وأولئك بـ"الرسميين"، لنعتبر أنفسنا قد قمنا بالواجب، بل لابد للحركة الإسلامية من الإبداع في المنهجيات والكيفيات التي تسمح لها ببناء علاقات رشد بين جميع مكونات البلد.

المبحث الثاني

آفاق الجبهة الدينية ومسارات الانفتاح

إن من مقتضيات التحول في العلاقات وتوسيع مجالها الحيوي إعادة النظر في منطق الجبهة الدينية الذي استحكم العقل الإسلامي خلال المراحل السابقة، ذلك أن مفهوم الجبهة الدينية يطرح نفسه وكأنه إطار تجميعي لكل من يشتغل من داخل المرجعية الإسلامية، في حين أن المجتمع هو مجال الفعل الحقيقي للمرجعية الإسلامية تفعيلاً وتشغيلاً عملياً ونظرياً.

ولذلك سنسعى من خلال هذا المطلب إلى إعطاء أبعاد جديدة لهذا المفهوم من خلال طرحنا لمفهوم "ما بعد الجبهة الدينية"، ثم في المستوى الثاني نتناول مسارات الانفتاح الذي يشتغل فيه التنظيم على نشر فكرة أو قيمة ليحتضنها المجتمع ويتبناها ضمن قيمه الأساسية، انفتاح يحرص فيه على إقناع الناس أكثر مما يحرص على تلقينهم والإملاء عليهم، انفتاح يسعى به لخدمة الناس أكثر مما يقتصر على تعبئتهم وحشدهم، انفتاح هدفه التعاون على حل المشكلات وخدمة القضايا الأساسية، عوض العمل على توظيفها لمصلحة التنظيم والدعاية له. وفي مستوى ثالث نجتهد في اقتراح إحدى تطبيقات هذا المفهوم الجديدة من خلال حديثنا عن مداخل التجاوب مع المتضررين من الفساد تعاوناً وتحالفاً.

ماذا بعد... الجبهة الدينية؟

إن مفهوم "الجبهة الدينية" يحتاج اليوم إلى "إعادة

نظر" بما يجعله مستوعبا للتحويلات التي تعرفها الحركة والمجتمع

والمحيط العالمي

إن الأبعاد الجديدة التي نريدها للعلاقة بين مكونات المجتمع الأساسية تسائل في العمق مفهوم "الجبهة الدينية" كما تواتر في التصور والممارسة الحركيين، كما تطرح علينا تحديا فكريا يقوم على الحاجة إلى توسيع آفاق النظر في هذا المفهوم من الناحيتين النظرية والعملية.

رصيد وتراكم

وقبل الخوض في هذا المطلب، لابد من التأكيد على أمرين أساسيين:

- أن الجبهة الدينية كما استقرت في فكرنا الحركي كانت إحدى تعبيرات المراجعات التصورية التي تبلورت في سياق تطور عملنا الإسلامي.

- أنها كانت استجابة لتحدي الصراع القيمي الذي عرفته بلادنا، والذي حاول بعض أطرافه أن يجعلوا من "المرجعية الإسلامية" مجالا للتنافس والصراع، ولذلك كان طبيعيا أن تبحث الحركة عن توسيع "مجالها الحيوي الأولي" لكسب رهان "إثبات الذات"، من خلال تحديد تموقعها المجتمعي بين الفاعلين الدينيين الأقرب، ومن

منطلق اختياراتها الفكرية والسياسية كان طبيعياً أن تتموقع ضمن دائرة ما أسمته في أدبياتها "الجبهة الدينية".

والجدير بالذكر أن الحركة قد كسبت في هذا الرهان كسباً هاماً، تجلت بعض أبعاده في تدعيم خط المشاركة الإيجابية، وتجاوز المنطق الطائفي في استراتيجيتها التنظيمية، وتحقيق مكاسب دعوية مقدرّة على المستوى المجتمعي في قضايا الهوية والقيم، ثم تفويت الفرصة على الذين يراهنون على الصراع بين الحركة وباقي الفاعلين الدينيين من علماء وطرق صوفية وغيرهم...

إعادة النظر في المفهوم

غير أن مفهوم "الجبهة الدينية" يحتاج اليوم إلى "إعادة نظر" بما يجعله مستوعباً للتحوّلات التي تعرفها الحركة والمجتمع والمحيط العالمي، الأمر الذي سيسمح عملياً بتوسيع المجال الحيوي لعلاقات الحركة مع محيطها، وهو ما تفرضه دواعي ثلاث:

1 - أن مفهوم "الجبهة الدينية" يوحي بأن الجبهة تخص فقط الفاعلين في الحقل الديني بشكل مباشر دون سواهم، والحق أن الأمر يتعلق بمختلف الفاعلين الذين يناصرون المرجعية الإسلامية باعتبارها من ثوابت الهوية المغربية، ومنطلقاً في الإصلاح والنهوض بأوضاع المجتمع.

2 - كما أنه يحيل على تقسيم المجتمع إلى جبهتين، يفترض أن هناك "جبهة لادينية" عريضة تقتضي تحالفاً ضدها بين الفاعلين المكونين للجبهة الدينية، والحقيقة أن الأمر ليس بهذه الصورة، إذ أن البعض ممن يمكن عند التقسيم البسيط تصنيفهم خارج

الجبهة الدينية، يمكن التحالف معهم والاصطفاف إلى جانبهم في خدمة بعض قضايا الأمة أو في مواجهة بعض أصناف الفساد، وهو الأمر الذي يخدم في النهاية مشروع الإصلاح.

3- أن مفهوم الجبهة يؤدي إلى هيمنة منطق التحصين والدفاع والتدافع التصنيفي المبني على الصنفين المتمايزين. وهو ما يسهل مأمورية الآخر في عزل الفاعلين الدينيين والتخويف منهم أو التحريض عليهم.

من البحث عن الذات إلى البحث عن المشترك

وبالنظر والتحقيق يتبين أن هذه الدواعي الثلاث لا يستوعبها التحول الحاصل في سياقين أساسيين؛ سياق خاص يدل عليه انتقال الحركة في كسبها المجتمعي والدعوي من حالة "البحث عن الذات" إلى حالة "البحث عن المشترك"، ثم سياق عام تكشفه التحولات التي يعرفها المجتمع في تدينه، والذي تؤثر عليه موجة التدين المتواصلة في الوسط المجتمعي بحيث لم تعد الحركة الإسلامية قادرة على استيعابها وتأطيرها، وأيضا نضج الوعي المجتمعي بالأهمية الحضارية لقضايا الهوية والقيم والأخلاق، وحسم موضوع المرجعية الإسلامية لدى أغلب الفاعلين السياسيين، بحيث لم يعد مجالاً للصراع والتأويل.

إن المحددات السابقة تتطلب منا جهداً فكرياً وعملياً نوعياً، والبحث عن مجال أوسع لاستيعاب التحولات المرتبطة أولاً بالكسب الذي حققته الحركة في علاقتها مع

المكونات الأساسية في الحقل الديني، ثم استيعاب التحولات التي يعرفها المحيط المجتمعي المتسم بتوفيره لكثير من نقاط الالتقاء مع المتضررين من الفساد. ولذلك، فالوقت قد حان لتجديد النظر في مفهوم الجبهة الدينية، مع ما يعنيه ذلك من استصحاب المكاسب التي تحققت من خلالها، ومما يجعلها مقدمة لانفتاح أكبر على مكونات أشمل يمكن التعاون معها لتحقيق مشروع "إقامة الدين وإصلاح المجتمع"، وفي النهاية يمكن التركيز على خلاصتين محوريتين؛ الأولى أنه أصبح بالإمكان تجاوز الحديث في مغرب اليوم عن جبهة دينية وجبهة لادينية، حيث تبين في حالات كثيرة أن "اللادينين" جهات معزولة عن المحيط المجتمعي وأيضاً السياسي، وفي كثير من محطات التدافع السلمي اتضح أنهم ليسوا لا جبهة ولا تياراً، فهم بعض بقايا "الاستئصاليين" أو المعاندين من "الإباحين الجدد"، والخلاصة الثانية تتأسس على حاجة الحركة إلى تطوير منظومة علاقاتها مع المحيط لتعزيز قيم الإصلاح والوسطية والمشاركة، وأيضاً للانخراط الفاعل والموضوعي في القضايا الكبرى للبناء المجتمعي والنهضة والتنمية، من خلال استيعاب جل الفاعلين المتضررين من الفساد ضمن تحالف مجتمعي حول القضايا المشتركة.

الانفتاح: أشكال ومسارات

لقد عرفت الحركة الإسلامية في تجربتها أشكالا مختلفة

للانفتاح: انفتاح أستاذية واستعلاء، انفتاح تعبئة وحشد وانفتاح

مشاركة وتعاون

إذا كانت أغلب التنظيمات الإسلامية قد حسمت موضوع الانفتاح على المجتمع، وقطعت مع منطقتي العزلة الشعورية ومنطق المفاصلة، الذي لم يعد مقبولا ولا ممكنا. فإن أشكال الانفتاح ومسارته تحتاج للتأمل بغية رصد التحولات الحاصلة جراء عمليتي التأثير والتأثر المصاحبتين لكل انفتاح.

فضرورة الانفتاح تفرضها أولا الهوية الدعوية لهذه التنظيمات، حيث أن مجال اشتغالها، وطبيعة رسالتها تقتضي أن يكون خطابها خطابا عاما ومفتوحا للناس جميعا، بكل فئاتهم وشرائحهم، مادام الذي بعث بهذه الرسالة قال عنه تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ □ سبأ 28". ويفرضها ثانيا تطور الواقع الذي لم يعد معه الانعزال ممكنا حتى بالنسبة للطوائف المغلقة، خاصة في ظل واقع الثورة المعلوماتية وانتشار الفضائيات، وتعدد مصادر التلقي وتنوعها.

لقد عرفت الحركة الإسلامية في تجربتها أشكالا مختلفة للانفتاح، وكل شكل يفترض مسارا محددًا. وبالنظر لتطبيق بعض هذه المسارات في فترات تاريخية سابقة بما يشكل مرآة لمآلاتها وعواقبها، فإنه يمكن إجمالها في ثلاث:

الأول: انفتاح أستاذية واستعلاء:

وهو تواصل مع الناس وانفتاح على المجتمع نعم، ولكن بمنطق امتلاك الصواب والحقيقة المطلقة.

إنه انفتاح بمنطق الفرقة الناجية، التي تفتح على الناس لتدعوهم إلى الالتحاق بها، والتسليم بمنطقها وبأفكارها وبقناعاتها. انفتاح بمنطق استعلائي يمارس الأستاذية على الآخرين، ويمارس الوصاية عليهم، ويسعى إلى إدخال كل أفراد المجتمع إلى التنظيم، وإعداد مجتمع آخر بديل بمنطق إلحائي يجعل من الاستقطاب الهدف الوحيد للانفتاح، عوض أن يكون واحدا من نتائجه.

الثاني: انفتاح تعبئة وحشد

وهو انفتاح لا يحرص بالضرورة على إدماج كل المجتمع في البنية الحركية، ولا يعمل بالأساس على إدخال جميع أفرادها في التنظيم أو الجماعة، ويسلم بأن ذلك أمر مستحيل وغير ممكن. ولكنه يفتح على الناس ويتواصل معهم، بهدف التعبئة والحشد، وتسخير الجماهير المحشودة لخدمة التنظيم، والدعاية للجماعة، والتسويق لها.

منطق يطوع الهموم المشتركة ويجعل منها فرصة لخدمة التنظيم، عوض أن يكون التنظيم في خدمة هذه القضايا وهذه الهموم. ويتجلى ذلك في تعامل بعض التنظيمات مع القضية الفلسطينية حيث يتم استغلال التعاطف مع القضية والتعبئة لها، كوسيلة لكسب التأييد والولاء للجماعة عوض أن تكون القضية هدفا في حد ذاتها.

الثالث: انفتاح مشاركة وتعاون:

وهو انفتاح من يتعد عن إساءة الظن بالناس، ولا يرى نفسه أفضل منهم أو أن منزلته خير من منزلتهم. انفتاح مَنْ لا ينظر للآخر بعين التحقير والانتقاص ويعطي الأولوية للبحث عن جوانب الخير في الآخر لتنميتها. انفتاح بمنطق "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب"، ليؤسس بذلك لمنهج في التعاون في مناطق الاتفاق، والتماس العذر في مناطق الاختلاف.

انفتاح على الآخر بمنطق البحث عن المشترك وعن نقط الالتقاء، من أجل التكامل والتعاون على حل المشكلات والمعضلات، وخدمة القضايا المشتركة. انفتاح بمنطق الشراكة يجعل من التنظيم وسيلة لخدمة المجتمع، في إطار من التفاعل والقابلية للأخذ والعطاء.

والأكيد أن هذا الشكل من الانفتاح يفرض مسارا يؤمن بالتعددية، ويوسع من دائرة الـ"نحن" ومن مفاهيم الجماعة والانتفاء، ويمتنع في المقابل عن منطق التصنيف الإقصائي للمجتمع، أو التصنيف التعبوي، حيث يصير المعيار في نجاح التنظيم هو مدى مساهمته في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتبني همومه وقضاياها، ومدى استفادة المجتمع واستفادة الأمة من أعمال ومبادرات هذا التنظيم أو تلك الجماعة.

إن المطلوب هو انفتاح يشتغل فيه التنظيم على نشر فكرة أو قيمة ليحتضنها المجتمع ويتبناها ضمن قيمه الأساسية، انفتاح يحرص فيه على إقناع الناس أكثر مما يحرص على تلقينهم والإملاء عليهم، انفتاح يسعى به لخدمة الناس أكثر مما يقتصر على تعبئتهم وحشدهم، انفتاح هدفه التعاون على حل المشكلات وخدمة القضايا الأساسية، عوض العمل على توظيفها لمصلحة التنظيم والدعاية له.

الإسلاميون وتحديات المشاركة

إن التحدي الأساسي يتجلى في كيفية إدارة وتدبير

الثنائيات أو المفارقات التي تصاحب عملية الانفتاح: ثنائية المبدئية

والواقعية ثنائية الكم والكيف وثنائية التأثير أم الأثر

نواصل حديثنا عن محاذير الانفتاح وفي مقدمتها ما ينطوي عليه من أذى ومن معاناة يستوجبان التسلح بالصبر لمواجهةها عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترميذي وابن ماجه: "المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم".

وهو حديث ينبه إلى أمرين مهمين؛ أولهما التأكيد على خيرية مخالطة الناس والحث عليها وتفضيلها على عدم المخالطة، وثانيهما الإرشاد إلى الصبر على الأذى الناتج عن المخالطة.

فما هي أشكال هذا الأذى؟ وما هي أشكال هذه المعاناة؟ وكيف يمكن تفاديها أو تجاوزها؟

إن التحدي الأساسي في نظري هو كيفية إدارة وتدبير مجموعة من الثنائيات أو المفارقات التي تصاحب عملية الانفتاح والمخالطة، والتي يمكن إجمالها في ثلاث:

- ثنائية المبدئية والواقعية

وهي ثنائية بين تصور النموذج والمثال، وبين صعوبات وإكراهات التنزيل على أرض الواقع، الذي لا يكون دائما مساعدا.

فمن الناحية التصورية نحتاج، إلى استيعاب قانون التدرج، وتنزيل المشاريع عبر مراحل، وهنا يمكننا استحضار نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي يعمل في ظل نظام علماني متطرف، وهيمنة كاملة للمؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، يحدد لنفسه هدفا محددًا ومهمة واضحة، في هذه المرحلة، وهي ليست لا الإطاحة بالعلمانية، ولا استعادة الخلافة الراشدة، بل يركز على هدف الدولة العلمانية غير المعادية للإسلام؛ ويعمل على تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية لصالح المؤسسة المدنية، وبعد ذلك فليختر الشعب من خلال مؤسسات منتخبة وذات صلاحيات أوسع مداخل جديدة للتغيير ومجالات أخرى للإصلاح.

ومن الناحية العملية نحتاج إلى الواقعية أثناء التنزيل، وما تقتضيه من معرفة بالواقع واستيعاب لأحكامه ومقتضياته وإمكاناته، فالواقع لا يرتفع، ولا يمكن بالتالي تجاهله، وفي هذا المقام يقول الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله: " ومن الواقعية التي نحتاج إلى تثبيتها في فكرنا: أن نوازن بين طموحنا وإمكاناتنا، بين ما نصبو إليه وما نقدر عليه، فلا نورط أنفسنا في أمور لم نعد لها العدة، ولم نهيء لها الوسائل اللازمة ".

ونحتاج أيضا إلى القدرة على ابتكار البدائل وتنويعها، والتفنن في إبداع الخيارات وتعديدها، والعمل على حصر التوقعات ودراستها، والاستعداد لكل الاحتمالات، وظروفها، وبذلك فقط، يمكننا الإفلات من الوقوع في مأزق المواقف الحدية، التي لا ترى من الألوان إلا "الأبيض والأسود"؛ ولا تعرف من الخيارات إلا "المواجهة الشاملة أو الخضوع التام"، و"الرفض الكامل أو الصمت المطبق".

- ثنائية الكم والكيف

خصوصا في موضوع الإستيعاب التنظيمي للأعضاء الجدد حيث نجد هيمنة لثنائية تشديد الشروط وجعلها بمواصفات النموذج المثالي أو تخفيفها إلى أدنى مستوى، وجعلها في الحد الأدنى من الإيمان بالمشروع والالتزام به والعمل على تحقيقه وتنزيله.

فإذا كان التركيز في الشروط ورفع سقفها، يضمن تنظيما أكثر انسجاما وأكثر فاعلية وجاهزية وإذا كان الكيف المركز هو الاختيار المناسب لمرحلة النشأة ولعهد المحاضن المغلقة و لزمّن المحن والابتلاءات، فإن الأمر يصبح غير كاف في مراحل الإنفتاح على المجتمع والإنطلاق في تنزيل المشروع وفي مرحلة توسيع المجال الحيوي للتنظيم. ففي الظروف العادية وفي زمن الوضوح والانفتاح والمخالطة والمشاركة، أو زمن التعريف بالمشروع وتنزيله، فإن التحدي آنذاك هو حجم حضور رسالة التنظيم في الواقع ومدى استجابته لانتظارات المجتمع، وليس الاقتصار على العمل داخل التنظيم وتحسينه،

والمثال البارز هنا هو انتشار الحجاب والذي كان يقدم في السابق كمؤشر عن توسع التنظيم وهو الآن مؤشر عن انتشار التدين في المجتمع، وإن كان فيه بعض التخفيف الذي يبقى مطلوباً ترشيده، حيث تبرز هنا ثنائية التوازي بين الكم والكيف، وتؤكد بالتالي على أن التقدم في الكيف ينبغي أن يكون متوازياً مع التقدم في الكم.

إن المخالطة الإيجابية، والعمل بمبدأ الشراكة والتعاون، والسعي إلى تنزيل المشروع الحضاري، تقتضي توسيع الكم وتحسين الكيف، أي الانفتاح على شرائح واسعة وفئات جديدة من المؤمنين بالمشروع والراغبين في الانخراط فيه، وإن كانوا في بداية طريقهم وبداية التزامهم، كما يقتضي البحث عن الخير أينما كان، والعمل على رعايته وتنميته وتزكيته، والعمل على الاستفادة من كل الطاقات، وتعميم الاستفادة على الجميع، وفتح الباب في وجه كل راغب في عمل الخير وباحث عن الصلاح والإصلاح، ولكن مع ذلك كله وقبله وجب الاستعداد لاستقبالهم وتوفير البنيات اللازمة والفضاءات المناسبة والمحاضن المفتوحة والبرامج المتخصصة لتلبية انتظاراتهم وتأطيرهم وصقل مواهبهم، والكفيلة بإشراكهم وتخفيف انخراطهم في منظومة التربية والتكوين والتزكية والتقويم، في أفق تحميلهم المسؤولية وتسليمهم المشعل وحملهم لرؤية المشروع.

- ثنائية التأثير والتأثر

وهي ثنائية تواجه كل من يفتح على المجتمع حيث يجد نفسه بين إيجابية العمل في ظل الواقع بهدف تغييره وإصلاحه، وبين محذور الذوبان فيه والتطبيع معه والاستسلام له، وذلك بحكم العلاقة التفاعلية مع المحيط، والتي تؤثر في الاتجاهين، فكما أن الواقع أو المحيط يتأثر بالفاعلين فيه، فإن هؤلاء الفاعلين بدورهم واقعون لا محالة تحت تأثيره، لأنهم يعملون في ظروفه، وتحت سقفه، وفي ظل شروطه. ومن ثم فالتأثير والتأثر حاصل لا محالة، والمفاضلة يجب أن تنصب حول طبيعة التكيف والتنزيل هل هو إرادي وقاصد أم فقط استسلامي وعاجز.

لذا وجب الانتباه والحذر من التكيف الاستسلامي الذي ينتهي بفقدان البوصلة، والسقوط أمام امتحانات الضغوط والإكراهات والإغراءات، والتحول عن الأهداف المسطرة والمتمثلة في تغيير الواقع وإصلاح المجتمع ومقاومة الفساد، إلى القبول بهذا الواقع والذوبان فيه والاستسلام لشروطه والتطبيع معه، من خلال العمل بأدواته، والممارسة بأساليبه، والسكوت على فساده.

فإذا أصبح أبناء الحركة الإسلامية في الجامعة أو في الحزب السياسي أو في النقابة العمالية أو غيرها من واجهات العمل والدعوة يقبلون ويطبعون مع الممارسات الخاطئة التي يجدونها سائدة في هاته المجالات، وإذا لم يحافظوا على رساليتهم وعلى مصداقيتهم وشفافيتهم ونزاهتهم، فإننا لن نجد لذلك وصفا إلا أنها هزيمة في معركة الإصلاح، ورسوب في امتحان الانفتاح والمخالطة.

لذا وجب الإعداد والاستعداد لذلك قبل الإقدام على هذه الأعمال وأثناءها وبعدها، سواء من الناحية النفسية والتربوية، أو من خلال توقع التعرض للإكراهات والإغراءات، وتوقع احتمالات السقوط في الأخطاء أو الانحرافات، ومن ثمَّ العمل على اتخاذ الإجراءات الوقائية والاستباقية الكفيلة بحماية الأفراد والتنظيم منها، مع الحرص على اصطحاب البعد التربوي والدعوي، على طول المسيرة وفي كل المستويات، والحرص على المتابعة والمصاحبة لمعالجة الأعراض الجانبية في حال وقوعها، ووضع المساطر الكفيلة بتقويمها.

إلا أن هذا الاحتياط من الاستسلام للواقع وهذا الحذر من الذوبان فيه، لا ينبغي أن يتحول إلى حاجز نفسي يمنع أي إمكانية للتفكير العقلاني، وموازنة الأمور وتقدير نتائجها ومآلاتها، ولا أن يقف عائقاً أمام التعاطي بالحكمة والمرونة المطلوبة مع الواقع، ولا أن يصبح ذريعة للتصلب والجمود والتحجر على آراء أو اجتهادات أو مواقف بعينها ولو تبين أنها مرجوحة، بحجة عدم الاستسلام للواقع وعدم الرضوخ له، ولا أن يتحول إلى هاجس يعيق عملية التكيف المطلوبة مع الواقع بشكلها الإرادي.

ولتقريب الصورة نسوق مثال ذلك البائع الذي ذهب للسوق وشغله الشاغل هو كيفية النجاة من حيل المحتالين، بعد أن أوهمه أحدهم أن علامة المحتالين تتجلى في تكرار السؤال عن الثمن قبل السؤال عن البضاعة، وأصبح كلما سأله مشتر عن ثمن السلعة، يرفض التعامل معه خشية أن يكون السائل محتالاً، وهكذا قضى اليوم كله حذراً فطناً رافضاً للاستسلام، بل فرحاً بمستوى يقظته ناسياً أن الشاطر في السوق هو

الذي يسعى لبيع أكبر قسط من سلعته في مراعاة لواقع هذا السوق وإمكانيات الربح فيه.

فالفاعل المتبصر ينظر بعيدا، ويدرس واقعه، ويتعرف على الوسط الذي يتحرك فيه، ويُقدّر بعد ذلك عواقب الأمور ونتائجها ومآلاتها، ويمدد بالضبط من أين يبدأ وأين يجب أن يقف، وكيف يرتب أولوياته وإستراتيجية تحركه، فلا يتحرك بعشوائية متهورة في حقل يجهره، قد يكون مليئا بالألغام، ولا يدخل في معركة يعلم مسبقا أنها خاسرة، ولا يفوت فرصة يراها سانحة، ولا يستعجلُ أمراً قبل أن تنضج شروطه، ولا يتأخرُ عن أمر قد حان وقتُه، فتكون بذلك جل خطواته محسوبة، فلا يكون صلبا حتى يُكسر ولا ليناً حتى يُعصر، بل عليه أن يتعرف جيدا على المعادلة، وعلى طرق حلها، ولا يتأتى ذلك إلا بناء على دراسة متبصرة لحجم الفرص المتاحة، وحجم التحديات والإكراهات، وحجم الإمكانيات والقدرات الذاتية، ثم موازنة الأمور ودراسة المآلات والنتائج، وأخيرا اتخاذ الموقف المناسب في إطار البدائل الممكنة والخيارات المتاحة.

ذلك إذا هو التكيف الإرادي القاصد، الذي يُبني على رؤية متبصرة، حتى إذا ما دعت الضرورة لبعض الاختيارات المفضولة، لا يكون الأمر عشوائيا ولا مجانيا ولا متسرعا تحت الضغط والإكراه، بل يكون ضمن استراتيجية واضحة ومدروسة. وإذا أقدم على أمر أو أحجم عن آخر، لا يفعل ذلك بشكل استسلامي، بل يكون ذلك بناء على وعي تام به وبمكانته وترتيبه في خارطة الطريق التي رسمها أو الأولويات والأهداف التي سطرها.

ضحايا الفساد والتحالف المطلوب

"نداء العفة والكرامة" وجه لكل الفاعلين، وطلب من

كل المتضررين من شيوع الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المواطنة،

التعاون والتنسيق وأخذ المبادرة.

من نافلة القول أنه لا يمكن لأي مجتمع أن ينجح في كسب رهان النهضة والتنمية إلا إذا اتسم الفاعلون فيه بنكران الذات التنظيمية والحزبية، والمساهمة في البحث عن المشترك وتطويره خدمة للمجتمع ولتطلعاته الكبيرة.

تجاوز منطق التصنيف

إن هذا التوجه يستلزم من الحركة الإسلامية أن تنتقل من الانفتاح الذاتي الذي يقتصر على الخروج من حالة العزلة، إلى الانفتاح التشاركي المساهم في إطار قضايا مجتمعية مشتركة.

وهذا المنطق في الانفتاح سيسمح لا شك بتجاوز تقسيم المجتمع وفق "ثنائيات تصنيفية" تعتمد على منطلقات الانتماء التنظيمي أو الحزبي، نحو توجه يقوم على "ثنائية الفعل" الذي يجعل من الجميع معنيا بقضايا البلد ومصالحه بغض النظر عن رؤاه الإيديولوجية، بل أكثر من ذلك أتصور أن توجهها كهذا إن توفرت له شروط الصدق والإرادة والجرأة سينتهي إلى تحالفات مجتمعية تتصدى لتلك التحديات، وهكذا يصير التصنيف المجتمعي السليم وفق هذه الثنائية يميز بين دعاة الإصلاح ودعاة الإفساد.

الفساد قضية تمم الجميع

ومن ثمة تتحول قضية الفساد والإفساد إلى قضية مجتمعية؛ وأقصد هنا بالفساد كل ما من شأنه أن يعيق مسيرة الإصلاح ببلادنا، سواء أكان فسادا سياسيا أو اقتصاديا أو ماليا أو أخلاقيا أو بيئيا أو غيره، ومن أي جهة كان، مما يثير في المستوى الاقتصادي قضايا الرشوة واختلالات تدبير المال العام وفي المستوى الحضاري قضايا التخلف والتطبيع وفي المستوى الأخلاقي قضايا الدعارة والتفسخ والمخدرات والإدمان.. إلخ.

وهنا يمكن للحركة الإسلامية أن تتطلع إلى تحالفات مع مجمل الفاعلين المناهضين بنزاهة ومصداقية ووضوح للفساد والإفساد، فقضية مثل قضية العنف ضد النساء تعني جميع النساء المتضررات، وهنا يمكن للجمعيات النسائية للحركة الإسلامية أن تكون فاعلة في التحالف من أجل المرأة المتضررة من العنف، خاصة إذا علمنا أن من بين أسبابه الأساسية انحراف الأزواج الناتج عن تعاطي الخمر والمخدرات.

وفي نفس الاتجاه، فإن قضية فلسطين وما يرتبط بها من تحديات التطبيع، يجعل من أمر التحالف حولها مع المتضررين من التطبيع أمر غاية في الأهمية، ولا شك أن ما يثيره اليوم بعض "المطبعين" باسم الأمازيغية مثلا يتطلب التحالف مع الأمازيغيين الأحرار المتضررين من أي صهينة محتملة لقضيتهم وآثار ذلك على الدور الحضاري والثقافي للأمازيغ في قضايا الأمة.

كما أن قضية مثل قضية الاعتداء الجنسي على الأطفال، لا يمكن أن نربح فيها الرهان بالمبادرات الجزئية هنا وهناك، لأن شعار "ما تقيسش ولدي" مثلا، المفروض

أن يكون شعار كل مغربي ذي كرامة، وليس شعارا خاصا بمذهب معين أو توجه إيديولوجي محدد، وعلى المهتمين من أبناء الحركة الإسلامية بقضايا الطفل الانخراط القوي في تفعيل مثل هذه المبادرات.

ونفس الأمر يمكن قوله حول قضايا الدعارة والإدمان والمخدرات، بتنوع التحالف في مواجهتها، لأن الآفات التي تسببها هذه الظواهر تستهدف جميع الشرائح الاجتماعية ويقع في حبالها شباب من مختلف الأوساط والفئات. ويكون المتضررون في نهاية المطاف هم الآباء والأمهات من مختلف الاتجاهات أكانت حزبية أم جمعوية أو إسلامية أو علمانية وهكذا. والأمثلة كثيرة حول مجالات التحالف ضد الفساد ومن أجل مصلحة المتضررين منه، والتي تظهر في العمق أن التحالف يتطلب البحث عن عناصر الالتقاء مع الآخر، وأيضا الاتفاق حول القضية المجتمعية وليس حول الأرضية الإيديولوجية، وهذا التحالف لا يحتاج بالضرورة إلى الانطلاق من طرح سؤال الإطار بل يحتاج بالأساس إلى خلق "فضاءات مشتركة" أو "محطات" و"مناسبات" للالتقاء.

نداء تنبيه لا نداء توظيف

وفي هذا الصدد أريد أن أنبه إلى محاذير في هذا الاتجاه، إذ لا يمكن لأي تحالف مجتمعي أن يتأسس على أرضية صلبة وأن تكون له ثماره في المجتمع، إلا إذا تجاوز عقلية الرغبة في الهيمنة على التحالف أو الرغبة في توظيف نتائج العمل المشترك في سياق صراع تنظيمي أو حزبي، فوقفه فلسطين مثلا أساسها هو التحالف ضد العدوان

والتطبيع، فهي تشكل "سبب نزول" التحالف، وليس تفاعلا سياسيا مع قضايا التنظيم المساهم في التحالف.

فحينما أصدرت حركة التوحيد والإصلاح "نداء العفة والكرامة" لم تعتبره في الأصل نداء خاصا بجهة ما، بل وجهته إلى العلماء والدعاة وإلى الإعلاميين والسياسيين بجميع مشاربهم، وإلى مختلف الفاعلين المهتمين بقضية العفة كقضية مجتمعية مشتركة تهم المجتمع بأكمله، وطلبت من كل المتضررين من شيوع الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المواطنة، التعاون والتنسيق وأخذ المبادرة.

وإجمالا أعتقد أن هناك تحديات مجتمعية تفرض على الحركة الإسلامية الانخراط في تحالفات عميقة حول قضايا البلد الأساسية مع ذوي الإرادة الحسنة والنزاهة المطلوبة، وهو ما سيسهم بانتقال الفاعلين من شرعية المصادقية الفكرية والأخلاقية إلى شرعية الإنجاز، ومن الحاجة للانفتاح الذاتي إلى الانفتاح التشاركي، وهو ما يتطلب في العمق أن تتجه الحركة إلى فتح حوار وطني مع مختلف الفعاليات المجتمعية والنخب الوطنية حول مختلف التحديات.

المبحث الثالث

العلاقة مع الآخر

تطرح تحديات الانفتاح في المجال الحركي الإسلامي، بالإضافة إلى تطوير العلاقة مع الفاعلين الدينيين من خلال توسيع دائرة النحن وتعميق دلالة وهوية الجبهة الدينية، والتحالف مع ضحايا الفساد من خلال التفكير في القضايا المشتركة.

تطرح هذه المستويات من جهة أخرى، التفكير في منطلقات جديدة للتفاعل مع الآخر، ونقصد بالآخر هنا تلك المكونات التي تشتغل من خارج المرجعية الدينية، أو تعتمد تأويلا علمانيا للدين وتطرحه كإشكالية فردية، أو المكونات التي تستبدل بالمرجعية الإسلامية مرجعية كونية تعلي من شأن المواثيق الدولية على حساب الخصوصية الثقافية المحلية.

كما نهتم ضمن مفهوم الآخر، بتيارات المنافسة الصراعية، وبالتزوعات الاستئصالية التي لا تكتفي برفض الدين باعتباره مرجعية في الفعل التاريخي، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهد من أجل "اقتلاع جذور العمل الإسلامي".

القيم الإنسانية بين الممانعة والهيمنة

من باب أولى أن تستوعب نخبتنا الفكرية والسياسية أهمية

المنظور الذي يقوم على فكرة القيم الإنسانية المشتركة بدلا عن

القول بكونية القيم ومركزية الغرب

كان حضورني لإلقاء مداخلة في سياق ندوة علمية نظمتها جمعية المستقبل بإيطاليا حول موضوع "القيم الإنسانية المشتركة"⁽¹⁾ مناسبة فكرية هامة للنظر في إشكالية القيم في بعدها الإنساني، إذ شدني اختيار المنظمين لهذا العنوان، بدلا من الحديث مثلا عن القيم الكونية.

لقد كانت الندوة مناسبة لطرح إشكالية أساسية، تتعلق بالتمييز بين مقولة "القيم الإنسانية المشتركة" ومقولة "القيم الكونية"، حيث تحيل الأولى على القيم الأصلية التي لها القدرة على الاستمرار والممانعة والصمود، في حين تحيل المقولة الثانية على المركزية الغربية القائمة على الفرض والهيمنة انطلاقا من آليات متعددة، لعل أبرزها آلية المواثيق الدولية، التي يراد لها أن تشكل مرجعية كونية جديدة تتجاوز المرجعيات الثقافية للمجتمعات.

فلسفة التنوع الثقافي

والحاصل أن المجتمعات الغربية ذاتها التي يراد تعميم قيمها وجعلها كونية عبر مختلف آليات الهيمنة والفرض، لا تندرج ضمن سياق قيمي واحد، بل نجد تفاوتاً جوهرياً بين قيمها الأصلية بما هي قيم قابلة للتحويل نحو التعبير عن المشترك الإنساني، والقيم الجديدة التي يتم التعبير عنها من خلال القوانين والتشريعات.

إن فكرة التعدد الثقافي والتنوع من داخل نفس النموذج الحضاري، تجد براهينها في العديد من الدراسات التي أنتجت في الغرب حول المسألة القيمية، فإذا استحضرنا - على سبيل المثال لا الحصر - ما كتبه Pierre Bréchon في كتابه عن "القيم الفرنسية"، وهو يعقد مقارنات بين بلدان أوربا فيما يتعلق بالقيم الدينية، سنجد أنه يؤكد على أن دولة مثل بولونيا الكاثوليكية وبعد 50 سنة من الحكم الشيوعي المتعارض مع الدين فإن التشبث بالقيم الدينية بقي قائماً.

الاعتبار الإنساني يمنع الإجهاض في الغرب

ومن قدر الله عز وجل، أنه قبل يوم واحد من موعد المحاضرة قرأت مقالا بجريدة "لوفيكارو" حول قضية الإجهاض في إيطاليا، يعزز الفكرة التي نحن بصدد تطويرها، حيث يبين كاتب المقال كيف أنه بعد 30 سنة من العمل بقانون يبيح الإجهاض في إيطاليا (صدر تحديداً في ماي 1978)، تبين أن الامتناع عن الإجهاض أكثر تحسناً لقيمة الحياة بما هي قيمة تجتمع عليها كل الإنسانية، وهو ما يتأكد من خلال امتناع 7 أطباء إيطاليين من كل عشرة أطباء عن القيام بعمليات الإجهاض.

كما أن التقدم في الأجهزة العلمية التي تكشف عن تكون الجنين في بطن أمه دفع إلى تغليب اعتبارات الإنسانية لدى النساء والمرضات على اعتبارات الحقوق الفردية التي تركز منطق الأنانية والتمركز حول الذات، وهكذا فقد شهدت إيطاليا - حسب كاتب المقال - تراجعاً مهماً في معدل النساء اللواتي قمن بالإجهاض، بحيث انتقل المعدل العام من 235 ألف قبل حوالي 30 سنة إلى 127 ألف فقط في الوقت الراهن. وهو ما يبين بأن القيم الأصلية لها القدرة على الممانعة التي تتجاوز منطق الهيمنة والفرص بما في ذلك الفرص الذي يمارس بالقانون، بما لا ينسجم مع القيم المتجذرة في المجتمع وضمن خصوصيته الثقافية.

تركيا إذ ترفض أتاتورك !

مثال آخر يهم إحدى بلدان العالم الإسلامي، ويتعلق الأمر بتركيا التي لم تستسلم للقيم العلمانية الأتاتورية، فبعد 80 سنة من محاولات فرض هذه القيم وإلغاء كل ما له صلة بالقيم الإسلامية في النظام التشريعي والمؤسسي وغيره، كان الانحياز للقيم الإسلامية بمجرد أن أعطي للشعب الحق في الاختيار، ليعبر بذلك عن مرجعيته الأصلية.

مما يتضح معه أن القيم الأصلية تبقى محافظة على تجذرها وممانعتها واستمراريتها، بالرغم من كل محاولات التحويل والاستبدال.

وعلى الجملة، فإذا كان خيار القيم المعولة والمفروضة عبر آليات المواثيق الدولية لم ينجح في استبدال الهويات والقيم على المستوى الثقافي والحضاري العالمي، بالنظر إلى

الصلابة الحضارية التي تتمتع بها القيم الأصلية التي تراكمت عبر مراحل تاريخية وحضارية كبيرة امتلكت من خلالها القدرة على الممانعة والاستمرار، فإنه من باب أولى أن تستوعب نخبتنا الفكرية والسياسية أهمية المنظور الذي يقوم على فكرة القيم الإنسانية المشتركة بدلا عن القول بكونية القيم ومركزية الغرب في ذلك، خاصة وأن الإسلام باعتباره رسالة للعالمين قد أقر البعد الإنساني في بناء القيم لكونه قائما على الفطرة، بحيث أن قيم العدل والصدق والوفاء قيم إنسانية محمودة لدى الجميع، وفي المقابل فإن قيم الظلم والكذب والتدليس هي قيم مستقبحة ومذمومة عند كل الناس، كما أقر الإسلام البعد التعارفي في العلاقة بين الثقافات والأقوام المؤسس على المشترك الإنساني حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الحجرات 13.

"الإباحيون الجدد" وتوظيف المواثيق الدولية

والحقيقة الساطعة هي أن كثيرا من المواثيق الدولية ترتبط

بسياق العولمة واستراتيجياتها القائمة على تعميم معايير القوي

وقيمه، وفرضها على الضعيف.

يوظف "الإباحيون الجدد" في كثير من الحالات "المواثيق الدولية" وما يسمونه "القيم الكونية" لتبرير تحريضهم على الخروج عن "أصول" الاجتماع الوطني و"مرجعية" العقد الاجتماعي المؤسس منذ مئات السنين على المرجعية الإسلامية.

النصوص المقدسة الجديدة !

والملاحظ أن هؤلاء قد ارتقوا بخطاب "المواثيق الدولية" إلى مقام "التقديس"، فهم يؤكدون أن "الاتفاقيات الدولية التي تحمي الحريات الفردية تسمو على القوانين الداخلية للأمم التي صادقت عليها.."، فهذه الاتفاقيات بهذا المعنى تصير "دينا" يعلو ولا يعلو عليه، ويستلزم أن ينخرط فيه الجميع وفي النظام الذي يضعه بلا تحفظ أو تردد.

والحقيقة الساطعة التي لا يريد أن يعترف بها هؤلاء هي أن كثيرا من المواثيق الدولية ترتبط بسياق العولمة واستراتيجياتها القائمة على تعميم معايير القوي وقيمه، فهي تعبير عن فرض إرادة القوي على الضعيف، وهو ما يتأكد حينما نجد بعض

"الأقوياء" يمتنعون عن التوقيع، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع بروتوكول كيوطو حول الاحتباس الحراري، وحتى إن التزم "بعض الأقوياء" بالتوقيع على الاتفاقيات، فإنهم يتركون لأنفسهم كامل الصلاحية لعدم تطبيقها أو التمييز "الحضاري" عند تطبيقها، كما يتجلى واضحا في الانقلاب الصارخ لفرنسا على الاتفاقيات المتعلقة باحترام الحريات الفردية، بمنعها المحجبات من حق التمدرس وولوج المؤسسات العمومية تحت ذرائع مختلفة.

وحينما تقبل بعض البلدان الإسلامية هذه الاتفاقيات، فإنها تستجدي أن يترك لها الحق في التحفظ على بعض بنودها، وهي في ذلك تجتهد في تقديم المسوغات والدواعي والاعتبارات التي تدفعها إلى ذلك التحفظ، تارة بتقديم تلة الخوف من ارتباك النسيج الاجتماعي، وتارة أخرى بالحديث عن مراعاة التقاليد.

لكن، الأدهى والأمر أن بعض أبناء جلدتنا، بمجرد أن يتم إبرام اتفاقية دولية ما، إلا ويسارعون بطلب المصادقة عليها، بالتزام كامل غير منقوص، دون تحفظ أو تردد...

ألسنا بالفعل أمام دين جديد، لا يعلو عليه دين، فكيف لنا أن نتحفظ أو على الأقل نحافظ على بعض ذلك التحفظ المحتشم الذي انتزعه ممثلونا في عقد هذه الاتفاقيات؟! ولذلك فهم لا يجدون حرجا في أن يطلبوا منا "أن نكون كونيين أكثر من الكونية نفسها"، فمطلوب منا أن نلتزم بالمعايير الدولية التزاما، ولا نتزحزح عنها مهما كان السبب، حينها فقط نكون في نظرهم "مخلصين" حق الإخلاص و"ملتزمين" حق

الالتزام بما تفرضه هذه "النصوص المقدسة الجديدة"، التي يعتبرونها "قطعية الثبوت" لأن مصدرها الحداثة الغربية المهيمنة؟!، وفي نفس الآن "قطعية الدلالة" لما تحمله من قيم كونية، سامية و"متعالية"؟! كما أنهم يقرون بلا تحفظ بأن تلك القيم التي تحملها الاتفاقيات الدولية غير قابلة للتجزئ بين فرائضها وسننها ومستحباتها، إذ لا ينبغي لنا "الانحراف" عن منطوقها النصي، وإلا فذلك دليل على "الكفر" بهذا الدين الجديد.

إنه بالفعل سيف جديد يسلط على المسلمين، ويستغله بعض هؤلاء "الإباحيين الجدد" عندنا لتبرير انهيارهم القيمي والمعياري، وهم في ذلك قد يصلون إلى درجة التعصب والتزمت في التعبير عن التزامهم العميق بدينهم الجديد الذي اعتمد المواثيق الدولية "كتابا مقدسا"، فيطالبون دون أدنى لباقة مجتمعية أو أدبية بتجريم "كل" من يعتبر المجاهرة بالمعصية انحرافا، بل ويطالبون بحرمان الناس من حقهم في التعبير عن استنكارهم ورفضهم لما يرونه خروجا عن قواعد العقد الاجتماعي لهذا المجتمع المسلم.

التطرف الإباحي؟

إننا بالفعل أمام تطرف "الإباحية الجديدة" الذي يتخفى وراء "الاتفاقيات الدولية"، ليرهب بها الآباء والمعلمون والمحامون والعلماء وغيرهم، حينما يسعى كل واحد منهم من موقعه ليقوم بواجبه في النهي عن المنكر. فهو إرهاب للآباء كي لا يتدخلوا عند "انحراف" أبناءهم، وإرهاب للمحامين والقضاة كي لا يعملوا على

تطبيق القانون في حق المجاهرين بالفاحشة، وإرهاب للعلماء والدعاة وأهل العفة كي لا يعبروا عن استنكارهم لكل السلوكات التي تستحق، إنه بالفعل إرهاب "الإباحية الجديدة".

إننا إذ نعي وندرك مساعي "الإباحية الجديدة" التي تتدثر كل مرة بالاتفاقيات الدولية وتستعملها في وجه "يقظة المغاربة" تجاه ما يتهدد ضميرهم المشترك ونظام قيمهم الدينية والأخلاقية، فإننا نعتبر أن "معركة" حماية المرجعية الإسلامية لمجتمعنا ومقتضياتها هي مسؤولية المغاربة جميعا، من خلال جهود وطنية صادقة يشترك فيها الجميع لمواجهة تيار "التطبيع" مع المجاهرة بالفاحشة، وتحصين مجتمع "العفة والكرامة" من مظاهر التمييع والإفساد.

الاستئصال بالوكالة

إن الاستئصال بالوكالة يفوت على المجتمع كسب

رهانات قضاياه الكبرى التي يفترض أنها محط إجماع بحكم وحدة

المرجعية والمصير المشترك

إن الوعي السياسي والحزبي ببلادنا أضحى مندرجا في الإجماع الوطني على الثوابت الوطنية وهي الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية، كما أن عددا من الأحزاب أدركوا أنهم معنيون بالتفاعل مع تدين المغاربة وعميق ارتباطهم بدينهم وهويتهم، مما يعني أن الأحزاب السياسية المغربية صارت مجمعة على عدم المنازعة في المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع.

وإذا صار عدم المجاهرة بمعاداة المرجعية الإسلامية من معطيات الممارسة الحزبية ببلادنا، فأين يمكن أن نضع بعض التعبيرات التي تظهر على خلاف ذلك هنا وهناك؟ وهي تعبيرات يبدو أنها تستهدف في العمق إثارة الصراع بين مختلف مكونات المجتمع، وتعتمد في سبيل بلوغ أهدافها مداخل مختلفة كالتخويف والتوظيف أو التحريض، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه "ممارسة الاستئصال بالوكالة".

تحريض وتخويف !

إن تعبيرات "الاستئصال بالوكالة" لا تمارس إرادتها تلك بشكل مباشر وواضح، بل تسعى إلى تحريض بعض الجهات للقيام بتلك المواجهات التي لا تخدم المصالح

العليا للمجتمع، بحيث تجعل قضايا مثل الهوية والأخلاق والحرية والتسامح الديني أو الأمن الداخلي وقوة الدولة مثار صراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع، سواء من جهة التأصيل المرجعي أو من جهة التنافس السياسي العملي، مما يفوت على المجتمع كسب رهانات تلك القضايا التي يفترض أنها محط إجماع بحكم وحدة المرجعية والمصير المشترك.

لأجل ذلك لم يعد مستغربا أن يدعو البعض - اليوم - الأحزاب " الحداثية " أو "التقدمية" أو "اليسارية" للتكتل والدخول في حرب مفتوحة ضد الدعوات إلى العفة والأخلاق، فنحن ندرك أن بعض الأحزاب التي كان يعول عليها "الاستئصاليون" في السابق، لتخوض الحروب بالوكالة عنهم، لم تعد مكترثة بهذا التحريض، لأنها انتبهت إلى كونها استنزفت في تلك المعارك الخاسرة، وأدركت متأخرة بأن النتيجة الحتمية لتلك التوجهات، هي مزيد من الابتعاد عن ضمير المجتمع وهويته وأخلاقه وقيمه.

تسامح الاستئصاليين وحوارهم الحضاري !

إن "الاستئصال بالوكالة" يظهر أيضا تحت عباءات وغطاءات أخرى، فتارة تتم المناذاة باسم حوار الحضارات بتحويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى وزارة للأديان لأجل تحريك الصراع بين "المغاربة المسلمين" و"المغاربة غير المسلمين"، وتارة يتم رفع لواء "الحرريات الفردية"، تحت مسمى الأسبقية المطلقة للمواثيق الدولية على

القوانين الوطنية، لأجل خلخلة مفهوم الحرية في الوعي الجماعي للمغاربة وجعله موضوع صراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع.

وتارة أخرى باسم التسامح يدفعون إلى الانخراط في مبادرات علاقات الصداقة الأمازيغية الإسرائيلية لأجل إثارة الصراع بين "الأمازيغ الأحرار" المدافعين عن المقدسات، وبين ما قد يظهر لنا أنه تيار من الأمازيغيين المتصهينين، وهم في الواقع قلة غير معتبرة في صفوف التيار الأمازيغي الوطني.

لكن يبدو أن من انخرطوا في ذلك قد أدركوا بأن أطروحاتهم ودعاواهم تلك مملوءة بـ"نفخ الريح"، وأنها لم تصمد أمام تماسك الهوية المغربية، كما لم تصمد في السابق دعاوى الحديث باسم الديمقراطية وباسم المواطنة وباسم الحداثة والتقدم، في محاولة لاحتكار هذه القيم وجعلها موجهة ضد فاعلين أساسيين آخرين.

المغرب القوي

وإذا كانت الحالات السابقة دالة على الرغبة في إثارة الصراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع، فإن بعض جهات "الاستئصال بالوكالة" ما زالت تحاول أن تجعل من الأحداث الأخيرة⁽¹⁾ المتعلقة بالكشف عن "خلية بلعيرج" فرصة للتحريض، إذ قبل أن يقول القضاء كلمته بدأ البعض يدق الطبول من جديد ويستعيد أجواء 16

ماي، ويرفع شعار "ليس في القنافذ أملس"، داعيا الدولة إلى مراجعة موقفها من الحركة الإسلامية برمتها وهي من المكونات الأساسية للمجتمع المغربي.

واضح إذن، أن الاستئصال بالوكالة يبحث عن مطية جديدة لبلوغ أهدافه، ناسيا أو متناسيا أن الحركة الإسلامية ظلت منذ تبنيتها لخيار الاعتدال والمشاركة فاعلا أساسيا في الاستقرار المجتمعي، إذ ليس ببلادنا عاقل يتمنى أن تكون الدولة ضعيفة في مواجهة الإرهاب، حتى يرفع البعض هذا الشعار لمواجهة الآخرين.

إننا نجدد التأكيد على أن استقرار المجتمع هو الذي يعطي للمغرب قوته، فالمغرب القوي هو الذي توجد فيه أجهزة أمنية في مستوى عال من الجاهزية ومن اليقظة تمكنها من الفعل الاستباقي ضد كل شبكات العنف التي تستهدف الأبرياء، والمغرب القوي هو الذي يحرص على أن تكون التحقيقات مع المتهمين في مستوى عال من احترام الكرامة الإنسانية، والمغرب القوي هو الذي يتمتع بقضاء مستقل ونزيه يحمي المجتمع ويحفظ حقوق الأفراد.

أين الروح الديمقراطية؟

إن اتجاهات "الاستئصال بالوكالة" بمختلف عبااتها تستعمل "وسائل" غير ديموقراطية، ولذلك ندعو هؤلاء ليتحلوا بروح ديموقراطية عالية، ويجعلوا الشعب فيصلا للحكم على دعاواهم تلك، لنعرف هل دعوى تغيير وزارة الشؤون الإسلامية إلى وزارة الأديان تسامح ديني، أم تمهيد لحملة تنصيرية تهاجم المغرب من كل جهاته؟!، وهل دعوى الحريات الفردية حادثة وتقدم أم دعوة إلى التطبيع مع الانحلال

وتبرير للشذوذ الفكري والأخلاقي؟!، وهل مبادرات الصداقة الصهيونية الأمازيغية
تسامح، أم هي صهيئة للمساءلة الأمازيغية؟!

إن الحركة الإسلامية بكونها فاعلا أساسيا في المجتمع تؤمن بالتدافع السلمي
الديموقراطي، وبالحوار المجتمعي حول قضايا الوطن المصيرية، ولذلك فهي تنطلق في
حركتها من منطلق "الإسهام" مع باقي الفاعلين في الإصلاح والبناء، وهو ما يجعلنا
نؤكد على خلاصتين:

الأولى: هي أن إثارة الصراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع ليس في مصلحة
الوطن، بل هو إضعاف لإرادة الإصلاح وتضييع للجهود وتهديد للتماسك
الاجتماعي.

الثانية: هي أن منطق الديمقراطية، وما يرتبط به من مبادئ المسؤولية والشفافية
والاحتكام إلى الإرادة الشعبية، يقتضي أن يبني كل فاعل مجتمعي تحركه على تلك
الأسس، فمن كانت له رؤية خاصة للقيم والأخلاق فما عليه إلا أن يدخل غمار
المنافسة الشريفة دون توكيل لأحد أو تحريض على أحد.

وبناء على الخلاصتين السابقتين، نرجو أن يتخلى الاستتصاليون عن "منطق
التوكيل" وافتعال الصراعات بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع، وأن يتحلوا بالجرأة
الكافية أمام الشعب، ليحدثوا الناس بوضوح عن مشروعهم وعن أخلاقهم وقيمهم
التي يدعون إليها، وعن نظامهم الأخلاقي الجديد؟ فهل هم فاعلون؟ وعن التحريض
هم معروضون؟

بين المنافس الديمقراطي والمنافس العدواني

المجتمع المغربي لا يحتاج إلى تكريس منطق الصراع

والصدام، بل يستحق فاعلين ذوي مصداقية، ويحتاج لمنافسين

أقوياء شرفاء يتقدمون بنا نحو المستقبل لا إلى ضعفاء عدوانيين

يعودون بنا إلى الماضي

تكشف التجارب الديموقراطية الناجحة في العديد من دول العالم، عن أن احترام أسس التداول السلمي والمنافسة الشريفة، والاحتكام إلى الشرعية المجتمعية، تساهم في خلق حراك سياسي ومجتمعي مهم، وتعطي معنى للفعل المجتمعي والتاريخي لمختلف التيارات المتنافسة.

المنافسة الشريفة

بل أكثر من ذلك، تكشف تلك التجارب عن أهمية ودور التنافس الديموقراطي في إدارة العلاقة بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع بتوفير الحد الأدنى من قواعد المنافسة الشريفة.

إن التنافس الديموقراطي الشريف الذي يضمن للأغلبية تطبيق برامجها وتنزيل مشروعها، يوفر للأقلية فرصة لتعمل على تجديد دمائها وتقوية عضدها، وهو ما يجعلها في غنى عن اعتماد أية أساليب مخالفة لما تم الاتفاق عليه من قواعد، أو اللجوء إلى

أساليب عدوانية أو فوقية للتأثير على المعادلة السياسية والمجتمعية المعبر عنها في اختيارات الشعب الديموقراطية.

نشير هذه المقارنة، ونحن نتابع حجم الانكسارات السياسية التي يعرفها عالمنا العربي، حيث صارت المنافسة غير الشريفة سيدة الموقف، وأصبح ديموقراطيو الأمم الذين كانوا يهتمون بالحركة الإسلامية بالرجعية والتخلف السياسي والإطلاقية الفكرية، يتصدرون لائحة مصادري الديموقراطية والانقلاب عليها.

يحدث كل هذا في الوقت الذي صارت الحركة الإسلامية ومشروعها المجتمعي الأكثر تعبيرا عن روح الديموقراطية ومسلكتها، حيث أنها بذلت لأجل ذلك مجهودا استثنائيا للتأصيل للديموقراطية وتمثلها في فعلها التنظيمي والسياسي والمجتمعي، وانتهت في عدد من التجارب الناجحة إلى تقديم اجتهاد سياسي ينادي بالدولة المدنية التي لا تتصادم مع الدولة القائمة بل تسعى لإصلاحها، كما طورت علاقاتها العامة والاستراتيجية فدخلت في تحالفات سياسية ومجتمعية مع مختلف الأطراف، وانطلقت في التعبير عن مساعيها في الانفتاح على جميع مكونات المجتمع، على أرضية القضايا المشتركة في الإصلاح المجتمعي. وقد عبرت الحركة الإسلامية من خلال هذه الاجتهادات عن ثقة في اختيارها، ورشد في مواقفها، ومرونة في علاقاتها.

منافسة ومنافسة !

وإذا كانت هذه الجهود التي تبلورت عموما في شكل مشاركة سياسية متدرجة، قد أكسبت الحركة الإسلامية شرعية مجتمعية وسياسية في العديد من البلدان ومكنتها من

مراكمة نضج مهم في فكرها الاستراتيجي انطلاقاً من كسبها التصوري والعملية السابق، فإنها معنية بالانتباه إلى محظورين أساسيين:

1 - محظور ذاتي: إذ ينبغي للحركة الإسلامية أن تنتبه باستمرار إلى العوامل التي تتطور بموازاة الكسب الاستراتيجي والمجتمعي لفعلها، حتى لا تتحول تلك العوامل إلى كوابح في مسيرة التطور، وأقصد أساساً: سيادة الإحساس بالاطمئنان للنتائج المحلية، وأيضاً الارتخاء الذي قد ينتج عن حالة العجب بالذات.

بمعنى أنه في مسيرة الصعود تكون عوامل الأفول والسقوط قائمة وكامنة، والتي تحتاج لمجهود كبير من الرصد المبكر، لضمان التطوير المستمر لميكانيزمات الاشتغال.

2 - محظور موضوعي: إذ لا بد للحركة الإسلامية أن تنتبه إلى محددات السياق الموضوعي لعملها وكسبها، فمنطق التدافع الذي يستلزم وجود منافسين للمشروع الذي تقدمه الحركة الإسلامية يفرض عليها أن تنتبه إلى طبيعة هؤلاء المنافسين وأساليبهم المعتمدة في ذلك.

وهنا نجد أنفسنا أمام حالتين:

- حالة المنافسة الشريفة: التي لها منطقتها الخاص القائم على النجاح والإخفاق وعلى التداول، أي أن الصعود أو الأفول هو عبارة عن أطوار ودورات يتبع بعضها بعضاً في مسار طويل، وأن أي إخفاق يستدعي من صاحبه تجديداً وتطويراً، وقوة اقتراحية، وقيادة جديدة، وهذا ما يظهر بشكل جلي في الديمقراطيات الكبرى، حيث يكون الرابح الحقيقي هو البلد، الذي يستفيد من التنوع والغنى والحيوية والتجدد التي توفرها المشاريع المجتمعية المتنافسة.

- حالة المنافسة العدوانية: وهي التي تبرز عندما يكون المنافس ضعيفا وغير قادر على خوض المنافسة الشريفة، فيلجأ إلى تغييب قواعدها. ونقصد بالمنافس الضعيف في سياق حديثنا، المنافس الذي لا يمتلك مشروعا مجتمعيًا، ولا يتمتع بأي وضوح، ويبنى عوامل قوته بطريقة غير ذاتية. وفي هذه الحالة فإن منطق الصدام العدمي يصبح حاكما للتنافس، ويهدف المنافس العدوانى من خلاله إلى تحقيق نتيجة الانتصار بمختلف الطرق والوسائل والمداخل غير المشروعة، وعوض أن يقوم بمراجعة رؤاه وطرق اشتغاله فإنه يستنفذ جهوده وإمكاناته للسعي إلى تدمير الآخر، والذي قد ينتهي بتدمير الذات أيضا. إنه منطق فاقد لأي أفق مفتوح مما يجعله في جميع الحالات وبالاعلى البلاد والعباد.

إن المنافسة الشريفة مطلوبة في اختياراتنا الإصلاحية، لأنها عامل تنوع وحراك وحيوية تخدم تطور البلد وتقدمه، وهي لذلك تحتاج إلى تضافر جهود الجميع لحمايتها وتقويتها وتشجيعها. وفي الاتجاه المقابل يجب أن يعمل الجميع على تفادي ما من شأنه أن يهيئ الظروف للمنافسة العدوانية بمنطقها الصدامي كالتي تشهدها بعض البلدان العربية، والتي بدأت تبرز بعض الأصوات الداعية إليها في بلادنا أيضا.

"أنا ولا أحد" !

أربع حالات تطبيقية نعرضها هنا تبين أزمة المنطق الصدامي للمنافسة العدوانية، وتهم الجزائر ومصر وتركيا ثم المغرب، غايتها في عرضها ترشيد التدافع المجتمعي والتمكين لمنطق المنافسة الديمقراطية ببلادنا.

الجزائر: انقلاب ديمقراطي

إن المثال الأبرز هو ما جسده الحالة الجزائرية، عندما تم "الانقلاب على الديمقراطية" التي جاءت بفوز الحركة الإسلامية في انتخابات بدايات التسعينيات، حيث لم يكتف فيه "المنافسون العدوانيون" بشن حملة من "التكفير السياسي" والاستئصال للحركة الإسلامية، بل فتحوا البلد على إيقاع مسلسل دموي عدمي ولا نهائي.

ولو كان لهؤلاء شيء من شجاعة المنافسين الشرفاء، لفسحوا المجال لاختبار مقدرة التجربة الإسلامية، في التعاطي مع مشكلات البلد وتقديم الحلول المناسبة لها، وأتذكر في هذا السياق الموقف التاريخي للملك الراحل الحسن الثاني حينما عبر عن رأيه في ضرورة إعطاء الفرصة لجهة الإنقاذ لتقدم تجربتها ويكون الحكم عليها في النهاية. لكن يبدو أن المنافس العدواني محكوم دوماً بمنطق الصدام المؤدي للخسارة المطلقة، دون مراعاة لمصلحة البلد العليا، وهو في ذلك يرفع شعار "أنا ولا أحد".

مصر: نهاية التعددية !

ونفس هذا المنطق نشهده اليوم في مصر التي تعرف حلقة جديدة من العدوان على المنافسين، حيث لجأ النظام السياسي إلى تفكيك قواعد المنافسة وإلغاء التعددية الحزبية، بتمكين قطب واحد يشكله بعض ذوي النفوذ من رجال السلطة والمال والإعلام، من الهيمنة على الحياة السياسية، ومواجهة الحركة الإسلامية.

وهذا القطب المتحكم في قواعد اللعبة بمصر، لا يقبل بقواعد المنافسة الشريفة التي تضمن للحركة الإسلامية أن تعبر عن توجهاتها واختياراتها، وهو ما برز مؤخرا، على هامش الانتخابات الأخيرة، حيث تدخلت السلطة لمنع مشاركة محدودة للإخوان المسلمين في الانتخابات المحلية وعوض الترخيص لهم وانتظار نتائج الانتخابات، صدرت نتائج الأحكام العسكرية الظالمة في حق خمسة وعشرين قياديا حكم فيها على نائب المرشد العام بسبع سنوات. ورغم كل هذا العدوان ظل الإخوان أكثر اتزاناً وواقعية في تعاملهم مع الموضوع، ولم يسقطوا في فخاخ الصراع والصدام الذي لا يخدم إلا خصوم الأمة.

تركيا: تهديد النموذج التنموي الجديد !

أما بالنسبة للحالة التركية، ورغم أن حزب العدالة والتنمية التركي قد كرس استمراره في السلطة، بعد أن حصل للمرة الثانية على ثقة الشعب ورغم النجاحات التي يحققها هذا الحزب في قيادة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي حل معضلات البلاد المستعصية، إلا أن بعض الاستئصاليين من التيار العلماني لم يتورعوا في إشهار ورقة حل هذا الحزب بصرف النظر عن التكلفة التي ستدفعها البلاد، وهو ما يعني أن منطق الخسارة المطلقة التي تحكم المنافس العدواني لا تعوزه في تقدير لا نتائج صناديق الاقتراع، ولا الاعتراف بالنتائج الهامة التي يحققها حزب سياسي لفائدة البلد.

وهكذا، نستخلص بأن منطق المنافسة العدوانية قد انتهى في الحالة الجزائرية إلى أزمة شاملة على كافة المستويات، وانتهى في مصر إلى انسداد سياسي ومجتمعي لا يعرف أحد إلى أين سينتهي، وفي تركيا يهدد بنسف ما تحقق من تنمية وتقدم للبلد، وفي الحالات الثلاث فإنه منطق يولي عناية أكثر للحفاظ على الموقع والسلطة مع عدم الاستعداد للمنافسة مع الأطراف الأخرى حتى وإن كانت مساهمتها مطلوبة ديمقراطيا وجماهيريا.

المغرب: هل يحافظ على حالة الاستثناء؟

لكن، ماذا عن الحالة المغربية؟ هل تعكس نفس التوجهات القائمة في التجارب المذكورة؟ أم أنها تشكل حالة استثناء؟ وهل هي معافاة من منطق التنافس العدواني؟

في الواقع، نجد أن التجربة السياسية في المغرب ما فتئت تعترف بمبدأ التعددية السياسية والحزبية، وتعلن رفض منطق الحزب الوحيد، أو الحزب الحاكم مما جعل الحياة السياسية تنبني على توازنات متعددة الأقطاب.

غير أننا في الآونة الأخيرة بدأنا نشهد عودة جديدة لبعض التعبيرات المناقضة لهذه الاختيارات، لم تكتف بنعت الحركة الإسلامية المساهمة في معركة الإصلاح الوطني، بالإرهاب والكرهية، كما لم تكتف بالمطالبة باستئصال العمل الدعوي، وإنما وصل الأمر ببعض إلى حد القول بأن الصفة الدينية للنظام الملكي هي جوهر المشكل. ومن ثم فمواجهتهم للحركة الإسلامية تمر حتما عبر المطالبة بنسف الأسس التي بنيت عليها الدولة المغربية وعلى رأسها المرجعية الإسلامية، فهم لا يترددون في ذلك لأنهم يشتغلون بمنطق "الأنا ولا أحد".

إننا نعتقد أن أي مشروع ينحصر سقفاً تفكيره السياسي في مواجهة الحركات الإسلامية، هو مشروع محدود الأفق، وفاقد للشرعية التاريخية، لأن المجتمع المغربي لا يحتاج إلى تكريس منطق الصراع والصدام، بل يحتاج إلى فاعلين ذوي مصداقية، ويحتاج

لمنافسين أقوىاء شرفاء يتقدمون بنا نحو المستقبل لا إلى ضعفاء عدوانيين يعودون بنا إلى الماضي الذي ما زلنا نعالج آثاره ونضمد جراحاته. كما أنه لا معنى للمساهمة في الإصلاح دون تقديم مواقف وتصورات واضحة من القضايا المجتمعية الكبرى، لأن الإصلاح جهد وبذل وعطاء مستمر لكسب المشروعية المجتمعية وليس إرادة متعالية عن المجتمع وقضاياها.

حين يؤمن الإسلاميون بالتعددية ويكفر بها خصومهم

في الوقت الذي وصل فيه الإسلاميون لهذا المستوى
من النضج والإيمان بالتعددية وبالاحتكام للديمقراطية ، نجد أن
الجهات المناوئة لهم لازالت تطالب بمحاصرتهم ومطاردتهم
وعرقلة جهودهم.

لقد بلغت الحركات الإسلامية مرحلة متقدمة وقدرا كبيرا من النضج في التعامل مع عدد من القضايا وعلى رأسها موضوع التعددية والاحتكام للديمقراطية، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة، بحيث انتقلت من مرحلة النقاش حول عدد من الإشكالات الكبيرة والمهمة في الموضوع، مثل العلاقة بين الشورى والديمقراطية، ومسألة الحاكمية والتشريع، ومسألة الأصول الغربية للديمقراطية ونشأتها الوثنية، إلى مراحل التأصيل الفكري لمختلف جوانب هذا الموضوع والممارسة العملية لهذا النظام الذي اعتبرته جزءا من الحكمة التي هي ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها. لقد اعتبرت نفسها أحق بها وأولى بممارستها داخل تنظيماها وداخل أجهزتها، وباعتمادها في تنظيم الآراء المتفاعلة داخلها، وفي تدبير الاختلاف واتخاذ القرارات، واعتبرتها الآلية الأمثل لحد الآن والأقدر على تنزيل مبدأ الشورى، المأمور به شرعا، وتنفيذه وتطبيقه على أرض الواقع، فتبنتها مبدأً وممارسةً، وآمنت بها منهجا وسلوكا.

وكان الأجدر والأولى أن يكون ذلك باعنا لجميع الفاعلين على تجاوز العقلية الإقصائية، وتجاوز حالة التقاطب والصراع والتناحر، الذي يبدد الجهود ويشتها،

ويعرقل كل عمل جاد، وكل جهد في طريق التقدم نحو الإصلاح والإقلاع الحضاري للأمة، ونهضتها المنشودة.

وللأسف الشديد فإنه في الوقت الذي وصل فيه الإسلاميون لهذا المستوى من النضج والإيمان بالتعددية ودورها في استقرار البلاد، والإيمان بالعمل في إطار المشروع الدستورية، والإيمان بالاحتكام للديمقراطية واحترام مؤسساتها، نجد أن الجهات المناوئة لهم في كثير من البلدان لازالت تطالب بمحاصرتهم ومطاردتهم وعرقلة جهودهم بشتى الوسائل، سواء بالنفي أو المنع أو التضييق أو التحجيم، أو المتابعة والمحاكمات الصورية، أو تزوير الانتخابات وتمييع المشهد السياسي وصناعة أحزاب ليس لها من برنامج سوى محاربة الإسلاميين وتخويف الناس منهم، وشغلهم الشاغل في ذلك هو إقصاء الحركة الإسلامية عن الساحة، رغم أن التجربة أثبتت مرارا وتكرارا أن لا جدوى من تلك المحاولات التي لا تزيدها إلا تعاطفا وشعبية وجاهيرية، ولا تزيدها إلا تجذرا في المجتمع وإقبالا من الناس عليها.

بناء أسس متينة لفعل حضاري جديد ومتجدد

وإذا كنا في حركة التوحيد والإصلاح ليس من منهجنا تحميل المسؤولية للآخر فقط، والنأي بالذات عن ذلك أو تنزيها عن الأخطاء والهفوات، فإننا نرى أن الأمر لم يعد يحتمل مزيدا من التناحر والمواجهات التي تشغل الجميع عن المعركة الحقيقية، معركة البناء والنهوض الحضاري.

إننا نرى أن العقل السليم والمنطق السوي ومصلحة البلاد تقتضي من القوى الحية للمجتمع، وفي مقدمتها ما يمكن أن نصطلح عليه بالجبهة الديمقراطية، أن تستثمر هذه المعطيات والمؤشرات الإيجابية والهامة والتجاوب معها، وعدم تجاهلها وتركها تضيع في زحمة الأحداث، وذلك بالعمل على توفير جو من التعايش والقبول بالآخر، والتنافس الشريف بالاحتكام إلى الديمقراطية، واحترام مؤسساتها، على أساس من الإيمان بالتعددية، والحوار المسؤول، بين جميع الفاعلين، دون إقصاء لأحد. كل ذلك في أفق بناء أسس متينة لفعل حضاري جديد ومتجدد، يلي طموحات الأمة وانتظاراتها، ويستوعب الجميع في نسق يكون التنوع فيه عامل ثراء وغنى، وعامل تحفيز على المنافسة الخلاقة والمبدعة.

الاستمرار في خيار المشاركة

ومن جهة الحركة الإسلامية نرى أن عليها ألا تفقد الأمل بالمرة، من عدم التجاوب الفوري معها ومع إشاراتها ورسائلها، وألا تياس بسرعة من خيار المشاركة والمخالطة والانفتاح، وألا تنساق وراء قراءة يائسة بالتركيز على الجوانب المظلمة فقط، فربما يرى البعض أن عدم تجاوب الآخرين مع هذا النضج، يستدعي طرح سؤال الجدوى من المشاركة أصلاً، بل مراجعة هذا الخيار من أساسه، غير أن الأصوب هو أن توطن هذه الحركات نفسها على أساس ثابت ومتين، وأن تكون في مستوى التحدي، للثبات على هذا الدرب إلى آخره، والصمود أمام تحدياته وصعوباته، والصبر على ما فيه من الأذى، واستحضار وصية رسول الله عليه وسلم حين فضل المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم على المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاه.

وفي هذا المقام لابد من التنبيه والتحذير من سقوط البعض بوعي أو غير وعي في ترويح خطابات قد تؤدي إلى انتكاسة على مستوى التصور، وإلى الرجوع بالنقاش إلى الوراء في قضايا أشبعتها الحركة الإسلامية بالدرس والنقاش، وبذلت فيها جهدا كبيرا مرتكزة في ذلك على عدد من الآليات المنهجية والأدوات المعرفية، ومسترشدة ومستهدية بفقهاء الواقع، وفقه الموازنات، وفقه المصالح والمفاسد، وقواعد الترجيح، إلى أن خرجت بجملة من الخلاصات التي حسمت في عدد من القضايا المستعصية والمشكلة.

إن الحكمة تقتضي التقدم نحو قضايا جديدة وليس الرجوع إلى نقطة البداية عند أول تعثر أو ضعف تجاوب، كالتى تنقض غزها بعد قوة.

الفهرس

5	شكر خاص:
8	بين يدي الكتاب
18	كلمات عن المقالات
20	توطئة:
23	أطروحة الكتاب
23	أهداف الكتاب
24	محتويات الكتاب
26	الباب الأول: الرسالية وآفاق المشروع المجتمعي لحركة التوحيد والإصلاح
28	مدخل:
31	المبحث الأول: رسالية مشروعنا المجتمعي
32	المطلب الأول: الرسالية وطبيعة المشروع
33	أي مشروع تحمله الحركة الإسلامية؟
37	المطلب الثاني: سيرورة مشروعنا المجتمعي
38	ثنائية الصعود والأفول
47	المشروع المجتمعي المتدمج
50	المطلب الثالث: المجال الحيوي للمشروع المجتمعي
51	العمل الدعوي: وظائف متكاملة
57	العمل المدني كمجال حيوي
61	العمل السياسي كمجال حيوي للدعوة
65	المبحث الثاني: رسالية التنظيم
66	مفهوم التنظيم وقضية الشمولية
71	مفهوم الانتاء وقضية التكاملية

- 75..... تطوير مفهوم الجماعة وتوسيع دائرة النحن
- 80..... ماذا عن الاختلاف داخل الجماعة الواحدة؟؟
- 84..... ما بعد التنظيمات تنظييات متجددة
- 89..... الباب الثاني: الاستيعاب التصوري.. الآليات والعوائق
- 91..... مدخل:
- 93..... المبحث الأول: آليات الاستيعاب
- 94..... الآلية التصورية وتحدي الاستيعاب
- 101..... الآلية المنهجية وضرورة التفكير الجماعي
- 105..... الآلية التربوية: المسؤولية والفعالية والإتقان
- 109..... الآلية التدافعية والميزة التنافسية للمشروع
- 114..... كيف نشغل حاستنا الاستراتيجية؟
- 114..... استثمار الفرص مقدم على دفع التهديدات
- 116..... تمتين نقاط القوة مقدم على التركيز على نقاط الضعف
- 119..... التربية على ابتكار البدائل
- 123..... المبحث الثاني: عوائق لا بد من تجاوزها
- 124..... الارتهان لمنجزات "مرحلة التأسيس"
- 128..... آفات النقد من أجل النقد
- 132..... الأعراض الجانبية والدعوة إلى التراجع
- 137..... بين عطاء الجماعة واسترخاء الفرد
- 142..... الباب الثالث: المدافعة المجتمعية وتحديات الانفتاح الرسالي
- 144..... مدخل:
- 147..... المبحث الأول: العلاقة مع الحقل الديني
- 149..... الفاعلون في الحقل الديني؟؟
- 155..... الإسلاميون وآليات تدبير الاختلاف

161	"ولا تنسوا الفضل بينكم"
165	"التنظيمات الحركية والطرق الصوفية"
170	وماذا عن التيار السلفي...؟
175	المبحث الثاني: آفاق الجبهة الدينية
176	ماذا بعد... الجبهة الدينية؟
180	الانفتاح: أشكال ومسارات
184	الإسلاميون وتحديات المشاركة
191	ضحايا الفساد والتحالف المطلوب
195	المبحث الثالث: العلاقة مع الآخر
196	القيم الإنسانية بين الممانعة والهيمنة
200	"الإباحيون الجدد" وتوظيف المواثيق الدولية
204	الاستئصال بالوكالة
209	بين المنافس الديمقراطي والمنافس العدواني
218	حين يؤمن الإسلاميون بالتعددية ويكفر بها خصومهم
222	الفهرس